منجي العمري

القيد التركيبيّ في الجملة العربيّة

دراسة دلاليّة لنماذج من الروابط بين النحو العربيّ والنحو التوليديّ



الدار التونسية للكتاب

منجي العمري

القيد التركيبيّ في الجملة العربيّة

دراسة دلاليّة لنماذج من الروابط بين النحو العربيّ والنحو التوليديّ

الدار التونسية للكتاب

القيد التركيبيّ
في الجملة العربيّة

دراسة دلاليّة لنماذج من الروابط
بين النحو العربيّ والنحو التوليديّ

عنوان الكتاب: القيد التركيبي في الجملة العربية

المؤلف: منجي العمري

النوع: نحو - لسانيّات

الطبعة: الأولى 2015

الناشر: الدار التونسية للكتاب

العنوان: 43-45 شارع الحبيب بورقيبة- الطابق الأول
مدرج "د" الكوليزي - المكتب عدد 130

الهاتف/الفاكس: 71339833- 98441468

البريد الالكتروني: mtl.edition@yahoo.fr

المطبعة: شركة الرصاص للطباعة والاشهار
نهج صلاح الدين الأيوبي 5000 - المنستير

الموزع داخل تونس وخارجها: الشركة التونسية للصحافة SOTUPRESSE

ر.د.م.ك: ISBN: 978 - 9938 - 890 - 32 - 7

إلى روح أب عزيز انتظر طويلا هذا الكتاب ولم يمهله الأجل

إلى روحَيْ الأستاذين الكريمين عبد اللّه صولة وعبد الجبّار بن غربيّة

إلى كلّ الذين ملؤوا حياتي عزما وشغفا وآثروني على أنفسهم:

أمّـــــي وزوجتـــــي وابنـــــي

تــــقــــديــــــــم

بقلم أ.د عبد الحميد عبد الواحد

قد لا يخفى، وبما لا يدعو إلى الشكّ، وبداية من التطلّع إلى عنوان الكتاب، أنّ هذا البحث المطروح بين أيدينا ينطوي على إقامة مقابلة بين النحو العربيّ واللسانيّات الحديثة، ولا سيّما في صورتها التوليديّة التحويليّة، على النحو الذي تتمثّله فيه مناويل شومسكي الأخيرة. ولا ريب أنّ صعوبة هذه المقابلة تتأتّى من اختلاف الخلفيّات المعرفيّة والنظريّة بين القديم والحديث من جهة، وبين متصوّرات تسعى إلى إرساء نحو كليّ ومتصوّرات تقتصر على نحو العربيّة، أي على النحو الخاصّ من جهة ثانية. وما إقدام الباحث الأستاذ منجي العمري على هذا النوع من الدراسات إلاّ لجرأة علميّة يتمتّع بها، ولثقة في النفس غير خافية، تجعله لا محالة قادرا على إجراء هذه المقابلة أو الموازنة دون تهيّب، وذلك بالرغم من الإسقاطات المنهجيّة الخطيرة التي يمكن أن يقع فيها .

هذا الموضوع المتناول من قبل الباحث، في تقدير الذين تمرّسوا بالنظر في المسائل اللسانيّة، ليس موضوعا هيّنا ولا عاديّا، ولا هو ممّا شاع في كتب التراث النحويّ، هو موضوع يتمثّل في ظاهرة القيد أو الروابط عموما. وبالاطّلاع على جلّ متون النحو، والكشف عن أبوابها لا خلاف في أن نصدع بأنّنا لا نجد لهذا الموضوع بابا خاصّا، وإنّما هو مسائل ونتف من الكلام مبثوثة هنا وهناك في غضون الآثار النحويّة العربيّة، أضنى الباحث نفسه في الكشف عنها، والتأليف بين مظاهرها، واستخراج الأمثلة المناسبة لها، ليقابلها في ضرب من المقابلة التي قد لا تخلو من مجازفة على ما ألمحنا، بين مفهوم القيد وتوزيعه

وأثره الدلاليّ، سواء كان في النظريّات النحويّة أو البلاغيّة أو الأصوليّة أو غيرها، أو في النظريّة التوليديّة التحويليّة الحديثة التي يروّج لها شومسكي وأتباعه. ولا ضير في أن نشير في هذا الصدد إلى أنّ من أهمّ الروابط التي تعلقّت همّة الباحث بدراستها هي حروف العطف "الواو" و"الفاء" و"ثمّ" و"حتّى"، وذلك للدور الذي تقوم به هذه الحروف في التراكيب العربيّة، وفي قدرتها على التأثير في المعنى أو تلوينه، قد يذهب إلى حدّ التقابل أو التضادّ، ولما تثيره هذه الأدوات من إشكاليّات غير خافية في التحليل النحويّ أو اللّسانيّ .

ولعلّ المزيّة التي يجب أن ننوّه بها والتي يتحلّى بها هذا البحث أنّه استطاع أن يستوعب ويلمّ بقضايا القديم والحديث على حدّ سواء، وذلك بالرغم من اتّساع دائرة القديم في حيّزي الزمان والمكان من جهة، وتعقيد المسائل النظريّة في اللسانيّات الحديثة، وطرافتها وجدّتها من جهة أخرى. وهذا بالإضافة إلى ما تحمله هذه المسائل النظريّة من تصوّرات جديدة قد تخالف كثيرا ما اعتدنا عليه في الدرس النحويّ القديم، تصوّرات قد تكون على غاية من الغرابة بالنسبة إلى الكثيرين ممّن يهتمّون بالقضايا النحويّة أو اللّغويّة. وضرورة الرجوع إلى معينها الأصليّ وإلى لغتها الأصليّة واجب لامحالة.

و لعلّ من مزايا هذا العمل أيضا سعيه إلى الجمع بين الجوانب الدلاليّة والتركيبيّة في ما يتعلّق بتأويل الظواهر اللّغويّة. وهو ما تصبو إليه اللّسانيّات الحديثة في أحدث تجلّياتها، وهو ممّا جاء مبطّنا أوغير صريح في النظريّة النحويّة العربيّة القديمة، وممّا يحتاج إلى كشف وإبراز، ذلك أنّ النحو في الحقيقة ليس شكلا أو بناء فحسب، وإنّما هو صوت ومعنى، أو هو لفظ ومعنى على حدّ عبارة القدامى. وبهذا التمثّل للمسائل، نقرّ بأنّ الكثير من الوحدات اللّسانيّة، ومن ضمنها الحروف بطبيعة الحال، لها دور واضح في توجيه المعنى، وضبطه من خلال التركيب أو الجملة. والروابط عموما في العربيّة وفي غيرها من اللّغات ليست روابط تركيبيّة محضة، وإنّما هي قيود تركيبيّة لا يتحقّق المعنى في

التركيب إلاّ من خلالها أو بواسطتها. وهذا متعلّق ولا شكّ، بالمتكلّم المستمع الذي يوجّه الكلام، أو بالأحرى يوجّه المعاني بحسب مقاصده.

وقد لا يخفى أنّ القارئ لهذا الأثر لواجد فيه الكثير من الأطروحات والمسائل اللّغويّة المتعلّقة بالقيد وبالروابط عموما، وذلك من نحو مفهوم القيد عند النحاة، والبلاغيّين، والأصوليّين، والفلاسفة، ومن نحو نظريّة العامل باعتبارها تشكّل الركيزة النظريّة في النحو العربيّ، ومثل ظاهرة القيد في المناويل التوليديّة الحديثة، ومثل أمر التوافق والاختلاف بين النظريّة النحويّة القديمة والنحو التوليديّ، ومثل الإعراب الشكليّ والدلاليّ والوسم الإعرابيّ وغيرها ممّا تشي به فصول الكتاب ومباحثه .

وأخيرا وبالنظر إلى كلّ ما ألمحنا إليه، فالكتاب في رأينا جدير بالقراءة، وجدير بأن يُولي الأهميّة التي يستحقّها، وذلك لا للقيمة التي تتحلّى بها المسائل المطروحة فيه فحسب، وإنّما لطريقة معالجتها وتحليلها، وأوجه إثارتها. إذ هو ينمّ وبما لا يخفى عن مدى جديّة الباحث، وعمّا اكتسبه من خصال علميّة سوف تجعل منه مستقبلا إن شاء الله باحثا قادرا على خوض غمار الدرس النحويّ القديم والدرس اللسانيّ الحديث على حدّ سواء، وهي خصال لعمري قليلون هم الذين يتحلّون بها ممّن يهتمّون بقضايا النحو واللّغة.

وعموما إن هذا البحث والمسائل المطروحة فيه، وما قد يفتحه من آفاق في هذا المجال، في تقديرنا، لتدلّ على طرافة وجدّة فيه، لا تهمّ مجال اللّسانيّات وحدها، وإنّما تهمّ اللّغة العربيّة وخصائصها اللّسانيّة بمختلف مستوياتها، مثلما تهمّ توجّها لا يخفى في محاولة قراءة التراث النحويّ العربيّ وفهمه، وبناء تصوّرات وفرضيّات جديدة. وهذا ليس من السهل أن يتحقّق إلاّ بالتوسّل بأدوات منهجيّة لسانيّة حديثة، أدوات لا غنى لنا عنها سواء تعلّق الأمر بدراسة اللّغة العربيّة في حدّ ذاتها نطقا وكتابة، أو تعلّق بتمثّل النظريات اللّسانية العربيّة القديمة المفترضة، والمناهج المتّصلة بها.

تمهيـــــــد

يندرج اهتمامنا بمسألة القيد ضمن مشروع أوسع يتعلّق بدراسة الروابط النحويّة وما يتّصل بها من قضايا لسانيّة من خلال النظريّة النحويّة العربيّة والنظريّات اللسانيّة الحديثة. وقد كنّا لاحظنا في ما اطلعنا عليه من دراسات توليديّة مركزيّة مفهوم القيد في مناويل شومسكي المتعاقبة فكان هذا المفهوم مدخلا لفهم الأسس المنهجيّة للتصوّرات التوليديّة. وفي المقابل، لاحظنا وجود تصوّرات طريفة لهذا المفهوم في نظر النحاة والبلاغيين في التراث اللسانيّ العربيّ. ولمّا كان النحو التوليديّ يدّعي تمثيل الأنحاء الخاصّة ارتأينا أن نختبر قدرة قيوده على استيعاب خصائص النظريّة النحويّة العربيّة باعتبارها نحوا خاصّا.

وقد حفّت بهذا العمل اهتمامات خاصّة فقد كان مندرجا ضمن خطّ ارتأيناه جامعا بين اهتمامات شتّى تتعلّق في أغلبها بالروابط وطرق انتظامها في مختلف المستويات اللغويّة. وقد كانت الغاية منه الاستعداد لمرحلة الدكتورا ولذلك اقتصرنا في عملنا هذا على تناول الروابط الدالّة على معنى الجمع وهي "الواو" و"الفاء" و"ثمّ" و"حتّى".

وقد كنّا اهتممنا بهذه المسألة من قبل في رحاب دار المعلمين العليا ببحث مخطوط يتعّلق بحروف العطف قيدا على النفي وكانت غايته الاطّلاع على المنطلقات النظريّة والمنهجيّة التي ميّزت التراث النحويّ. وقد أردنا من هذا العمل أن يكون في تناوله للأبنية النحويّة العربيّة معتمدا على بعض النظريّات الحديثة فطمحنا فيه إلى تفهّم النظريّة التوليديّة التي شغلت البحث اللسانيّ أغلب النصف الثاني من القرن العشرين وسعينا إلى استيعاب ما قدّمته من مفاهيم نحويّة

شكليّة في تصوّر قيود النحو وتفسير آليّات انتظامه في الذهن. ولذلك اعتمدنا في عملنا على تبسيط النظريّات التوليديّة وإبراز ما يجمع بين مفاهيمها من ترابط ورصد أهمّ أطوارها والتوقّف عند مختلف مناويلها المتعاقبة. وهي خطوة تمهيديّة تسبق ما نحن بصدد دراسته من تصوّرات حديثة في النظريّات العرفانيّة لأنّ فهم هذه النظريّة يمهّد لاستيعاب ما نحن بصدده اليوم من اتّجاهات لسانيّة عرفانيّة. ولعلّ الله يقيّظ لنا من الوقت والجهد ما يسمح بنشرها في إبّانها.

لقد كان هذا العمل في الأصل رسالة ماجستير نوقشت في قسم اللغة العربيّة بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس يوم الجمعة 6 جويلية 2012. وقد أشرف على إنجازها الأستاذ **عبد الحميد عبد الواحد** فإليه خالص الشكر والتقدير لما وجدناه منه من عطاء وتشجيع. ولم نغيّر في صورة العمل إلا ما قدّرنا أنّ مقام النشر يقتضيه مستفيدين في إخراجه من ملاحظات الأساتذين **عبد الحميد بن زيد** و**مراد بن عيّاد** أثناء مناقشته. فإليهما خالص التقدير.

ويعود الفضل في تناول موضوع هذا البحث –على ما في كلّ اجتهاد من تقصير– إلى ما فتحته لنا دروس الأساتذة **صلاح الدين الشريف** و**شكري المبخوت والأزهر الزنّاد** و**هشام الريفيّ** في رحاب كلّية الآداب بمنوبة ودار المعلّمين العليا بين سنتي 1998و2001 من آفاق وأسئلة متعلّقة بقضايا المعنى والأبنية النحويّة والنحو التوليديّ فكان لهم علينا في هذا العمل فضل. وقد كان للملاحظات الدقيقة التي أمدّني بها ثلّة من الأصدقاء دور في تحكيك هذا العمل وتدقيق مفاهيمه ومراجعة ما استغلق من فقراته وأخصّ منهم الأساتذة **توفيق قريرة** و**محمد الصالح البوعمراني وفتحي الخليفي ووداد المنصوري** و**محمود عباس العامري وخير الدين زروق وكمال عمري**، فإليهم جميعا صادق الشكر والامتنان.

ولا ريب – أيّها القارئ الكريم – أنّ كلّ نظر لسانيّ يأتيه النقصان من بين يديه وتتجاوزه النظريّات اللسانيّة من بعده باستمرار، ولست ممّن يدّعي في تناول مسألة القيد حسما في ما يطرحه من رأي ولا ممّن يحسن الظنّ بما يبديه من نظر. ولذلك رأيت أن أعرضه عليك في أوانه بحسناته وسيّئاته، عسى أن تغنيه برأيك فتنفتح لنا فيه سبيل جديدة. وسيكون من دواعي سروري أن أستقبل ملاحظاتك في البريد الإلكتروني المذكور في قفا الكتاب. فشأن المعرفة أن تكون كلاما على كلام وردّا بعد سؤال.

منجي العمري

المقدمة العامّة

يتناول هذا البحث قضيّة دلاليّة تتعلّق بتأثير بعض المكوّنات النحويّة في تحديد دلالة الجملة العربيّة. فبعض تلك المكوّنات تمثّل قيدا متسلّطا على بنية التركيب النحويّ، فتخصّص دلالته وتوجّه تأويل السامع له بناء على ما تنسجه من علاقات دلاليّة وشكليّة ومقاميّة. وهذه القضيّة تندرج ضمن إشكاليّة أعمّ تتّصل بعلاقة اللفظ بالمعنى، تلك الإشكاليّة اللسانيّة المزمنة التي طالما شغلت التفكير النحويّ قديما والبحث اللسانيّ حديثا. ونهتمّ في دراستنا بمظهر محدّد من قضيّة القيد التركيبيّ. وهو الدور التقييديّ الذي تمثّله حروف العطف الدالّة على الجمع (الواو، الفاء، ثمّ، حتّى) في تأويل دلالة الجملة. فهذه الحروف لا تكتفي بربط عنصرين فأكثر ربطا نحويّا وإنّما هي تمثّل قيدا تركيبيّا يوجّه المعنى الذي يقصده المتكلّم ويحدّد الوجهة التي ينبغي أن يسلكها السامع في تأويل القول. ونعتمد في مقاربة هذا الدور على مراوحة بين النظريّة التوليديّة والتراث النحويّ. ولكن ينبغي لنا قبل ذلك أن ندقّق المعنى المقصود بمصطلح "القيد التركيبيّ".

1- سكوت المعاجم عن تدقيق مصطلح القيد:

لقد أحصى المعجميّون في المداخل المعجميّة المخصّصة لتعريف القيد جملة من الاستعمالات المرتبطة غالبا بمعان حسّية مأخوذة من ثقافة العربيّ البدويّة[1]. غير أن هذه الأمثلة والاستعمالات للكلمة ارتبطت في المداخل المعجميّة باختلاف بيّن في منهج التعريف، حيث تراوحت التعريفات التي أُسندت إلى هذا اللفظ بين ثلاث مراتب أوّلها غياب التعريف وثانيها التعريف المستند إلى

[1] – أعاد المعجميّون لفظ القيد إلى الجذر (ق،ي،د) والقيد عندهم هو الوثاق الذي يعقل به البعير أو الدابة (ابن منظور، لسان العرب، مادة (ق،ي،د)) وهو عظم في الجسم(الجوهري، معجم الصحاح، دار العلم للملايين، ط4، بيروت، 1990، مادة (ق،ي،د)) وهو الفرس الجواد السريع في قولنا قيد الأوابد(الخليل،، معجم العين، مادة (ق،ي،د)).

استعمالات مأخوذة من البيئة الثقافية البدوية للعربيّ وثالثها -وهو النادر- التعريف الذي ينحو إلى التجريد لمعنى لفظ القيد.

يظهر غياب التعريف والاكتفاء بتعداد الاستعمالات المختلفة للفظ في الكثير من المعاجم العربيّة مثل المحكم والمحيط الأعظم وتاج العروس فقد وردت في مادة (القيد) في القاموس المحيط للفيروزآبادي على سبيل المثال قائمة من المدلولات المرتبطة بلفظ القيد دون أي تحليل معجميّ[1]. ويبدو لنا هذا السكوت عن تحليل المدخل المعجمي اختيارا منهجيّا إذ أنّ اللفظ العامّ الشائع غير المستخدم في اصطلاحات العلوم والفنون لا يحتاج إلى التعريف ولذلك افتتح صاحب لسان العرب المدخل المعجمي الخاصّ بمادّة (ق،ي،د) بعبارة "معروف" وكذلك فعل الزبيدي في تاج العروس وابن دريد في جمهرة اللغة وحذا حذوهم الصاحب بن عباد في المحيط، لأن المعروف عند المعجميين لا يعرّف ولا يحتاج إلى تحديد دلاليّ وصرفيّ في المدخل المعجميّ. ويخفي هذا الاختيار المنهجيّ تكريسا للدلالة المعجميّة العامّة ونفيا ضمنيّا لارتباط اللفظ بمفهوم اصطلاحيّ نظريّ مخصوص على الأقلّ في مستوى نشأته.

وإزاء غياب تحديد نظريّ لمفهوم القيد في الكثير المعاجم والسكوت على دلالته بداعي شيوع اللفظ نلاحظ أنّ أغلب المعاجم التي تطرّقت إلى اللفظ اعتمدت المنهج الثاني وهو التعريف بتعداد الاستعمالات المختلفة للفظ. ولا نعثر في هذه الاستعملات سوى على ما يشبه الحصر للسياقات الحسيّة الغالبة على استخدام المتكلّم العربيّ لهذا اللفظ. [2]

وخلافا للمنهجيّن السابقين المتراوحين بين غياب التعريف أو تعداد سياقات الاستعمال، ينزع المنهج الثالث إلى تجريد مفهوم القيد فيقدّم لنا إشارات لتعريف

---

[1]- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (القيد).

[2]- من هذه الاستخدامات في السياقات الحسيّة: القيد هو الحجل أو الخلخال للمرأة (الزمخشريّ، أساس البلاغة، مادة (ح،ج،ل)) أو ما جاء هو ما يوضع بين الساقين للحدّ من الحركة من كبل(الخليل،معجم العين، مادة (ق،ي،د) وابن دريد، جمهرة اللغة، مادة (ب،ك،ل)).

اللفظ تعريفا مجرّدا عن الاستعمال. فإذا كانت الاستعمالات السابقة الذكر ترتبط بمرجع مادي محسوس فإنّه يتّخذ دلالة عامّة مع الخليل في معجم العين إذ يعرّف القيد بأنّه آلة لحدث "التقييد" مثل قيد السيف أو الرحل أو السرج قاصدا الجنس والنوع فهو لفظ في مرتبة اسم الجنس الذي يمكن تعميمه على "كل شيء أُسر بعضه إلى بعض"[1]. وهذا التعميم يخرج اللفظ من الدلالة على الشيء الماديّ المحسوس إلى الدلالة المجرّدة العامّة. وقد لاحظ التهانوي في كشّاف اصطلاحات الفنون هذا الأمر عندما حدّد القيد بأنّه "في عرف العلماء هو الأمر المخصّص للأمر العامّ"[2].

ويمكن أن نرصد هذا الاستعمال العامّ مثلا في إدراج لفظ القيد في الكثير من المداخل المعجميّة الواردة في كتاب التعريفات حيث يعود الجرجانيّ بالتعليق على لغته الواصفة مستدركا أنّ ما يذكره من تدقيقات في تعريف المفاهيم هو من قبيل "القيد"3. وتتكرّر هذه الوظيفة المنهجيّة للفظ القيد في الكثير من المواضع من الكتاب ممّا يقرّبه من مفهوم الاشتراط والتخصيص، وهذا المعنى اللغويّ نجده منتشرا في النصوص القديمة، من ذلك أنّ الجاحظ يستخدمه بمعنى المانع4. وتتأكّد هذه الدلالة العامّة في اللفظ من خلال ارتباطه غالبا بالتعريف بالألف واللام الدّالتين على معنى الجنسيّة خصوصا أنّ دلالة الجنسيّة في عرف النحاة تحقّق للاسم خاصيّة العموم.

1- الخليل، معجم العين، مادة (ق،ي،د).

2- التهانويّ، كشّاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، (د.ت)، ص1178.

3- من ذلك أنّه يعرّف مفهوم العرفية الخاصّة بأنّها "هي العرفية العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات" (الجرجانيّ، التعريفات، مادة (العرفيّة الخاصّة)). ومن ذلك تعليقه على تعريف مفهوم المؤوّل بأنّه "ما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي" (الجرجانيّ، التعريفات، مادة (المؤول)) ثمّ يعقّب على التعريف بالقول: " قوله: من المشترك قيد اتفاقي وليس بلازم "(المصدر نفسه).

4- ذكر الجاحظ لفظ القيد مرّة واحدة في كتاب الحيوان :"حبّ الزوج قيد دون الفجور"(الجاحظ، الحيوان، دار الكتب العلميّة، بيروت،2003، ج2، ص109).

وقد اقترنت هذه الدلالة العامّة في بعض المعاجم بسياقات متّصلة باللغة منها شكل الحرف المكتوب بعلامات الإعراب أو تنقيطه1. وباستثناء دلالتي الشكل للحرف والحفظ للعلم لا نعثر في المداخل المعجميّة على إفراد لدلالة اصطلاحيّة نحويّة مخصوصة متّصلة بلفظ القيد. لكنّنا نجد رغم ذلك إشارة لغويّة لم ترصدها المعاجم ورصدها الجاحظ في البيان والتبيين. إذْ يروي لنا ما يدلّ على ارتباط الخطاب الشعريّ بمفهوم القيد بمعنى الكتابة التي تقيّد الشعر وتنقله من الشفويّة إلى الخطاب المكتوب2. وبذلك يكون مصطلح القيد لفظا شائعا في استعمالات العلماء لكنّه غير معرّف تعريفا اصطلاحيّا دقيقا. لأنّه يعبّر عن ظاهرة لغويّة موجودة في تفكيرهم غير موسومة في اصطلاحاتهم.

2 – الدور التقييديّ للرابط في الجملة العربيّة:

ينشأ التقييد في الجملة العربيّة من خلال تدخّل أحد عناصر الجملة في تخصيص دلالة البنية النحويّة. فالقيد ظاهرة عامّة تتوفّر في مختلف العلاقات النحويّة. وبهذا المعنى تكون المفاعيل مثلا تقييدا للإسناد الفعليّ وتخصيصا له في الزمان أو المكان أو الكيفيّة... ويكون المضاف إليه قيدا متسلّطا على المضاف والأمر ينطبق على سائر الظواهر النحويّة. وضمن هذا الإطار يمثّل حرف العطف قيدا تركيبيّا يتسلّط على الدلالة ويوجّه التأويل في قولين أحدهما موجب والثاني منفيّ:

(1) أتى الرجل والشيخ.

(2)لم يأت الرجل والشيخ.

---

[1]– يقول الزمخشري: "قيّد الكتاب، وكتاب مقيّد: مشكول. وما على هذا الحرف قيد: شكلةٌ" (الزمخشري، أساس البلاغة، مادة (ق،ي،د)). وجاء في جمهرة اللغة أنهم "قالوا: قيّدتُ العلم بالكتاب تقييداً، إذا حفظته؛ وقيَّدتُ الكتابَ بالشَّكل." (ابن دريد، جمهرة اللغة، مادة (د،ق،ي)).

[2]– يروي الجاحظ عن ابن بشير "قال له أبو المفضّل العنْبريّ: إني عَثَرت البارحةَ بكتاب، وقد التقطته، وهو عندي، وقد ذكروا أنّ فيه شعراً، فإنْ أردتَه وهبته لك،قال ابن بَشير: أريده إن كان مقيّداً، قال: واللَّه ما أدري أمقيَّدٌ هو أم مغْلول، ولو عرف التَّقييد لم يلتفت إلى روايته" (الجاحظ، البيان والتبيين دار ومكتبة الهلال، بيروت ،2002، ج1، ص52) ويحتمل أن يكون المراد الشعر المقيّد الذي يكون رويّه ساكنا.

فالرابط في المثالين السابقين باعتباره قيدا تركيبيّا يوجّه فهمنا للمعنى عبر تخصيصه للتأويل وتحديد المقصود بالإتيان وعدم الإتيان. ففي هذه الواو احتمالات كثيرة في الترتيب أشار إليها الأسترابادي ولا دليل في القول على الاحتمال الراجح منها[1]: فقد يكون الإتيان في المثال(1) للرجل أوّلا أو للشيخ أوّلا أو لكلاهما معا ولذلك يقيّد الرابط إسناد الحدث بالإطلاق والعموم. وعند دخول النفي في المثال(2) يتسلّط عمل النفي على القيد الذي يمثّله الرابط فيكون المعنى محتملا أحد الأمور الثلاثة؛ نفي الترتيب الأوّل أو نفي الترتيب الثانيّ أو نفي الاجتماع في زمن واحد عند الإتيان أو نفيها الاحتمالات جميعا. ويشير المبخوت في هذا الخصوص إلى أنّ النفي يتسلّط على الواو باعتبارها قيدا وتحديدا على دلالة المعيّة فيها أو ما يسمّيه "التزامن المتّصل". حيث يتحوّل معنى "معا" في الواو إلى قيد يتوجّه إليه النفي[2]. وبذلك يمثّل الرابط قيدا تركيبيّا يوجّه العلاقات النحويّة ويخصّص الدلالة بحسب ما يختزنه من دلالات، فهو آليّة أساسيّة من آليات تقييد المعنى في التركيب.

إنّ للرابط حضورا في جميع مستويات التمثيل الخاصّة بالتراكيب العربيّة من البساطة إلى التعقيد وابتداءا من بنية العطف داخل الجملة وصولا إلى علاقة الاستئناف داخل النصّ، مرورا بظواهر مثل واو الحال وفاء السببيّة. وإذا كانت الروابط تنسج علاقات تركيبيّة تقييديّة مع الكثير من الظواهر النحويّة فمن المهمّ التساؤل عن كيفيّة تدخّلها في تخصيص تلك العلاقات من الناحيتين البنيويّة والدلاليّة. فهل يكون تغيّر البنية النحويّة التي يتصدّرها أو يتوسّطها الرابط من العطف إلى الحاليّة أو المعيّة أو السببيّة أو الاستئناف سببه اختلاف طريقة تقييد الرابط للتركيب وتوجيه دلالته توجيها مخصوصا؟

1- الأسترابادي: شرح الرضيّ على الكافية، جامعة قاريونس، 1978. ج4، ص382.

2 – المبخوت، عمل النَّفْي وخصائصه الدَّلاليَّة في العربية، ج2، ص517.

من الملاحظ أنّ حروف الربط تتدخّل في أكثر من بنية نحويّة، فهي تتكرّر في سياقات تركيبيّة متباينة محافظة على دلالة عامّة قوامها الربط ودلالات مخصوصة مقيِّدة للتركيب تتقاسمها المعاني والعلاقات النحويّة. فتكون للعطف بين المفردات وللاستئناف بين الجمل كما أنّها تتدخّل في المركّبات التي تفيد معنى الحاليّة والمعيّة والسببيّة. ويدفعنا ارتباط تأويل البنية الواحدة بتخصيص القيد التركيبيّ لها شكلا ودلالة، إلى البحث عن ملامح النسقيّة المتحكّمة في تفكير النحاة العرب التّي مكّنتهم من توظيف ظاهرة القيد في تعليل رجوع هذه الظواهر المتعدّدة إلى أصول بنائيّة مشتركة، فالواو تبقى واوا للربط رغم تعلّقها بسياق الجمع والحال والأجليّة والمعيّة، والفاء فاء واحدة سواء أتعلّقت بالعطف أم بالسببيّة. فالاختلاف بين سياقات العطف والتعليق يرتبط بمعنى الحرف الرابط ومعنى التركيب وما ينتجه ذلك من علاقة تركيبيّة لا بنوع الحرف الرابط كما يشير إلى ذلك بن غربيّة[1].

إنّ هذا الدور التقييديّ يمكن أن يفسّر لنا الاشتراك في الأصل النحويّ للكثير من البنى النحويّة (واو المعيّة واو الحال واو العطف واو الاستئناف). وهو يندرج ضمن ظاهرة عامّة في العلاقات النحويّة إذ لا يمكن أن يخلو تركيب من تقييد. بل إنّ المعنى الحاصل بالتركيب كثيرا ما يمثّل حصيلة تضافر بين مختلف القيود في المستويات اللغويّة من معجم واشتقاق وتصريف. ومن خلال التفاعل بين هذه المستويات، يضطلع كلّ عنصر بدور تقييديّ للدلالة العامّة الحاصلة بالتركيب. وضمن هذا التصوّر للعلاقات التركيبيّة داخل الجملة، يمثّل الرابط نموذجا للقيد المتسلّط على شبكة العلاقات البنيويّة في الجملة؛ فهو يوجّهها بحسب خصوصيّة دلالة الربط التي يحملها.

---

[1]– بن غربيّة، الواو بين العطف والتعليق، ضمن أعمال ندوة المعنى وتشكّله، ج1، منشورات كلّيّة الآداب بمنوبة، 2003، ص185.

وإذا كان النحاة قد اهتمّوا بظاهرة الربط في مختلف المستويات التي تنعقد فيها العلاقات النحويّة، فإنّ التساؤل يبدو ملحّا من الناحية المنهجيّة حول الكيفيّة التي صاغوا بها المقاييس الأساسيّة التي حدّدت نظرهم في مسألة الرابط، خاصّة في تعلّقها بقضيّة تقييد البنية النحويّة وتخصيصها.

3- علاقة النحو العربيّ بالنحو الكونيّ في التصوّر التوليديّ:

إنّ مفهوم الربط حاضر في مشاغل اللسانيّات المعاصرة ويمكن تناول علاقة الرابط بالقيد من خلال الاعتماد على الآليّات التفسيريّة التي تقدّمها بعض النظريّات الكلّيّة التي تساعد على تفسير نظام العربيّة وغيرها من اللغات. ذلك ما توفّره لنا مثلا نظريّة النحو الكونيّ (universal grammar) التوليديّة فهي نظريّة في الملكة اللغويّة الكامنة في الذهن تدّعي استبطان نظام الأنحاء الخاصّة (بما في ذلك النحو الخاصّ بالعربيّة) عبر جملة من القواعد والقيود الشكليّة تكون قادرة على بناء نحو نظريّ يمثّل النحو الذهنيّ الموجود في ذهن المتكلّم[1].

أمّا النظريّة النحويّة العربيّة فهي تمثّل نحوا خاصّا يستخلص مبادئه من ملاحظة الأقوال المنجزة عند المتكلّم السامع-العربيّ. وهي بذلك تمثّل نموذجا للأنحاء الخاصّة التي يزعم النحو التوليديّ أنّه يمثّلها جميعا عبر إقامة نحو كلّيّ. وهذه المقابلة بين النحو الخاصّ (النظريّة النحويّة العربيّة) والنظريّة الكلّيّة (النحو التوليديّ) هي التي تبرّر لنا الاعتماد على مراوحة بين مقاربتين نظريّتين في تناول قضيّة القيد: الأولى تستند إلى المنطلقات المنهجيّة في التراث النحويّ العربيّ، والثانية تعتمد على الأدوات التفسيريّة في نموذج العمل والربط في النظريّة التوليديّة. وانطلاقا من هذه الازدواجيّة النظريّة بين النحو الكلّي والنحو الخاصّ سنقيم حوارا بين النظريّة النحويّة العربيّة والنظريّة التوليديّة في مقاربة قضيّة القيد التركيبيّ خاصّة في تعاملها مع الروابط الدالّة على معنى الجمع

---

[1]- عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في اللسانيّات الحديثة، قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 2007، ص194-195.

والوصل بين المربوطين. لنجيب من خلال مسألة القيد عن سؤال ذي طبيعة إبستيمولوجيّة: إلى أيّ مدى يستطيع النحو الكونيّ الممثّل لجميع الأنحاء عند شومسكي وأتباعه أن يجيب عن سؤال اللفظ والمعنى كما يطرحها النحو الخاصّ بالعربيّة.

ونستند في هذه المراوحة على ما رسخ من أسس منهجيّة في البحوث اللسانيّة المتعلّقة باستجلاب مفاهيم النظريّة النحويّة التوليديّة وتطبيق مفاهيمها على التراكيب النحويّة العربيّة. إلا أنّ الاعتماد على هذه الأسس والاستفادة ممّا تقدمه من مقترحات منهجيّة تفترض بصفة مسبقة تحديد خيار منهجيّ دقيق من بينها، لأنّ تلك الأسس على ما فيها من عمق تكشف عن مجال واسع من الاختلافات في مقاربة النظريّة التوليديّة وإشكال توظيفها. وتكشف عن اختيارات منهجيّة شديدة التباين في التعامل مع التراث. فمثلا نجد في البحث اللسانيّ العربيّ المعاصر سبيلا أولى قوامها السعي إلى إنشاء نظريّة جديدة للتراكيب اللغويّة العربيّة بالاعتماد على المفاهيم التوليديّة تجاوزا للقوالب التفسيرية التراثية كما هو الحال في أعمال الفاسي الفهري وميشال زكريّا. ونجد في المقابل سبيلا أخرى تخالف الأولى وتقترح جهدا نظريّا توفيقيّا لإعادة استقراء التراث عبر حوار بين نظر النحاة العرب القدامى والمفاهيم التوليديّة الحديثة، كما هو الحال في أعمال مازن الوعر.

ونشير إلى أنّنا نعتمد في بحثنا على الوجهة الثانية التي تقوم على حوار أصيل بين النظريّات الحديثة والتراث النظريّ. ونحن نندرج بهذا الاختيار ضمن اختيار منهجيّ يميّز البحث العلميّ في الجامعة التونسيّة في التعامل مع التراث، حيث يقوم على إعادة النظر في القديم انطلاقا من المفاهيم الحديثة وتقبّل النظريّات الحديثة انطلاقا من مكافحتها بالقدرات التفسيريّة للمفاهيم النظريّة التراثيّة وعرضها عليها. ولذلك سننتخب في هذا القسم التطبيقيّ من المفاهيم التوليديّة ما به نقيم أدوات تفسيريّة تساعد على إعادة قراءة التراث النحويّ وكيفيّة

تعامله مع مسألة القيد لأنّ ذلك يساعد على إقامة حوار بين إمكانات النظريّات الحديثة في تفسير التراكيب اللغويّة عموما وطرق النحاة العرب في تأويل البنية الشكليّة والدلاليّة لتلك التراكيب.

إنّ لنا في المنطلقات المنهجيّة للتوليديّين ما يبرر ذلك، خصوصا ما استقرّ في نظرهم من اعتبار نحوهم الكلّي صورة كونيّة للأنحاء الخاصّة واعتبار كلّ نحو خاصّ تفصيلا للمقولات النحويّة الكلّيّة للغات الطبيعيّة. ولذلك يطرح بحثنا نوعا من الرهان قوامه إثبات أصالة النحو العربيّ باعتباره نحوا خاصّا وعدم شذوذه عن إثبات قابليّة اللغة العربيّة لانطباق المقولات التوليديّة. وسنعتمد في دراستنا لهذا الرهان على ما استقرّ في منوال العمل والربط من مفاهيم تفسيريّة متعلّقة بمسألة القيد فنغفل ما دون ذلك من المفاهيم السابقة واللاحقة على اعتبار أنّ هذه النظريّة تمثّل مفصلا تاريخيّا في آراء شومسكي وجهازا تفسيريّا مستقرّا يساعد على اختبار مسألة تعامل الرابط مع القيد التركيبيّ بصرف النظر عن تاريخية هذا الجهاز التفسيريّ سواء من جهة تطويره للمفاهيم اللاحقة في النظريّتين النموذجيّة والنموذجيّة الموسّعة[1] أو من جهة التغييرات اللاحقة في البرنامج الأدنوي[2].

4 – الأسس المنهجيّة لتجديد الدراسة النحويّة

إنّ الوعي بالجدوى من تجديد الدراسة النحويّة كان غالبا على نظر النحاة المعاصرين، إلاّ أنّ مناهجهم في ذلك تفرقت سبلا شتّى. وقد تنازعتها في ذلك مواقف مختلفة منذ بروز الدعوات الأولى لتيسير النحو العربيّ في بداية القرن

[1]– نعتمد على عبارة الأستاذ الأزهر الزنّاد في ترجمة مصطلح "standard theory" بـ"النظريّة النموذجيّة" (ينظر كتابه "نظريّات لسانيّة عَرفنيّة"، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، دار محمد علي للنشر تونس، منشورات الاختلاف، 2010، ص30) ونشير إلى وجود ترجمات أخرى في البحوث اللسانيّة مثل "النظريّة المعيار" (البحوث اللسانيّة المغربيّة خاصّة).

[2]– يمكن النظر في كتاب د. الأزهر الزنّاد المذكور أعلاه لتبيّن الأسس الإبستيمولوجيّة لانتقال النظريّة التوليديّة إلى الطور العرفانيّ، المرجع السابق، ص28–30.

العشرين. وهي تطرح علينا في بحثنا قضيّة مهمّة من الناحية المنهجيّة، تتعلّق بالأسس المنهجيّة المبرّرة للاعتماد على التصوّرات التوليديّة. وهي تتّصل بطرق ملاءمة النظر القديم مع النظر الحديث دون سقوط في إسقاط مفهوميّ أو المقارنات المتعسّفة. تلك المقارنات التي لا تراعي الشروط التاريخيّة والإبستيمولوجيّة التي حفّت بتغير المفاهيم والنظريّات والعصور في كلّ علم.

ذلك ما لاحظه الفاسي الفهريّ حين اعتبر أنّ السياق الحضاريّ هو المسؤول عن تخلّف حركة التجديد في النظر النحويّ المعاصر[1]. وليس هذا التجديد مجرّد ولع بتغيير الأدوات النظريّة التفسيريّة، بل هو يرتبط بغايات حضاريّة شتّى، فأهداف هذا التجديد حسب الفهري كثيرة، وهو يحصي منها؛ الرغبة في إيجاد حلول للمشاكل العمليّة التي يعاني منها الفرد والمجتمع على المستوى اللغويّ، وإتاحة الفرصة أمام مفاهيم حضارية وعلمية جديدة لتدخل في مدوّنة اللغة العربيّة، كما أنّ التجديد ينفع في حلّ المشاكل التي يطرحها تعليم العربيّة ويقدّم حلولا عمليّة في تيسير التأليف المعجمي وتيسير القواعد النحويّة[2].

ونلاحظ عموما وجود موقفين بارزين في التعامل مع مسألة الملاءمة بين القديم والحديث؛ أحدهما يطمح إلى تجاوز النظر القديم والاكتفاء بالمفاهيم الحديثة باعتبارها بديلا للمفاهيم التراثية القديمة التي تجاوزتها انشغالات العلم الحديثة، ويمثّله خاصّة الفاسي الفهري في كتابه **اللسانيّات واللغة العربيّة** في جزئيه، حيث يبحث عن المبرّرات التي تتيح التخلّي عن التفسيرات النظريّة القديمة وبناء تصوّرات توليديّة بديلة. فيلحّ على أنّ "عدم الاكتفاء بالمعطيات النحويّة التراثية

[1]–يشير الفهري إلى أنّ "ما يلفت النظر في وضع اللغة العربيّة هو أن الأدوات الأساسية لتعلّمها وتيسير استعمالها والتفقّه فيها لم تحظ بالتجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأخرى (...) فليس همّ اللساني العربيّ فقط أن يعيد النظر في تصور طبيعة اللغة العربيّة وخصائصها، والمناهج الكفيلة بمعالجتها، بل هو مطالب، استعجالا كذلك، برسم الأدوات اللائقة بتنمية طاقة المستعمل، علاوة على أنّه مطالب بالبحث في وسائل تطويع اللغة بجعلها لغة وظيفيّة" (الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربيّة؛ نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2000، ص6).

[2]– الفاسي الفهري، المرجع السابق، ص12.

تفرضه التحوّلات الإبستيمولوجية التي بينت أنّ العالم المعطى لم يعد أحاديا ولا بد من إعادة صياغة أقوالنا العلمية وفق المتغيرات لأنّها تتسم في الغالب بالاعتباطية والافتراض ويمكن لنا استبدال الأنساق التفسيرية بحسب قدرتها على التفسير وافتراض الحقيقة"[1]. وهذا الرأي يؤمن بأنّ المفاهيم الحديثة، بما تحمله من حلول وتصوّرات جديدة، إنّما تمثّل بديلا للأنساق التراثيّة. وهو رأي يقبل الردّ والنقاش، لأنّ تاريخيّة المفاهيم النظريّة التراثيّة لا يمكن أن تبرّر الإعراض عنها وعدم الاستفادة من منجزاتها، فهي تقدّم لنا أجوبة ذات قيمة تاريخيّة لكن بالتأكيد نجد فيها دائما ما يمكن أن نبني عليه أجوبة جديدة لا تنقطع تماما عن مقدّماتها وجذورها.

إنّ النظريّة التوليديّة نفسها تبني علاقة تفاعلية مع مختلف الأنحاء الخاصّة وتعتبر المبادئ الكلّيّة متكاملة مع الجهود النظريّة والمقترحات التفسيريّة لتلك الأنحاء، وهذا ما يتبنّاه الموقف الثانيّ؛ إذ يطمح أصحابه إلى إنشاء حوار أصيل بين التراث النظري النحويّ والنظريّات اللسانيّة الحديثة، لكنه موقف يرسم لنفسه هدفا عسير المنال ويصطدم بعقبات منهجيّة كأداء، تجعل من كلّ جهد نظريّ في هذا السياق عملا نسبيّا وتاريخيّا يحتاج إلى التطوير والتجاوز المستمرّ وتراكم الجهود.

ننطلق في هذا البحث بفصل أوّل نخصّصه للتعريف بمفهوم القيد في النظريّة النحويّة العربيّة وما يتّصل بها من نظر لغويّ في الخطابات النظريّة المجاورة. ونقرن ذلك بتحديد تطوّر مفهوم القيد في المناويل النظريّة التوليديّة في مختلف مراحل النظريّة، وصولا إلى منوال العمل والربط، منتخبين من هذا المنوال جملة من النظريّات المساعدة على تبيّن خاصّية مفهوم القيد، وأشكال حضوره في الخطاب الميتالغويّ التوليديّ، ونسعى بذلك إلى تحديد الآليّات التفسيريّة التي تقدّمها هذه النظريّة في مقاربة مسألة القيد في المستوى التركيبي،

1- الفهريّ، المرجع نفسه، ص17.

وهي تمثّل الأدوات التي سننستثمرها لاحقا في دراسة روابط الوصل في التراكيب العربيّة.

أمّا في الفصل الثاني فنبحث في الأسس المنهجيّة المبرّرة للربط بين النظريّة النحويّة العربيّة باعتبارها نحوا خاصّا والخطاب النظريّ التوليديّ باعتباره نظريّة كلّية، وسنسعى إلى تحديد السمات المنهجيّة المتحكّمة في مقاربة الخطابين للقيد من جهتي الشكل والدلالة، مع التركيز على أسس التوافق والاختلاف في المقاربة الشكليّة والدلاليّة للقيد.

ونخصّص الفصل الأخير للمقارنة بين الأفقين التفسيريين للخطابين النظريّين من خلال التطبيق على الروابط الحاملة لدلالة الجمع بالاعتماد على آراء النحاة العرب وبعض النظريّات التوليديّة المهتمّة بالشكل وبالدلالة بخصوص مسألة تعامل القيد مع بنية التركيب ودلالته.

الباب الأوّل

مفهوم القيد التركيبيّ
بين التراث النحويّ
واللسانيّات التوليديّة

تمهيـــــد

يمثّل النحو التوليديّ تحوّلا إبستيمولوجيّا بارزا في تاريخ البحث اللسانيّ. فقد أسّس لمرحلة جديدة من التفكير اللسانيّ تركّز على تفسير ما يحدث في الذهن عند إنتاج الأقوال لا على وصفها بعد إنجازها وصفا بنيويّا خال من التفسير. وقد مثّل التفاعل المستمرّ للكثير من اللسانيين مع النحو التوليديّ المعين الذي نهلت منه اللسانيّات التوليديّة وطوّرت به مفاهيمها ومقارباتها للملكة اللسانيّة. وقد كان للنقد الذي وجّهه شومسكي للاتّجاه التوزيعي في اللسانيّات البنيويّة الأمريكيّة دور مهمّ في الانتقال من وصف الجانب التلفّظي إلى أفق جديد في التعامل مع اللغات الطبيعيّة يتّسم بالشكلنة الصوريّة والافتراض القائم على أسس منطقيّة رياضيّة تفسّر ملكة اللغة.

وتبرز أهميّة اقتراحات شومسكي الجديدة تبرز من عدّة وجوه؛ فقد استفاد شومسكي من البنيويّة الأمريكيّة خصوصا من مبدأ التحويل الذي اقترحه هاريس لتفسير تشابه الأقوال المنجزة، كما أنّه استفاد من مناهج العلوم الصحيحة وما يكتنفها من صرامة شكليّة في تمثيل البنى خصوصا في الرياضيّات والمنطق. ومن خلال هذا التصوّر الجديد لكيفيّة مقاربة اللغة الطبيعيّة ووصفها نجد أنّ مفهوم القيد يتبوّأ منزلة مهمّة في جميع مراحل تطوّر نماذج النحو التوليديّ على صعيد التمثيل الرمزيّ من خلال مكوّنات تسمّى اصطلاحا قيودا أو ترتبط بالتقييد مفهوما، أو في مستوى وظائف التقييد المتحقّقة في مكوّنات النحو التوليديّ.

يتنزّل النظر النحويّ – سواء تعلّق بالنظريّة التوليديّة أو بالنظريّة النحويّة العربيّة– ضمن مستويين منهجيّين مختلفين؛ أمّا المستوى الأوّل فيتعلّق ببحث الكلّيات اللغويّة المتحكّمة في جهاز النحو عند المتكلّم–السامع المثاليّ بصرف النظر عن لغته الخاصّة، وأمّا المستوى الثاني فيتعلّق بالبحث في خصوصيّات نظام التركيب في العربيّة لغةً خاصّةً.

غير أنّ انفتاح النظريّة النحويّة التوليديّة على الأنحاء الخاصّة يفتح الباب أمام تواصل منهجيّ يقوم على أسس مبدئيّة مضبوطة أهمّها اعتبار النحو الخاصّ

تحقيقا لمقولات النحو التوليديّ واعتبار النحو التوليديّ تمثيلا كونيّا لتلك الأنحاء الخاصّة ولذلك يمكن اعتبار البحث في قضيّة الرابط وتعامله مع ظاهرة القيد في التركيب العربيّ مجالا لاختبار مدى تمثيل مقولات النحو التوليديّ لانتظام اللغات الخاصّة. ويمكن اعتبار ما توفّره هذه الأنحاء الخاصّة مجالا لاستلهام مقولات النحو الكونيّ.

ومن الملاحظ أنّ هذه الصلة المنهجيّة تتأكّد عبر توافق في مقاربة القيد من الناحيتين الشكليّة والدلاليّة ومن خلال الاتّفاق في ملامح تمثيل ظاهرة القيد من الناحيتين الشكليّة والدلاليّة، رغم الفوارق المتّصلة بالمنزلة المنهجيّة لكلّ نحو. على أنّ هذا التوافق لا يمكن النظر إليه إلاّ على هامش الاختلاف الجوهريّ في الإطار الإبستيمولوجي الفاصل بين المقاربتين، حيث نلاحظ أنّ مقاربة التوليديّين تتّخذ ملامح صوريّة بالأساس. وهي بذلك تجعل من التركيب المركز ومن الدلالة الهامش. وعلى خلاف ذلك تبدو النظريّة النحويّة العربيّة، ذات الانشغالات الدلاليّة، مهتمّة بالقيد باعتباره طريقة في الشكل تنظّم المعنى وتسمه فيتّخذ قيمته الوظيفيّة من خلال ذلك.

الفصل الأوّل

القيد التركيبيّ في المصنّفات النظريّة المجاورة للنحو

لم يكن مصطلح القيد حكرا على النحاة فقد اتّخذ منزلة وسطى بين الدلالة اللغويّة العامّة الشائعة في كتب الأصوليين والبلاغيين والاصطلاح النحويّ التقنيّ في مؤلفات النحويّين القدامى. وقد برز في البداية لفظا لغويّا عامّا لا تميّزه أي دلالة اصطلاحيّة مخصوصة. فشاع في استعمالات الأدباء والكتّاب. ثم رسّخ استعمال النحويّين وغير النحويّين الدلالة الاصطلاحيّة عبر استخدام اللفظ في سياقات نحويّة مخصوصة خاصّة عند البلاغيّين والأصوليين دون أن يفرغوه من دلالته الأصليّة. وبذلك بقي لفظ القيد مترددا بين الدلالة اللغويّة العامّة والدلالة الاصطلاحيّة.

1 ـــ مصطلح القيد عند الأصوليين:

تتحقّق الدلالة الاصطلاحيّة للفظ القيد في الكثير المؤلفات المتّصلة بالعلوم النظريّة. فتحفل هذه المصنّفات بسياقات كثيرة يستخدم فيها اللفظ وفق دلالة اصطلاحيّة مخصوصة. لكنّ هذه الدلالة تقترب غالبا من الدلالة العامّة للفظ رغم احتفاظها بجانب من البعد التقنيّ في تخصيص معنى اللفظ بدلالة مفهوميّة تقتضيها اصطلاحات العلم. وهذا ما يضع دلالة المصطلح في منزلة التنازع بين الدلالة المعجميّة العامّة والدلالة الاصطلاحيّة.

فعند علماء أصول الفقه مثلا نجد تعريفا يمكن إدراجه ضمن مقابلة مفهوميّة بين التقييد والإطلاق. فالسّرخسيّ في **أصوله** يقيم مقابلة بين القيد والإطلاق من خلال الربط بين حكم الإطلاق وحكم المقيّد. فيقرّر أنّ "للإطلاق معنى معلوما وله حكم معلوم وللمقيّد كذلك. فكما لا يجوز حمل المقيّد على المطلق لإثبات حكم الإطلاق فيه لا يجوز حمل المطلق على المقيّد لإثبات حكم

التقييد فيه. ولئن سلمنا أنّ القيد المذكور بمنزلة الشرط وأنه يوجب نفي الحكم قبله فيه فلا يوجب ذلك في غيره ما لم تثبت المماثلة بينهما ولا مماثلة في المعنى"[1].
يكون القيد تبعا لهذا المفهوم نوعا من الشرط الداخل على الحكم الموجّه له من التعميم إلى التخصيص. ذلك ما نستفيده أيضا من تعريف الآمدي للقيد، فقد ذكر في **الإحكام في أصول الأحكام** في معرض حديثه عن تقييد العموم بالألفاظ أنّ القيد لا يُؤخذ في الحسبان عند التعامل مع الألفاظ العامّة والدلالات المشتركة لكنّ الحاجة إليه تكون مؤكدة عند التعامل مع الألفاظ العائدة على مسمّيات مخصوصة كالأعداد المقيّدة[2].

فمفهوم القيد بهذا المعنى هو حال للحكم أو ظرف أو شرط أو تحديد له أو اقتصار عليه، ذلك ما ذهب إليه فتحي الدريني في تعريفه للقيد عند الأصوليين حين يذكر أنّه "ليس هو السبب المثبت للحكم ابتداء، ولا الباعث على تشريعه، ولكنّه حال للحكم، أو ظرف من ظروفه، أو شرط مقارن لعلّته، يحدّد مجال تطبيقه، فيجعلها قاصرا على تلك الحالة دون سواها من الحالات"[3] فيقترب القيد بهذا التعريف بنوع من التخصيص الطارئ على الحكم على سبيل الشرط فهو نوع من تحديد المجال وتدقيق حاله. ويتأكّد هذا المعنى الاصطلاحيّ في وصفه لأجوبة الأصوليين متنزّلا ضمن سياق العلاقة بين النصوص في الخطاب الأصوليّ فـــ "يرد القيد في النصّ لوقوعه جوابا عن سؤال ورد فيه ذلك القيد بعينه، أو في حكم حادثة معيّنة، وجد فيها القيد نفسه"[4].

ونلاحظ أنّ الأصوليين درجوا على استخدام لفظ القيد باعتباره مصطلحا، خاصّة عند حديثهم عن كيفيّة استنباط الأحكام وتقريرها بالاستناد إلى دلالة اللفظ، ذلك ما نلاحظه عند الآمدي في حديثه عن كيفيّة القياس بحمل معلوم على معلوم

---

[1]- السرخسيّ، الأصول، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993، ج1، ص268-269.
[2]-الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الاسلامي، بيروت، ط2، 1982. ج2، ص196.
[3]- فتحي الدريني، المناهج الأصوليّة في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي، ط2، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1995، ص423.
[4]-المرجع نفسه، ص435.

في إثبات حكم لهما، حيث يبني القياس على خمسة قيود[1]. وهو في ذلك لا يشذّ عن المقابلة المفهوميّة التقليديّة بين القيد والإطلاق. وإذا كانت مصنّفات الأصوليين تسكت عن تقديم تعريف بالإيجاب، فهناك تعريف للقيد بالمقابل المفهومي نجده في مفهوم الإطلاق. وقد عرّف عبد الرزاق عفيفي في تعليقه على نصّ الآمدي مفهوم الإطلاق في دلالة اللفظ بأنّه **الخلوّ من القيد** أو عدم اعتبار القيد عند البحث في دلالة الألفاظ، حيث ينقل في هامش النصّ:"المطلق ما دلّ على الماهية بلا قيد أي من غير اعتبار قيد سواء وجد ولم يُعتبر أم لم يوجد"[2]. ونلاحظ في هذا التعريف إشارة مهمّة إلى أنّ القيد يمكن أن لا يوجد في الكلام ويمكن أن يوجد فيه دون أن يُؤخذ في الاعتبار. وفي ذلك ما يدلّ على أنّ الكلام يكون مطلقا في الأصل ثم يطرأ عليه التقييد عبر ما تتيحه اللغة من مخصّصات قد توجد في السياق التركيبيّ وفي المقام. وهذه الأسبقيّة اعتباريّة ومنهجيّة لأنّه لا معنى لوجود التقييد دون أن يسبقه الإطلاق. فيدخل القيد على اللفظ ويوجّه دلالته بعد أن كانت مطلقة عامّة.

2 ـــ دلالة مصطلح القيد عند المناطقة:

أمّا عند المناطقة فنجد مفهوم القيد حاضرا في المقابلة الدلاليّة التقليديّة بين الإطلاق والتقييد، غير أنّنا نلاحظ أنّ مفهوم القيد في ألفاظهم عُبّر عنه بمصطلحات بديلة مثل الحال والزيادة والتقييد والتوجيه والتخصيص، فقد جاء في تعريف ابن سينا في **كتاب السفسطة** أنّ القيد هو حال يطرأ على الشيء فيقيّد صفته المطلقة[3]. فمفهوم الحال في هذا السياق يناسب معنى الحال المخصّصة

---

[1]- الآمدي، مرجع مذكور، ج3، ص186.

[2]- تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي على نصّ الإحكام في أصول الأحكام، مرجع مذكور، ج3، ص3.

[3]- جاء ذلك في سياق قوله: "فرق بين أن يكون وأن يكون شيئا وبين الموجود والموجود شيئا، وبين الحسن بـــحال والحسن مطلقا، والقبيح بحال والقبيح مطلقا، أي في مثال الحلف والاستحلاف والطاعة. وليس ببعيد أن يختلف الإطلاق والتقييد أو التقييدان المختلفان في الحكم". (ابن سينا، الجدل،، وزارة الثقافة والتعليم، القاهرة، 1958ص99).

للشيء أو الصفة الخصوصيّة التي تطرأ على هيئة الشيء فتكون له حالا عارضة. ويربط ابن سينا في **كتاب القياس** بين مفهوم الحال ومفهوم الحكم الذي يرتبط بتلك الحال. فتكون محصّلة الأمرين دخول القيد على سبيل التخصيص، فقد "ذهب فريق إلى أنّ الإطلاق يعنى به حال القضيّة من حيث أنّ فيها حكما، أي سلبا أو إيجابا، كيف كان، بحيث يكون ذلك الحكم عامّا لجميع وجوه التخصيص المذكورة بعد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة"[1].

إنّ هذا المعنى المركّب لمفهوم القيد يناسب الزيادة التي تطرأ على ماهية الشيء فتخرج صفته من العموم إلى الخصوص بدليل أنّ الإطلاق عند ابن سينا يقابل ما يزاد على صفة الشيء فيقيّده. إذ يذكر في **كتاب الجدل** أنّ "تفسير الإطلاق هو أن يقال المعنى دون أن يزاد عليه شيء يقيّد به"[2]. فالقيد بهذا المفهوم هو زيادة شرط على المعنى بعد أن كان مطلقا عامّا فهو تخصيص لعمومه. ويؤكّد ابن سينا في نفس الكتاب مبدأ التلازم بين المفهومين على سبيل التقابل بالقول: "الواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظنّ بإطلاقه في الظنّ أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود، اللهمّ إلا أن يفهم من الإطلاق أمر يعمّهما جميعا، فيكون الإطلاق حينئذ حقّا "[3]. لكنّ أسماء هذه المقابلة قد تتبدّل كما هو الأمر عند الطوسيّ في كتاب شرح الإشارات والتنبيهات حيث نجد "الإطلاق في القضيّة يقابل التوجيه، تقابل العدم والملكة"[4]. والملاحظ أنّ الفارابي يتحدّث عن القيد باعتباره علاقة تجمع بين المعاني فيكون بعضها مقيّدا للبعض من ذلك تعريفه للمعنى الكلّي، فيعرّفه بأنّه "يكون واحدا إمّا بأن يكون غير منقسم في القول بأن تدلّ عليه لفظة مفردة، وإمّا بأن يكون مركبا من معان قُيِّدَ بعضها ببعض، وتدلّ عليها ألفاظ مركّبة تركيب تقييد. فإنّ التقييد يجعل جملتها معنى واحدا، كقولنا:

1– ابن سينا، المنطق، دار المعارف، القاهرة، 1960، ص211.

2– ابن سينا، الجدل، مرجع مذكور، ص142.

3– ابن سينا، المرجع السابق، ص143.

4– الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، ط3، (د.ت)، ص308.

"زيد كاتب مجيد"، "زيد إنسان أبيض"، "الثلاثة عدد فرد"، "العدد الزوج ينقسم بقسمين متساويين"."[1] ونلاحظ أنّ بعض المناطقة يستخدمون اللفظ في دلالته اللغويّة العامّة من ذلك حديث الفارابي في **كتاب الحروف** عن تقييد الجنس أو "ما به قُيّد الجنس" كتعريف الإنسان بأنّه حيوان ناطق[2].

3 ـ دلالة مصطلح القيد عند البلاغيين:

هناك إذن تنازع بين الدلالتين الاصطلاحيّة واللغويّة العامّة لمصطلح القيد في مختلف العلوم النظريّة المجاورة للتفكير النحويّ فانشدّ اللفظ إلى سياقات لغويّة قريبة من النحو. إلاّ أنّ أقرب باب دخل منه المصطلح إلى ألفاظ النحاة هو علم البلاغة. فقد استعمل المصطلح في البداية في معناه اللغويّ العامّ. ثمّ أفرد بدلالة اصطلاحيّة في بابين بلاغيّين هما المجاز والإسناد.

وبالعودة إلى مؤلّفات البلاغيّين نجد الجاحظ ينقل لنا استخداما للقيد في معناه العامّ، حيث يقع الربط بين تأويل القول ومفهوم القيد. فكلّما جاء القول مخصّصا بإشارات وموجّهات ونصّت عليه القيود كان المعنى عند السامع واضحا مقيّدا لا يحتمل التأويل. وكلّما كان القول مطلقا من التقييد كان أدعى للتأويل. وفي هذا السياق يروي الجاحظ أنّه "قيل لرجلٍ من الحكماء: ما جِمَاعُ البلاغة؟ قال: معرفة السّليم من المعتلّ، وفصل ما بين المُضمّن والمطْلَق، وفرقِ ما بين المشتَرَك والمفرد، وما يحتمل التأويل من المنصوص المقيّد"[3]. غير أنّ المقابلة بين القيد والتأويل وربط التقييد بتخصيص المعنى لا يخرجان المصطلح عن المقابلة المعجميّة العامّة بين التقييد والإطلاق. ويدلّ على ذلك أنّ الجاحظ في سياق آخر لم يسند للفظ دلالة اصطلاحيّة. فقد ورد في معرض حديثه عن تأويل بعض الآيات ما يدلّ على تعريف القيد بأنّه عكس الإطلاق والإرسال أي هو

1- الفارابي، كتاب في المنطق، دار الثقافة، بيروت، 1974، ص6.

2- الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت، 1990، ص59.

3- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص151.

مرادف للتخصيص، حيث يقول: "وكان أبو عبيدة يتأوّل قولَه: "وثموداً فَمَا أبْقَى[1]، أنّ ذلك إنّما وقع على الأكثر، وعلى الجمهور الأكبر، وهذا التأويل أخرجَهُ من أبي عبيدةَ سوءُ الرأْي في القوم، وليس له أن يجيء إلى خبرٍ عامٍّ مرسَلٍ غير مقيّد، وخبرٍ مطلَق غير مستثنىً منه، فيجعلَه خاصّاً كالمستثنى منه "[2]. وانطلاقا من هذه الدلالة العامّة استنبط البلاغيّون للقيد معنى اصطلاحيّا يقترن بقضيّتي المجاز والإسناد.

أ- اتّصال القيد بمفهوم المجاز:

يتّصل استعمال لفظ القيد بمسألة المجاز فقد استعمله السكّاكي في **مفتاح العلوم** بمعناه العامّ في " فصل المجاز اللغويّ الراجع على معنى الكلمة غير المقيّد" حيث يرتبط لفظ المشفر في مثل قولنا "زيد غليظ المشفر" بوجود مخصّص (قيد للحقيقة) يقتضيه حمل اللفظ على معناه الحقيقيّ وهذا المخصّص هو عودة المشفر على البعير. وبما أنّ المجاز له قرينة لفظيّة (زيد) تدلّ على أنّ المتكلّم يريد استعمال اللفظ (مشفر) على المجاز لا على الحقيقة أي دون قيده (البعير) فإنّ اللفظ يتجرّد في القول المجازي عن القيد الذي يشدّه للحقيقة (البعير) فكأنّ القرينة الدالة على المعنى الحقيقيّ تمثّل قيدا دلاليّا. فالمجاز اللغويّ بهذا المعنى –وبحسب عبارة السكّاكي– هو "أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد بمعونة القرينة"[3].

ويدلّ هذا التحليل الطريف أنّ علاقة أيّ لفظ بالحقيقة إنّما تتحدّد دائما من خلال قيد، وإذا كان الأصل في الألفاظ أنّها على الحقيقة فإنّ القيد يصبح بهذا المعنى ظاهرة دلاليّة أصليّة في أيّ كلمة قبل دخول المجاز عليها لأنّه من مقتضيات حمل اللفظ على الحقيقة. وبعبارة أخرى إنّ مجرّد الربط بين اللفظ

1- سورة النجم الآية 15.

2- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص58.

3- السكّاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص161.

ومعناه الحقيقي يمثّل في حدّ ذاته قيدا، وكلّما تجاوزنا ذلك القيد في استعمالنا للألفاظ يتحقّق المجاز اللغويّ.

والقيد بهذا التصوّر يصبح عنصرا دلاليّا ملازما للمعنى الحقيقيّ في كلّ لفظ مفرد وأحد اقتضاءاته التي لا تغيب عنه في الاعتبار فهو جزء من ذلك المعنى المعجميّ ولذلك يسمّيه السكّاكي "القيد غير المفارق للمعنى"[1]. وليست عمليّة إنشاء المجاز عند استخدام تلك الألفاظ الملازمة لقيود الحقيقة سوى إزالة لذلك التلازم عبر تجاوز القيد. غير أنّ إزالة القيد الذي يشدّ الكلمة إلى الحقيقة عندما تستعمل في قول مجازيّ يفتح الباب أمام دخول قيد بمفهوم مختلف على التركيب. فحسب السكّاكيّ بمجرّد انتقال الكلمة من الإفراد إلى التركيب تحتاج إلى قيد تركيبيّ يخصّص علاقتها ببقيّة الكلمات فـ"تكون الكلمة دالة على مسمّى من حيث ذلك المسمّى فقط، ثم تقع في التركيب وتقيّد مسماها بقيد مطلوب المعلومية فيحتاج إلى دلالة عليه"[2].

هناك إذن طبقتان من التقييد؛ طبقة أولى تتّصل بالقيد الذي تقتضيه الدلالة المعجميّة للفظ المفرد. وهو يشدّ اللفظ إلى الحقيقة وبانتفائه يتحقّق المجاز. وطبقة ثانية تتّصل بالقيد التركيبيّ الذيّ يخصّص الدلالة المتحقّقة بالتركيب.

ب – اتّصال القيد بمفهوم الإسناد:

أمّا السياق البلاغيّ الثاني فيتّصل بقضية الإسناد وأحوال المسند والمسند إليه ضمن باب المعاني، وهو أقرب السياقات إلى التناول النحويّ لمصطلح القيد. والسبب في ذلك في رأينا أنّ طبيعة المسائل المدروسة في قسم المعاني في مصنّفات البلاغيّين لا تنقطع صلتها تماما بالنحو. فالاستفهام والنداء والإسناد والعطف كلّها ظواهر نحويّة لا يزيد البلاغيّ شيئا عن تبيّن السياقات المناسبة لاستخدامها استخداما غير لاحن ملائم لاقتضاءات المقام. ولذلك ذكر السكّاكي

---

[1] – المرجع نفسه، ص60.

[2] – السكّاكي، المرجع نفسه، ص60.

مفهوم القيد في سياق واحد مع مسائل نحويّة في معرض حديثه عن القصر دون أن يسمّيه قائلا: "إذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند إليه بالطرق التي سمعت فقد حان أن نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وكالمفعولين، وكذي الحال والحال"[1]. والسبب في ذلك هو شدّة اقتضاء باب المعاني لمعاني النحو ومسائله ولذلك صرّح السكّاكيّ منذ المقدّمة بهذا التلازم قائلا: "أوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان"[2] ولم يزد الجرجانيّ في تعريفه لعلم المعاني عن ربط مسائل التركيب وأحوال الإعراب في الألفاظ بالمقام بما أنّه "علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ الذي يطابق مقتضى الحال"[3].

والملاحظة البارزة في تناول البلاغيّين لمسألة القيد هي امتزاج نظرهم البلاغيّ بطابع نحويّ من خلال الاهتمام البالغ بعلاقة البنية النحويّة للقول بسياق المقام. حتّى أنّ القزويني يلحّ في تعريف بلاغة الكلام على عنصر المقام معتبرا أنّها لا تتحقّق بدون "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف فإنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد"[4]. وعلى هذا الأساس يتّخذ مفهوم القيد بعدا نحويّا تداوليّا فكلّ تخصيص في الإسناد يعني دخول موجّه للمعنى يفهم حسب المقام بناء على تأويل السامع ففي تأويل الآية (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ)[5] يفهم إسناد حدث الاستهزاء إلى الضمير المبتدإ اعتمادا على التقييدِ بالظرفِ[6] فحدث الاستهزاء مقيّد بالاختلاء بالشياطين وليس حدثا مطلقا.

---

[1] – المرجع نفسه، ص133.

[2] – المرجع نفسه، ص1.

[3] – الشريف الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلميّة، منشورات محمد علي بيضون– دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000، ص50.

[4] – القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2000، ص33.

[5] – البقرة، الآية 14.

[6] – علي بن نايف الشحود، الخلاصة في علوم البلاغة، الخلاصة في علوم البلاغة، (كتاب إلكتروني)، موقع المكتبة الشاملة، http://shamela.ws/rep.php/book/876 ص29.

من هنا يمكن اعتبار كلّ مخصّص للإسناد قيدا تركيبيّا. فالمفاعيل قيود تتسلّط على الإسناد الفعليّ. وتوجّه تأويل المتكلّم، ففي قولنا:

(1) جاء زيد جيئة متعجّلة.

(2) جاء زيد حاملا رسالة.

(3) لم يجئ زيد وعمرو.

إنّ العناصر المسطرة تمثّل بهذا المعنى قيدا متسلّطا على بنية الإسناد، فالمفعول المطلق والحال يمثّلان تقييدا لإسناد الفعل عبر معنى التأكيد أو ذكر الحال المصاحبة له. أمّا في المثال الثالث فيطرح حرف العطف قضيّة التعامل بين الإسناد وبعض القيود. فالواو تجعل النفي غير مطلق بما أنّ احتمالين آخرين يقتضيهما التأويل. فقد يكون المقصود هو: "لم يجئ زيد وعمرو بل جاء زيد وحيدا" أو "لم يجئ زيد وعمرو بل جاء عمرو وحيدا". ولذلك يطرح القيد مسألة تعامل الرابط مع العامل الإعرابيّ لا من حيث الوسم الإعرابيّ فالحرف العاطف يشرك المعطوفين في الإعراب بل من حيث وجهة الفهم التي يذهب إليها التأويل الدلاليّ عند السامع.

الفصل الثاني
القيد التركيبيّ في المصنّفات النحويّة

بالعودة إلى لفظ "القيد" في مصنّفات النحويّين نلاحظ أنّه لم ينشأ في العربيّة مصطلحا نحويّا خالصا وإنما كان أوّل عهده لفظا لغويّا عاما في لغتهم الواصفة، ثمّ اقترب من منزلة المصطلح النحويّ ولم يدركها، وشأن النحاة في ذلك شأن المناطقة والأصوليين والبلاغيّين. فهم جميعا دأبوا على استعماله في خطابهم النظريّ اللغويّ الواصف في محتلف العلوم ذات الاتّصال باللغة دون أن يفردوه بدلالة اصطلاحيّة مخصوصة.

1 ــ القيد والمفاهيم المتّصلة به عند النحاة:

يعود التردّد بين الدلالة اللغويّة والدلالة الاصطلاحيّة للفظ القيد في رأينا إلى اشتقاق الدلالة الاصطلاحيّة من الدلالة المعجميّة الأصليّة وعدم اتساع الفارق بين الدلالتين فالقيد في التركيب ليس إلا حصرا للدلالة المعجميّة بسياق النحو ولذلك يحسن بنا إذا أردنا تبيّن مسار هذا المصطلح وخصائصه المفهوميّة رصد الدلالتين وأوجه الاتّصال بينهما وهو ما نعثر عليه موزعا بين المعاجم اللغويّة والاستعمالات الاصطلاحيّة في مختلف المعارف ذات الصلة بالظاهرة اللغويّة.

فإذا أردنا صياغة مفهوم واضح للقيد في تفكير النّحاة القدامى فمن الملائم أن لا نكتفي بالبحث عن لفظ **القيد** في أوصاف النحاة دون غيره، وبدلا من ذلك يمكن للنظر أن يتوسّع إلى مشتقّاته الاصطلاحيّة والمفهوميّة، بالاعتماد على الإشارات النظريّة التي لا تسمّي القيد باسمه ضرورة بل تستخدم المفهوم بمصطلحات قريبة، ذلك أنّ مفهوم القيد يتحقّق في ظواهر نحويّة عديدة كالمفاعيل والتوابع وما يرتبط بهذا المفهوم من مصطلحات يتوسّع أيضا إلى ظواهر قريبة منها ما يتناول الحدث المتّصل بظاهرة القيد مثل التخصيص

والتوجيه والتقييد. ومنها ما يتناول الأركان المتّصلة بالظاهرة مثل المخصِّص والمخصَّص، والشرط والمقيّد.

ومن باب علم المعاني المتّصل أصلا بمسائل النحو دخل مفهوم القيد إلى لغة النحاة الواصفة لكنّه ظلّ يتردّد عندهم بين أصوله اللغويّة العامّة ودلالة اصطلاحيّة غير راسخة في مؤلفاتهم. فكلّما أطلقت دلالته كان في معنى حدث التقييد عموما. وكلّما خصّصت بسياق نظريّ نحويّ كانت أقرب إلى معنى التخصيص أو الاشتراط أو التوجيه. ورغم ما يكتسيه المفهوم من أهميّة نظريّة في في بنية تفكير النحاة، إلا أنّ المصطلح ظلّ نادر الحضور في لغتهم الواصفة غائبا عن الأبواب والفصول المعقودة لمسائل النحو. واكتفوا بإسناد دور منهجيّ تقنيّ للفظ غير مفارق لدلالته العامّة. ويدل على ذلك استخدامه في سياقات نحويّة وغير نحويّة ولذلك ظلّ التنازع في تحديد دلالته بين اعتباره لفظا لغويّا شائعا واستخدامه لوسم مفهوم نظريّ مخصوص، عقبة أساسيّة تحول دون رسوخه في الجهاز النظريّ واصطلاحاته.

وبهذا الاعتبار تكون مقاربة هذا المفهوم عموما وحصره في تعريف نحويّ واضح المعالم خصوصا يتطلّبان العودة إلى الاستعمالات اللغويّة العامّة في سياقات لغويّة واصفة لتلك الظواهر النحويّة الحاضنة لقضيّة القيد. وأولى الصعوبات التي تعترضنا عند تعريف هذا المفهوم تتمثل في عدم إيلائه صدارة الاهتمام في مصنفات النحاة المتّصلة بالنحو. والسبب في ذلك في رأينا يكمن في إسناد دور منهجيّ وظيفيّ لمصطلح القيد، فهو ليس ظاهرة مقصودة لذاتها يمكن أن تفرد بباب مثل العطف أو التنازع أو الجرّ وإنّما هو مفهوم وظيفيّ يساعد على تبيّن الظواهر النحويّة التي دأب النحاة على تخصيص أبواب وفصول لدراستها. ويفسّر لنا ذلك لماذا نعثر على ذكر لفظ القيد على هامش التطرّق لمسائل أخرى مثل المفاعيل والعطف ولا نعثر على باب أو فصل خاصّ بمسألة القيد.

وبالعودة مثلا إلى **كتاب سيبويه** المؤسّس لمسائل النحو أو **كتاب الخصائص** لابن جنّي لا نعثر مطلقا على مصطلح القيد، في المقابل كانت إشارات الأستراباذي في **شرح الكافية** وابن هشام في **مغني اللبيب**، إشارات معدودة ومقتضبة. وهي تأتي في سياقات يضطلع فيها مصطلح القيد بدور وظيفيّ لشرح ظواهر نحويّة أخرى. ويرجّح هذا الاستخدام الوظيفيّ ارتباط المصطلح بدلالته اللغويّة العامّة أكثر من ارتباطه بدلالة اصطلاحيّة في عرف النحاة. ذلك ما نستخلصه من استخدام الجرجانيّ للفظ في **كتاب التعريفات** حيث نعثر على ستة مواضع يذكر فيها لفظ القيد بالألف واللام الجنسيّة، وتسعة مواضع بلا تعريف، ولم يخصّص سوى مدخل معجميّ عامّ ومقتضب للفظ التقييد (**المقيّد:** ما قيّد لبعض صفاته) دون أن ينسبه إلى علم نظريّ مخصوص.

وليس من المستغرب أن يكتنف الغموض والاقتضاب تعريف الجرجانيّ فمؤلفات النحويّين أنفسهم لا تضع في صدارة اهتمامها تعريف هذا المفهوم، فــ**كتاب سيبويه** المؤسّس للنحو مثلا لم ترد فيه عبارة القيد إلا في مواضع ثلاثة لا علاقة لها بالمعنى النظريّ للمصطلح[1] والحكم نفسه ينطبق على المعاجم الموسوعيّة الملخّصة لاصطلاحات الفنون التي لا تزيد عن رصد الشائع من تلك الألفاظ.

وبالعودة إلى كتب المتأخّرين خصوصا أوّلئك الذين استوعبوا جهود السابقين عبر مناقشاتهم للمسائل النحويّة أمثال ابن هشام فإنّنا نلاحظ أنّه لم يستخدم عبارة القيد ليصف بها نظام اللغة أو يسم به ظاهرة نحويّة وإنّما ليعلّق على اصطلاحات النحويّين ويفكّر في كيفيّة تأدية الظواهر النحويّة الواسمة للمعنى. ذلك ما يسم حديث ابن هشام عن المفاعيل إذ يقول " قولهم في نحو (خلق اللهُ السمواتِ) إن السموات مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول

---

[1]– ورد لفظ القيد عند سيبويه في موضعين عائدا على الفرس وفي موضع ثالث عادا على معنى الغلّ أو الوثاق. (الكتاب، ج1، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس،1992، ج1،ص161ص424، ج3، ص201)

المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك ضربْتُ ضرباً والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به كضربت زيداً، وأنت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضّرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلت السموات مفعول بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح"[1]. إذْ يقيم مقابلة بين سائر المفاعيل المقيّدة بوجه من التخصيص لمعنى الفعل من جهة والمفعول المطلق من جهة ثانية. فالحديث بالقيد عن المفاعيل يقع في مرتبة ميتالغويّة ثانية بعد طبقة اصطلاحات النحو أي هو نظر على النظر النحويّ وهذا ما يجعله أقرب إلى خطاب أصول النحو منه إلى خطاب النحو.

ويساعدنا هذا التنزيل النظريّ في تبيّن وجه الحاجة المنهجيّة التقنيّة لمفهوم القيد من جهتين. أمّا الوجه الأوّل فيتعلّق ببناء المفهوم على مقابلة دلاليّة بين الإطلاق والتقييد رصدناها سابقا عند البلاغيّين والأصوليين والمناطقة، ونلاحظها عند ابن هشام في حديثه عن الفرق بين المعرّف بالألف واللام واسم الجنس إذ يقول: "والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النّكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد"[2]. فهذه المقابلة تدلّ على أنّ وجه الاعتبار في القيد ليس سمات الإعراب الشكليّ بل المرجع الدلاليّ المتّصل بالحقيقة، وكذلك وجهة الدلالة في الذهن أو "حضورها في الذهن" على حدّ عبارة ابن هشام. وهذا الاعتبار يجعل القيد أقرب إلى سياق تفسير البنية الإعرابيّة وقد استقام جهازها النظريّ ثمّ إلى سياق التعليق على وجوه تحقّق الدلالة فيها حسب فهم السامع.

أمّا الوجه الثاني فيتعلّق بوعي النحاة بأنّ بنية العمل الإعرابيّ قائمة في جوهرها على التخصيص والتقييد ولذلك لا يمكن فهم الأثر الإعرابيّ إلا من

1– ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، ط6، بيروت، 1985، ص251.

2– ابن هشام، المصدر نفسه، ص18.

خلال ما يحدثه اللفظ من تقييد للمعنى في ذهن السامع، ولذلك يأتي القيد ليفسّر علاقة تركيب الكلمات بالأثر الإعرابيّ الذي تحدثه العوامل. فالحاجة إلى المفهوم حينئذ قوامها حاجة النحاة لتفسير كيفية الفهم لنظام البنية الإعرابيّة الدلاليّ. وبناء على هذه الملاحظة الأخيرة يكون من الملائم دراسة هذا المفهوم في إطاره النظريّ الحاضن وهو نظريّة العامل الإعرابيّ كما صاغتها جهود النحاة العرب القدامى.

2 - نظريّة العامل الإعرابيّ إطارا نظريّا لطرح قضيّة القيد:

يشير اهتمام النحاة بقضيّة القيد التركيبيّ في الجملة العربيّة إلى أنّ هذه القضيّة ذات وضع مخصوص في التفكير النحويّ لأنّها لم تفرد بباب أو فصل في مؤلفات النحويّين من جهة أولى ومثّلت عنصرا مهمّا في بنية تفكيرهم ومحدّدا مهمّا من محدّدات منهجهم في الاستدلال على دلالة البنية الإعرابيّة من جهة ثانية. والسبب في ذلك كما ذكرنا يكمن في اندراج نظرهم إلى القيد في طبقة ثانية من النظر وسمناه بتفسير النحو وتحديدا تفسير وجه تحقّق المعنى بقيود نظريّة الإعراب. ولذلك يستلزم الاهتمام بالقيد اهتماما بطرق تعامله مع البنية الإعرابيّة القائمة على نظريّة العامل الإعرابيّ وما يحدثه من وسم شكليّ تتحدّد بمقتضاه وجهة الدلالة. وما يدفعنا إلى تنزيل القضيّة ضمن هذا الإطار النظريّ الحاضن هو ما نجده من إشارات نحويّة صريحة تجعلنا نحدس بالحاجة المنهجيّة والتقنيّة لدى النحاة لتفسير الإعراب بالقيد.

من هذه الإشارات ما نجده عند الشريف الجرجانيّ في المدخل المعجميّ المخصّص للظواهر النحويّة الموسومة عند النحاة بالتوابع وتتعلّق بدخول العامل النحويّ على العنصرين المكونيّن للتابع إذ يقول معرّفا التابع: "هو كلّ ثانٍ بإعراب سابقة من جهة واحدة. وخرج بهذا **القيد** خبر المبتدأ، والمفعول الثاني، والمفعول الثالث (...) فإنّ العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهةٍ واحدة، وهو خمسة

أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطفٌ بحرف"[1]. ففي هذه الإشارة يستخدم الجرجانيّ لفظ القيد في لغته الواصفة في سياق يدلّ على معنى التوجيه والتخصيص في القول. واللافت للنظر في هذه الإشارة اقتران الحديث عن التوابع بذكر العامل الإعرابيّ، فكأنّ العامل الإعرابيّ يرتبط بما يكون تحت تأثير عمله الإعرابيّ من خلال علاقة تخصيص شكليّ يقع بمقتضاها طرفا المعمول في قيد العامل كقولنا أكلت الطعام نصفه. وهو ما يسمّيه النحاة **الإشراك** بمعنى إدخال العنصرين في حكم إعرابيّ واحد.

لكنّ ظاهرة القيد في اتّصالها بالعامل لا تقتصر على الإعراب الشكليّ بل هي عامّة تتخلّل ظاهرة الإسناد في التركيب نفسها فمجرّد التّعالق بين مكونيّن يمثّل في حدّ ذاته تقييدا للكلام بعلاقة مخصوصة ولذلك يعرّف بعضهم القول المحقّق للجملة الاسميّة بأنّه "هو المركب **المقيّد** من اسمين حقيقة نحو زيد قائم"[2]. فعلى هذا الأصل في تركيب الكلام أن يكون مقيّدا بالإسناد في شكليّه الإسمي والفعليّ أو بالعلاقات النحويّة القائمة في التوابع. غير أنّ ما ينصبّ عليه اهتمامنا هو كيفيّة تعامل الأثر الإعرابيّ الذي حدّدته نظريّة الإعراب مع هذه المكوّنات الفرعيّة المخصّصة لعلاقة الإسناد سواء من جهة الشكل أو من جهة الدلالة.

أ- توجيه حيّز العمل الإعرابيّ:

يقتضي العمل الإعرابيّ بنية عامليّة قوامها ثلاثة عناصر أساسيّة، أوّلها عامل لفظيّ أو معنويّ كالحروف العاملة أو الفعل وثانيها لفظ أو بنية لفظيّة صريحة أو مضمرة يقع تقديرها تضطلع بدور المعمول كالمفاعيل أو الصلات أمّا ثالثها فهو الأثر الإعرابيّ الذي يحدثه العامل في المعمول عبر الرفع أو النصب أو الجرّ. وضمن هذه البنية العامليّة يتنزّل دور القيد التركيبيّ في توجيه تعامل العامل مع المعمول وتأثيره في توجيه المقصود من الإعراب في البنية اللفظيّة. ففي قولنا:

---

[1] – الجرجاني، التعريفات، مادة (التابع).

[2] – شمس الدين، أسرار النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2002، ص76.

(1) رأيت الفرح أو الحزن في وجهه.

نلاحظ أنّ العامل يتسلّط على معمولين هما أوّلا (الفرح أو الحزن) وثانيا (في وجهه) فإذا تأمّلنا قيد (أو) فإنّه يخصّص الدلالة بشكل يختلف عن بقية حروف العطف. فرغم إشراك المعطوفين في حكم النصب إلاّ أنّه يمنع من رؤية الأمرين معا. فإذا أبدلنا القيد بالواو حافظنا على حكم الإشراك في الإعراب وخالفنا المقصود بالمعنى إلى نقيضه. وبهذا نتبيّن أنّ للقيد دورا مهمّا على صعيدي الإعراب الشكليّ والإعراب المعنوي، خاصّة أنّ وجود القيد ملازم لكلّ تركيب حسب تفكير النحاة فهو من اقتضاءات أيّ تركيب.

ويشير **العطار في حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع،** إلى ارتباط التقييد في الألفاظ بالاقتضاء العقليّ فالألفاظ تدلّ على ماهية الأشياء، والماهية عنده هي أصلا لا تخرج عن التقييد، فماهية الشيء عنده:" لاَ تُوجَدُ إلَّا مُقَيَّدَةً فَإِنَّهَا لا وُجُودَ لَهَا إلَّا بِوُجُودِ الْجُزْئِيَّاتِ، وَعَدَمُ اعْتِبَارِ الْقَيْدِ صَادِقٌ بِأَنْ يُوجَدَ، وَلَا يُعْتَبَرَ، وَأَنْ يُوجَدَ فَهُوَ أَعَمُّ مِنْ اعْتِبَارِ الْعَدَمِ، فَإِنَّ لِلْكُلِّيِّ الَّذِي هُوَ الْمَاهِيَّةُ اعْتِبَارَاتٍ ثَلَاثَةً ؛ لِأَنَّهُ إمَّا مَأْخُوذٌ لا بِشَرْطِ شَيْءٍ أَوْ بِشَرْطِ شَيْءٍ أَوْ بِشَرْطِ لا شَيْءَ، وَاللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ بِالِاعْتِبَارِ الْأَوَّلِ يُسَمَّى مُطْلَقًا وَبِالِاعْتِبَارِ الثَّانِي يُسَمَّى مُقَيَّدًا."[1]. فالقيد حينئذ يوجد في كلّ تركيب لفظيّ على سبيل الاقتضاء العقليّ لأنّ الماهية لا تكون إلا مقيّدة.

وإذا كان لا بدّ من وجود القيد في أيّ لفظ فإنّ من أدوار الإعراب أن يفسّر لنا كيف يحضر القيد فيساعدنا على التأويل، خاصّة في تأويل المضمون الدلاليّ للعلاقة الإعرابيّة كما شرحناه في المثال (1). وعلى هذا الأساس يصبح كلّ لفظ متدخّل في البنية الإعرابيّة مضطلعا بدور القيد لأنّه يساهم في تخصيص الدلالة وتوجيه فهم السامع للمقصود من القول. وهذا التوجيه لحيّز العمل الإعرابيّ

[1]– العطّار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ج4 ص27.

يكون في اتّجاهين: اتجاه شكليّ يرصده الإعراب بالحركات أو بالحروف أو بالتقدير واتّجاه دلاليّ يتعلّق بتأويل السامع للمضمون الدلاليّ للإعراب.

إنّ هذا الاعتبار يسيطر على هاجس ابن عقيل في طريقة تحليله لكيفيّة تعالق الألفاظ في الخبر في الجملتين الاسميّتين (زيد عندك) و(زيد في الدار) حيث يقول: "اعلم أنّه قد اختلف النحاة في الخبر: أهو متعلّق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلّق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أنّ الخبر هو المجموع، لتوقف الفائدة على كل واحد منهما، والصحيح الذي ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلّق وحده، وأنّ الظرف أو الجار والمجرور **قيد** له"[1]، فكلّ بنية فرعيّة حسب كلام ابن عقيل تتدخّل في تسليط قيد مخصّص لدلالة الكلام وكلّ مخصّص للتركيب أو بعض أجزائه هو قيد. ويمكن أن نعمّم هذا الحكم على كلّ بنية عامليّة فنقول إنّ العامل يخصّص معموله فهو قيد له وإنّ المعمول يخصّص تأثير عامله فهو أيضا قيد له.

هذه العلاقة بين العامل والمعمول يتدخّل فيها القيد بتوجيه الدلالة وتحديد مضمون الجملة كلّما اضطلع ضمن بنية الإعراب بدور التخصيص والخروج من مطلق الدلالة إلى خاصّها.وعلى هذا المنوال تكون المفاعيل جميعها في رأي المبخوت قيودا[2]. ذلك ما يضطلع به الحال مثلا عندما يقع جملة أو مفردا في رأي الأستراباذي فــ" جواز كون الحال جملة، فلأن مضمون الحال، قيد لعاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد"[3]. والمقصود بالقيد عنده هو التخصيص المرتبط أساسا بالدّلالة "لأن مقصود المجيئ بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال"[4].

---

[1]– ابن عقيل، شرح الألفيّة، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط20، القاهرة، 1980 ج1، ص210.

[2]– المبخوت، عمل النفي وخصائصه الدلاليّة في العربيّة، رسالة دكتورا دولة، عمل مرقون، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، 2001، ص285.

[3] – الأستراباذي، شرح الرضيّ على الكافية، جامعة قاريونس، 1978، ج2 ص40.

[4]– المصدر نفسه.

إنّ كلام الأستراباذي عن القيد المخصّص أعلق بالمعنى المستفاد من البنية الإعرابيّة منه إلى تحليل قيود الإعراب الشكليّ. وهذا الحديث عن المضمون الدلاليّ نجده في مواضع أخرى عند الأستراباذي عند الحديث عن علاقة القيد بالمفاعيل المخصّصة لعامل الفعل في الجملة. فالمفعول عموما قيد في الدلالة و"هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجئ في "جاءني زيد راكبا": فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا". فالاهتمام منصبّ حينئذ على مضمون البنية الإعرابيّة لا على شكلها الإعرابيّ ممّا يرسّخ أهمّية الدلالة في مقاربة مسألة القيد التركيبيّ في الجملة العربيّة.

ب- القيد محدّدا لتأويل دلالة الجملة:

رأينا أنّ مفهوم القيد عند النحاة يقوم على أسس دلاليّة فهو يفسّر تخصيص الدلالة في البنية الإعرابيّة وفق فهم السامع بناء على توجيه العوامل الإعرابيّة وتخصيصها لمعمولاتها. ولذلك ارتبطت سياقات الحديث عن القيد بالإشارة إلى المضمون الدلاليّ للبنية الإعرابيّة واحتمالات تأويله أكثر من ارتباطها بالحديث عن وسم الألفاظ بعلامات الإعراب الشكليّ. ولذلك تمثّل قضيّة القيد أداة منهجيّة ونظرا على النظر لتفسير الكيفيّة التي يتدخّل بها القيد لتأويل الدلالة. ويفسّر لنا ذلك سكوت سيبويه في **الكتاب** عن مسألة القيد في مقابل إشارة المتأخّرين إليها مثل الأستراباذي وابن هشام ذلك أنّ مشروع سيبويه في مؤلّفه إنّما كان أقرب لتحديد المبادئ الكبرى للوسم الإعرابيّ منه إلى مناقشة قضايا الدلالة واحتمالات تأويلها كما هو بيّن عند المتأخّرين. وعلى هذا الأساس اضطلع مفهوم القيد بدور منهجيّ قوامه توجيه الفهم عند تأويل بنية الجملة الإعرابيّة.

ومن أبرز السياقات النظريّة التي كانت مدار اهتمام النحاة عند طرح قضيّة القيد ودوره في تأويل الجملة قضيّة الإسناد وما تطرأ عليه من قيود. وقد تناول السكّاكي هذه القضيّة في **مفتاحه** مركّزا على ما يطرأ من "تقييدات للمسند" مفصّلا القول في ما يسمّيه "**القيد المخصوص**" أي الكلام الذي يزيد عن بنية

المسند والمسند إليه كقولنا "من نحو المصدر كنحو ضربت ضربا شديدا أو ظرف الزمان كنحو ضربت يوم الجمعة أو ظرف المكان كنحو ضربت أمامك أو السبب الحامل كنحو ضربت تأديبا وفررت جبنا أو المفعول به بدون حرف كنحو ضربت أو بحرف كنحو ضربت بالسوط أو ما ضربت إلا أو المفعول معه كنحو جلست والسارية أو الحال كنحو جاء راكباً أو التمييز كنحو طاب زيد نفسا أو الشرط كنحو يضرب زيد إن ضرب عمرو أو إن ضرب عمرو يضرب زيد"[1].

فهذه الأمثلة تدلّ عند السكّاكي أنّ بنية الإسناد لا تفهم إلا متى اعتبرنا القيد الذي يكون عادة مفعولا من المفعولات المخصّصة للفعل. ولذلك يسمّى عنده قيدا مخصوصا وخصوصيّته تكمن في تضييقه للمعنى المستفاد من علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه عبر إضافة معنى الظرفيّة او الحاليّة أو الشرط ولذلك يسمّي السكّاكي القيد المتسلّط على الإسناد في الجملة الشرطيّة قيدا شرطيّا كما في المثال(2):

(2) يضرب زيد **إن ضرب عمرو.**

وهذه العناصر الزائدة عن بنية الإسناد التي تضطلع بوظيفة القيد تسمّى عنده "**تربية الفائدة**". ويشير هذا المصطلح إلى أنّ الاعتبار للقيد من جهة الدلالة أي "الفائدة" التي يحصّلها السامع بعد الفهم وليس من جهة الشكل فحسب. وللننظر في المثال(3):

(3) جاء **راكبًا.**

إذ ليس التقييد في (3) تقييدا شكليّا فقط منصبّا على الحال بالنصب من قبل الفعل العامل، ولكنّه تقييد بالمضمون الدلاليّ المستفاد عند السامع أيضا عبر "تربية الفائدة" الزائدة على الإسناد. فكلّ ما يزيد عن الإسناد من مفاعيل أو حال أو شرط أو تمييز "هذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بُعدا"[2].

[1]- السكّاكي، مفتاح العلوم، ص90.

[2]- السكّاكي، المصدر نفسه، ص90.

والمقصود بالبُعد في رأينا هو زيادة في تقييد المعنى وتدقيق في المضمون وتحديد للمقصود بالقول.

وبما أنّ دلالة الألفاظ لا تعني النحاة فقط وإنّما تعني البلاغيّين والفقهاء أيضا فإنّ الاشتغال بقضيّة القيد عندهم يبدو أوضح استخداما وأكثر تدقيقا، لأنّ ما يشغلهم هو كيفيّة تأدية الألفاظ للمعاني. وهذا ما يساعدهم على تبيّن الأحكام واستنباطها والمفاضلة بين الأساليب. ولهذا السبب فصّلوا القول في قضيّة تقييد الإسناد وطريقة توجيهه للمعنى. وفي هذا السياق اهتمّ الزركشي بتحليل كيفيّة تسلّط النفي على القيد في نحو القول (4):

(4) ما رأيت رجلا كاتبا.

إنّ النفي لاينصبّ على الفعل ضرورة وإنّما على القيد "كاتبا" فيكون المعنى المستفاد رؤية رجل مع قيد أنْ يكون غير كاتب "فيفيد الكلام رؤية غير الكاتب وهو احتمال مرجوح ولا يكون المنفى المسند أي الفعل"[1].

من الواضح حينئذ في حالة دخول النفي على الفعل أنّ آليّات تأويل القيد في الجملة على المستوى الدلاليّ لا ترتبط بالضرورة بأحكام العامل والمعمول على المستوى الشكليّ ففي المثال (4) يقع المعمول (رجلا كاتبا) تحت تأثير العامل (الفعل المنفيّ) على المستوى الإعرابيّ الشكليّ عبر إحداث أثر النصب. لكن على مستوى تأويل الدلالة لا يقع تحت تأثير النفي سوى النعت (كاتبا)، ولذلك يضطلع بوظيفة القيد المخصّص للنفي. وقد أشار المبخوت إلى تمييز بين حيّز النفي وبؤرة النفي، إذ يمثّل المفهوم الأوّل المجال الذي يستغرقه احتمال النفي أمّا الثاني (بؤرة النفي) فهو الموضع الذي يتدخّل فيه القيد فيتوجّه إليه النفي بالتخصيص[3]. ولذلك لا يكون النفي متسلّطا على البنية العامليّة في الجملة ضرورة بل هو يتتبّع مركز التخصيص الدلاليّ حيث يتسلّط القيد الدلاليّ.

---

[1]- الزركشي، البرهان، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت، 1957، ج3، ص394.

[2]- المصدر نفسه.

[3]- المبخوت، عمل النفي وخصائصه الدلاليّة في العربيّة، ص334.

وهذا التمييز بين الشكل والدلالة في تعامل البنية الإعرابيّة مع القيد ربّما كان سببا وجيها دفع النحاة للربط بين القيد وتأويل الأقوال دلاليّا. وهو يطرح علينا بذلك رهانا للبحث قوامه البحث عن الأسس الدلاليّة المتحكّمة في ذلك التأويل وتحديد الضوابط التي نستند إليها في فهمنا لتوجيهات القيود في التركيب.

لقد تنازعت مفهومَ القيد في الخطابات النظريّة النحويّة العربيّة حينئذ دلالتان: إحداهما لغويّة عامّة تدلّ على معنى التقييد والخروج من الإطلاق. وثانيهما اصطلاحيّة مشتقّة منها تدلّ على معنى التوجيه والتخصيص في العلاقات التركيبيّة.

ويشير المبخوت إلى أنّ مفهوم التخصيص في الجملة يأتي مقابلا للشيوع ولذلك يكون التخصيص خروجا من المعنى العامّ إلى المعنى الخاصّ ويربط المبخوت بين التخصيص والقيد لأنّ مفهوم القيد هو "الوسيلة التي يقع بها تخصيص العموم أي تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال"[1] ولذلك يعتبر المبخوت "العلاقة بين التقييد والتخصيص أقوى من مجرّد استعمال المصطلحات"[2].

وتعود نشأة المعنى الاصطلاحيّ للفظ القيد في النظريّة النحويّة العربيّة إلى هذه الدلالة اللغويّة العامّة التي التقطها المشتغلون بالعلوم النظريّة من نحاة وبلاغيّين وأصوليّين ثمّ أجروه مجرى اللفظ العامّ الذي لا يحتاج إلى تعريف. وقد جرّدوا المصطلح عن معانيه الحسّية فصار في معجمهم الاصطلاحيّ يرتبط بالدلالة على التخصيص والمنع والتوجيه والشرط في مقابل دلالة الإطلاق. وهذه النشأة فتحت الباب أمام شيوع اللفظ في الخطابات النظريّة لفظا لغويّا عامّا يدلّ على كلّ حدث تحقّق فيه ظاهرة التقييد. أمّا مصدر هذا التنازع فيعود في رأينا إلى عدم اختصاص علم نظريّ دون غيره بهذا المصطلح فقد نجده عند النحاة أو البلاغيّين أو الأصوليّين أو علماء الكلام .

[1]- المبخوت، المرجع السابق، ص284

[2]- نفسه.

الفصل الثالث

القيد في المناويل التوليديّة

السابقة لمنوال العمل والربط

يتّسم نظر شومسكي في النحو بالتطوّر واستيعاب المتغيّرات العلميّة على امتداد نصف قرن. فقد امتدّت جهوده في بلورة رؤيته لنظام النحو المتكلّم–السامع منذ نهاية الخمسينات إلى بداية التسعينات، واتّسمت نظريّته طوال هذه الفترة بتحوّلات كثيرة يمكن أن نحصيها في خمسة مراحل أساسيّة. كانت المرحلة الأولى مرحلة تأسيسيّة من خلال كتاب **البنى النحويّة** (1957) حيث صاغ شومسكي فرضيّاته الأساسيّة حول نموذج النحو التوليديّ والمتعلّقة أساسا بقواعد شكليّة لتمثيل نشأة الأقوال في الذهن. غير أنّ افتقاد هذا التصوّر لتمثيل دلاليّ دفع شومسكي لبناء تصوّره في نموذج نظريّ يعطي للدلالة دورا تأويليّا في مستوى البنية العميقة وتمثّله **النظريّة النموذجيّة** (Standard theory) سنة 1965. وقد أثار هذا النموذج نقاشا عميقا حول الدور التأويلي المسند للمكوّن الدلاليّ ممّا دفع بشومسكي بعد سنة 1975 لبناء نموذج جديد سمّي بـــ**النظريّة النموذجيّة الموسّعة** (Extented standard theory) وانتقل فيه تمثيل الدلالة من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة. ومع تطوّر المناخ العلميّ الذي استفاد منه شومسكي انتقلت اهتماماته إلى إنشاء نظريّات فرعيّة لتفسير كيفيّة تعالق مكوّنات النحو التوليديّ سعيا لجعله **نحوا كونيّا** (universal grammar) يكون قادرا على توفير منوال يلخّص آليات اشتغال جميع اللغات الطبيعيّة فكانت **نظريّة العمل والربط** (Gouverment binding theory) ثمرة هذا الطموح أوائل الثمانينات.

1 – القيد بين مرحلة البنى النحويّة والنظريّة النموذجيّة:

يقوم النحو التوليديّ في كتاب **البنى النحويّة** (1957) على جملة من الأصول النظريّة العامّة تلخّص الأساس الشكليّ لبنية النحو. فهو عبارة عن نظام شكليّ يولّد أقوالا ذات مقبولية نحويّة حتى وإن كانت غير مقبولة دلاليّا.

(5) الرجل يشرب الماء.

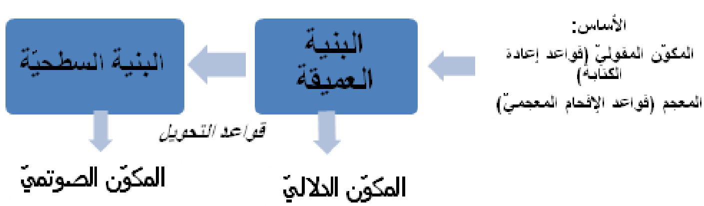
(6) الرجل يشرب الخبز.

فالقولان (5) و(6) كلاهما مقبول نحويّا لكنّ القول الثاني غير مقبول دلاليّا ويحتاج إلى تدخّل جملة من القيود السياقيّة (contextual constraints) لكي يكون مقبولا من جهة الدلالة. ولذلك تقوم قواعد إعادة الكتابة بهذا الدور لتصبح الأقوال جاهزة للاستخدام من جهة المقبوليّة النحويّة والدلاليّة. كما يعتمد النحو في مبادئه المؤسّسة على قواعد التحويل التي تتكفّل بتحويل الجملة النواة إلى جملة مشتقّة منها كتحويل الجملة الإثباتيّة إلى جملة منفيّة أو المبنيّة للمعلوم إلى جملة مبنيّة للمجهول.

وتمثّل النظريّة النموذجيّة المضمّنة في كتاب **مظاهر من النظريّة التركيبيّة** (1965) (Aspects of the theory of syntax) –من وجهة نظر شومسكي– إظهارا للأصول النظريّة في كتاب **البنى النحويّة** وتفصيلا لها. غير أنّ بعض الدارسين يعتبرون هذه النظريّة حصيلة النقد الموجّه لتلك الآراء التأسيسيّة الأولى وتعديلا لها[1]. فقد استدرك شومسكي إغفاله للمكوّن الدلاليّ عبر إقحامه في البنية العميقة ليقوم بتأويل الجمل النواة وشحنها بالدلالة مثلما يكون المكوّن الصوتيّ تأويلا للبنية العميقة. وقبل التطرّق إلى إشكال حضور مفهوم القيد في النظريّة النموذجيّة يجدر بنا تقديم الأسس العامّة التي تقوم عليها هذه النظريّة حتّى نتمكّن من موضعة هذا المفهوم في إطاره النظريّ.

[1]– حسن الباهي، اللغة والمنطق: بحث في المفارقات، دار الأمان، الرباط، المركز الثقافي العربيّ، الدار البيضاء، 2000، ص57.

تقوم النظريّة النموذجيّة على مشروع أساسيّ قوامه بناء نحو على أسس صوريّة لشكلنة بنية النحو لدى المتكلّم السامع من جهة تمثيل الملكة اللغويّة لديه المسمّاة قدرة (competence) وكيفيّة تمثيلها لنظام اللغة وتوليد الأقوال. كما يعكس النحو من جهة الإنجاز تفسير تولّد الأقوال على أساس صحّتها النحويّة أو ما يعرف بالمقبوليّة النحويّة (grammaticality). ويشير شومسكي إلى أنّ "النحو التوليديّ ليس منوالا خاصّا بالمتكلّم أو خاصّا بالسامع بل هو تفسير للمعرفة اللغويّة في الذهن وطريقة إنجازها عند متكلّم–سامع مثاليّ"[1]. ويمكن أنّ نمثّل للمبادئ الأساسيّة لهذا المنوال بالرسم التالي[2]:



النحو عند شومسكي نظام من القواعد الشكليّة المفسّرة لجهاز النحو في الذهن من خلال بنية شكليّة مفترضة قائمة على تمييز أساسيّ بين القدرة والإنجاز. أمّا القدرة فيمثّلها الشكل الافتراضيّ السابق باعتبارها عضوا ممثّلا لجهاز النحو عند المتكلّم. وأمّا الإنجاز فهو ما يتلفّظ به المتكلّم من أقوال ينتجها ذلك الجهاز. وهذه الأقوال يستبطنها نظام النحو عند الطفل في مرحلة الاكتساب ليصبح قادرا على إنتاج الأقوال الصحيحة نحويّا. ومن الملاحظ أنّ التشابه بين الجمل الجديدة ليس فقط على أساس ما اكتسبه الطفل واستبطنه من تشابه، بل على أساس رجوعها إلى نفس البنى العميقة المولّدة للجمل في الذهن التي يقع التغيير والاختلاف بينها في البنية السطحيّة. ولذلك يمكن أن نعيد الأمثلة التالية إلى أصل واحد:

---

[1] –Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, Paris, Seuil, 1971, p7.

[2] – حسن الباهي، مرجع مذكور، ص59.

(7) الرجلُ أكرم الضيفَ.

(8) الضيفُ أُكرِم.

(9) الطعامُ أُكْرِمُ به الضيف.

فالملاحظ في هذه الأمثلة أنّها تشترك في بنية نواة واحدة تتحقّق في البنية العميقة والمثال (7) هو الأقرب لتمثيل ترتيب المكوّنات فيها قبل دخول التغييرات عليها، لكن وبالاعتماد على التحويلات الطارئة على تلك البنية يمكن أن نحصل على أمثلة مختلفة في بنيتها السطحيّة كما في المثالين (8) و(9).

وعلى هذا الأساس تمثّل القواعد التحويليّة نوعا من القيود المسلّطة على البنية النواة للجمل في مستوى البنية العميقة ذلك أنّ التحويلات تساعد على تخصيص ما يكتنف الجملة من عموم عبر اشتقاق أقوال معدّلة بالتقديم والتأخير والحذف بناء على ما تفرضه تلك التحويلات من قيود فهي: "تساعد على فهم الغموض التركيبيّ الذي يمكن أن نلاحظه على مستوى السطح"[1]. وبهذا المعنى لا تخلو النظريّة النموذجيّة من مفهوم التقييد لكنّه لا يقتصر على هذا المستوى العامّ بل تحقّقه مفاهيم فرعيّة كثيرة سابقة في الاعتبار.

من هذه القيود ما يحدث في المعجم؛ فلكي ينشئ المتكلّم جملا تكون صحيحة نحويّا يوفّر الأساس مدخلات (inputs) في مستوى أوّلي مجرّد في شكل وحدات معجميّة ومقولات مجرّدة وعبر ما يطرأ على هذه الوحدات المعجمية من قيود تتولّد البنية العميقة للجملة النواة. ووفي هذا الإطار اعتبر شومسكي المعجم في مستوى البنية العميقة مكوّنا من مكوّنات النحو وتابعا له فهو نسق من العلاقات النحويّة والدلاليّة المجرّدة[2]، تكون فيه الدلالة مؤوّلة للتركيب كلمات المعجم في بنية شكليّة. ومن هذا المنطلق تكون الكلمات غير خاضعة إلى نسقيّة دلاليّة فحسب بل هي خاضعة إلى قيود شكليّة تركيبيّة تمنع نشأة بعض التراكيب المخالفة لقواعد النحو وتسمّى تلك الشروط قيود التوارد[3].

---

[1]– حسن الباهي، اللغة والمنطق، ص59.

[2]– عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في اللسانيّات الحديثة، قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 2007، ص196.

[3]– عبد الحميد عبد الواحد، المرجع نفسه، ص197.

فعند اختيار الوحدات المعجميّة المناسبة للجملة النواة في المثال (7) يأخذ الأساس ذلك في الحسبان عبر قواعد الانتقاء المعجميّ باستخدام مقاييس دلاليّة تمثّلها القواعد المقولية الفرعيّة وقواعد الإقحام المعجميّ ففي المثال المذكور ينتقي الفعل (سأل) اسما يحقق المقولات التالية (عاقل، حيّ، ناطق، مفرد، مذكر) فهذه المقولات الفرعيّة عبارة عن معلومات دلاليّة مسجّلة في البنية العميقة وهي تمثّل قيودا متسلّطة على الجمل النواة وتتدخّل في اختيار الوحدات المعجميّة للجملة النواة. أمّا المكوّن المقولي فيسلّط على الجملة النواة قيودا نحويّة عبر ما يعرف بقواعد إعادة الكتابة وعبر نظام المقولات المجرّد.

كلّ هذه القيود تتدخّل إذن في إنشاء البنية العميقة للجملة ومن ثمّ يأتي الدور على التحويل ليوفّر قيودا من نوع التقديم والتأخير والاستبدال والحذف وتتظّمها قواعد التحويل. أمّا المكوّنان التأويليّان فلهما أيضا دور التقييد فالجملة في بنيتها العميقة في المثال (7) تحتاج إلى المكوّن الدلاليّ ليملأ الوحدات المقوليّة بالبنية الدلاليّة التالية (/الإنسان المذكر/ + /فعل توفير الطعام/ +/الوافد على البيت/) أمّا في البنية السطحيّة وبعد اكتمال التحويلات يقيّد المكوّن الصوتميّ الجملة بصورة صوتيّة جاهزة للنطق[1] تتحقّق شفويّا بـــ (الرجل أكرم الضيف). ويلخّص شومسكي هذا الدور التقييديّ عبر ما يسمّيه تحديد المكونيّن الدلاليّ والصوتميّ للبنيتين العميقة والسطحيّة حيث يقول: " المكوّن التركيبيّ في النحو التوليديّ يولّد عددا غير محدود من الأقوال المرتبطة بثنائية البنية العميقة (ع) والبنية السطحيّة (س)، والمكوّنات الدلاليّة للنحو تحدّد تمثيلا دلاليّا للبنية (ع) وتمثيلا صوتميّا للبنية(س)"[2] .

---

[1]– يشير الشريف إلى أنّ البنية السطحيّة تنتمي إلى أساس مقوليّ سابق لتحقّقها المعجميّ، فهي على حدّ تعبيره "بنية سطحيّة مجرّدة" تسبق الإنجاز لأنها تنتمي إلى الكفاية الذهنيّة وهذا التصوّر تصحيح لخطأ شائع يعتبر البنية السطحيّة بنية منجزة. (الشريف، الشرط والإنشاء النحويّ للكون، منشورات كلّية الآداب بمنوبة، تونس، 1993، ج1، ص136)

[2] –Chomsky, Théorie de gouvernement et de liage, seuil, Paris, 1991, p141.

يتميّز هذا المنوال النظريّ الأوّل في نحو شومسكي بتقديم الدلالة في دور القيد المتسلّط على النحو وهو يقوم بتأويل الجمل دلاليّا وشحنها بالمعنى بعد أن يولّد النحو الشكل النحويّ المجرّد، وبذلك يكون شومسكي قد أقحم الدلالة في دور ثانويّ بالنظر إلى الأهميّة التي أولاها للتركيب، ويعود ذلك إلى أنّ الدلالة لم تكن من اقتراحات شومسكي في تصوّره التأسيسيّ للنحو، وقد اضطرّ لإقحامها بعد النقاش الحادّ الذي أثاره كلّ من كاتز وفودور (1963) حول ضرورة إدخال الدلالة في تصوّر النحو لأنّها تتدخّل في بناء الجمل مثلما يتدخّل التركيب. وقد أدّى هذا النّقاش إلى اقتراح كلّ من كاتز وبوسطل (1964) إدخال ما يعرف بـــ"**الفرضيّة القويّة**" والمتمثّلة في وجوب إدخال مكوّن دلاليّ يحتوي على قواعد تأويليّة، وهذا ما دفع شومسكي سنة 1965 إلى الاستجابة لهذا الاقتراح في النظريّة النموذجيّة عبر إسناد دور تأويليّ للمكوّن الدلاليّ في مستوى البنية العميقة[1].

2 – القيد في النظريّة النموذجيّة الموسّعة:

كان للنقاش الذي أثاره لايكوف دور مهمّ في تطوير شومسكي لنظريّته ودفعه لمراجعة الدور الذي أسنده إلى المكوّن الدلاليّ، وهذا التطوير سيؤثّر في طبيعة القيود التركيبيّة والدلاليّة في النحو التوليديّ. فقد أثار منواله في النظريّة النموذجيّة نقاشا حادّا يعترض على الدور التأويلي المسند للدلالة ويعتبر الدلالة هي نفسها الأساس المولد للجمل في مستوى البنية العميقة بدل الأساس التركيبيّ. وقد قاد هذا النقاش أصحاب الدلالة التوليديّة الذين رأوا أنّ الدور التأويليّ في هذه النظريّة لا يعبّر عن مركزيّة الدلالة في تصوّرهم ولذلك اعتبروا دورها في نظريّة شومسكي بمثابة الدور الثانوي التقييديّ الذي يأتي متأخّرا عن التركيب فيتسلّط على نواة الجملة في بنيتها الشكليّة بعد أن يكتمل تولّدها في التركيب وهذا الدور في رأيهم لا يليق بالدلالة لأنّها ليست في نظرهم تغييرا يتسلّط على صورة

---

[1]– بن حمودة، الوصفيّة مفهومها ونظامها في النظريّات اللسانيّة، دار محمّد علي الحاميّ، صفاقس، منشورات كلّية الآداب، سوسة، 2004ص154–155.

الجملة لاحقا بل هي الأساس الأوّل المولّد لصورة الجملة في البنية العميقة. فهل ستؤدّي هذه التوسعة في النظريّة النموذجيّة إلى تغيير جوهريّ في الدور التقييديّ الذي لعبته الدلالة؟

تشير آراء شومسكي في النظريّة النموذجيّة الموسّعة في أعماله سنة 1971 إلى أنّه لم يغيّر من طبيعة الأدوار المسندة للتركيب والدلالة، فالتركيب حافظ على دوره التوليديّ المحوريّ في نظريّة شومسكي والدلالة حافظت أيضا على دورها التقييديّ التأويليّ المذكور في المنوال السابق غير أنّ شومسكي أعاد توزيع المكوّن الدلاليّ ليحدث تغييرات في مواضع التأويل دون أن يغيّر من الخصائص العامّة لمنواله النظريّ. وهذا ما يجعل من التطوّرات التي تحدثها أعمال شومسكي وأقرانه من التوليديّين لا تمثّل قطيعة نظريّة مع الأعمال اللاحقة بقدر ما تمثّل مسارا متواصلا من تطوير المفاهيم النظريّة وتوسيعا لأفقها المنهجيّ والتفسيريّ. ولهذا السبب وسم شومسكي نظريّته الجديدة بـــ"الموسّعة".

ومن أبرز مظاهر هذا التوسّع ما طرأ من تغييرات في توزيع القيد الدلاليّ بين البنيتين العميقة والسطحيّة فإذا كان المنوال السابق يلحق المكوّن الدلاليّ بالبنية العميقة ويجعله مسؤولا عن شحن الشكل التركيبيّ الأوّل بالمعنى فإنّ المنوال الموسّع يرتبط أساسا بتعاظم الدور التأويلي المسند للبنية السطحيّة ممّا يعطيها دور القيد الدلاليّ، فبعد أن تتولّد الجملة في البنية العميقة ومع تدخّل القيود المعجميّة في انتقاء الكلمات في مستوى الأساس تتسلّط على الجملة في بنيتها النواة جملة من التحويلات الشكليّة التي تجعلها متهيئة للإنجاز في مستوى البنية السطحيّة، وعند هذا المستوى بالذات يتدخّل المكوّن المنطقي بخصائصه الدلاليّة ليسم المعنى ويقيّده بتأويل مخصوص. وعلى سبيل المثال تظهر هذه الآليّة الجديدة في التأويل مع ظاهرة البناء للمجهول، فالبنية العميقة تقدّم المعلومات النحويّة والدلاليّة الأساسية لشكل البناء للمعلوم في مثل قولنا:

(10) أبلغ المسافر الرسالة

لنحصل في البنية العميقة على الشكل النظريّ للجملة:

[الحدث اللغويّ الإبلاغ] + [المفرد المذكر القائم بحدث الإبلاغ] + [النص المكتوب القابل للإبلاغ]

وبعد حدوث التحويلات الأساسيّة على تلك البنية النواة بالحذف والنقل تقدّم البنية السطحيّة تحليلا جديدا لترتيب العوامل المنطقيّة في البناء للمجهول فعن طريق قواعد التحويل (انقل ألفا Move α) يحدث تغيير في ترتيب العوامل دلاليّا وهذا التغيير يشكّل قيدا دلاليّا يؤدّي إلى الشكل الجديد:

[النص المكتوب المضطلع بدور المبتدأ] + [حدث الإبلاغ مبنيّا للمجهول] + [Ø]

ومن دخول المكوّن الصوتميّ الذي يشحن العناصر المعجميّة بالخصائص الصوتيّة التي تجعلها جاهزة للإنجاز صوتيّا نحصل على الجملة النهائيّة:

(11) الرّسالةُ بُلِّغت.

ويقدّم شومسكي هذه النظريّة الموسّعة على أساس أنّها قادرة على حلّ المشاكل المستعصية على النظريّة النموذجيّة أو تفسير كلّ ما تفشل في حلّه النظريّات المؤسّسة دلاليّا ولذلك ركّز على حلّ المشاكل التجريبيّة التي أثارها النقاش السابق[1]، ومع إقراره بأنّ التأويل لم يعد حكرا على البنية العميقة، صار شومسكي يرى توزيع القيد بين المستويين العميق والسطحيّ حلاّ ناجعا يغني عن تصوّرات الدلالة التوليديّة فــ"الوضع لم يعد يتطلب في حالة الأخذ بتصوّرات معيّنة تقييد التأويل لينحصر في البنية العميقة بل توسيعه ليشمل بعض سمات البنية السطحيّة"[2].

لقد وجد شومسكي الحلّ للإشكالات التي طرحها النقاش الموجه لمنواله عبر توسيع مفاهيم النظريّة مستفيدا من اقتراحات أقرانه من التوليديّين مثل كاتز وفودور وبسطل دون أن تصل التعديلات والاستدراكات في منواله النظريّ إلى

---

[1] – حسن الباهي، اللغة والمنطق، ص 60.

[2] – نفسه، ص61.

درجة الانخراط في الاتّجاه النظريّ المعارض له عند أصحاب الدلالة التوليديّة، ويشير هذا التغيير في آليّة التأويل الدلاليّ إلى استجابة شومسكي لاقتراح من جاكندورف بالتخلّي عن الفرضيّة القويّة تلك الفرضيّة التي طبعت النموذج الأوّل التي تعني أنّ البنية العميقة وحدها هي من يقوم بالتأويل الدلاليّ[1]، ومع التخلّي عمّا تقتضيه تلك الفرضيّة من استئثار البنية العميقة بالتأويل الدلاليّ للجملة النواة صارت البنية السطحيّة تقوم بالدور الأبرز في ذلك فكان "المقترح الأساسي للنظريّة النموذجيّة الموسّعة أن ينطبق التأويل الدلاليّ على كلّ من البنية العميقة والبنية السطحيّة مع أفضلية للبنية السطحيّة"[2].

إنّ هذا التعديل الجديد الذي أدّى إلى ارتباط الدلالة بالسطح سيدفع بدوره إلى تغيير جديد وهو خروج مكونيّن مستحدثين من البنية السطحيّة هما المكوّن المنطقيّ الذي يسلّط قيود التأويل الدلاليّ على الجملة عند تهيّئها للإنجاز والمكوّن الصوتميّ الذي يحدّد الشكل الصوتيّ النهائي الذي يقيّد إنجاز الجملة في جهاز النطق. وبذلك نلاحظ أنّ مسألة القيد أثيرت خاصّة في سؤال الدلالة الذي فرض على شومسكي تعديلات تعبّر في جوهرها عن وفائه لنظرته الشكليّة الخالصة للنحو وعدم اقتناعه بوجاهة النظرة المخالفة عند الدلاليّين التوليديّين. ويعود هذا التمسّك بإسناد الدور التوليديّ الأبرز للتركيب إلى قناعة شومسكي أنّ القضايا التي يثيرها منواله السابق إنّما هي تجريبيّة بالأساس ولا ترتبط بإعادة النظر في وجاهة مقاربته الشكليّة المستندة إلى مركزيّة المكوّن التركيبيّ. ولذلك انطلق في اقتراحاته وتعديلاته من فرضيّة منهجيّة قوامها أنّ ما يتأبّى عن التفسير والفهم ليس ناتجا ضرورة عن قصور يعتور المقاربة التوليديّة الصوريّة في جهازها التفسيريّ بل هو عائد بالأساس إلى وجود قواعد صوريّة كامنة وراء تلك القواعد لم يقع اكتشافها بعد ولم يصل حدس اللسانيّ إلى بنينتها في منوال افتراضيّ

1– نفسه.

2 – Chomsky, Studies in semantics in generative grammar, Mounton publishers, The Hague, Paris NY, 1972, p139.

صوريّ بعد. وعلى هذا الأساس تكون التغييرات الطارئة على منوال النحو التوليديّ مبرّرة منهجيّا لأنّها تمكّننا من بناء فرضيّات تعالج الحقيقة التجريبيّة وصياغة جملة من القيود تنطبق على القواعد النحويّة"[1] وبذلك برّر شومسكي الشذوذ الذي تطرحه بعض التراكيب اللغويّة بوجود أنماط جديدة من القواعد والقيود التركيبيّة الموجودة بالقوّة التي لم ندركها بعد وهي تختزن في حقيقتها نظاما يفسّر طبقة اللغات الإنسانيّة.

وقد أدّى التركيز على هذه الفرضيّة المنهجيّة الطموحة في السبعينات إلى نمط جديد من القواعد سمّاها شومسكي بالقواعد أو الشروط (1972) فكانت الجهود في تلك الفترة منصبّة على تبسيط القواعد وجعلها في شكل قيود مستقلة[2]. وقد تبنّى هذا المصطلح في معرض نقاشه لأطروحات لايكوف الدلاليّة حيث اقترح استبدال مصطلح "القيد الاشتقاقي" (derivational constraint) عند لايكوف بمصطلح "القاعدة النحويّة" ومن الواضح أنّ الاستبدال يقع في مستوى الدال المصطلحيّ لا في مستوى المدلول المفهوميّ ممّا يعني أنّ القاعدة النحويّة عند شومسكي ترادف مفهوم القيد على اختلاف مستويات تحقّقه حيث يقول في هذا الخصوص: «تبسيطا للمصطلحات أقترح استبدال مصطلح "القيد الاشتقاقي" بمرادفه "القاعدة النحويّة"»[3]. وقد اتّصل اهتمام شومسكي في هذه المرحلة بمسألة القيد إلى آخر السبعينات حيث ميّز في أعماله سنتي 1976 و1977 بين القيود على تطبيق القواعد والقيود على نتائج القواعد في إطار مراجعته المستمرّة للنظريّة النموذجيّة الموسّعة[4].

[1] – محمد الشكيري، دروس في التركيب، بين النظريّة التوليديّة التحويليّة والنحو المعجمي الوظيفيّ، (تطبيقات على العربيّة)، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2005، ص92.

[2] –Rebuschi, ‘La grammaire générative du milieu des années 70 au milieu des années 90: du modèle standard étendu aux débuts du programme minimaliste’ In Histoire de des sciences du langage / S. Auroux, K. Kœrner, H.-J. Niederehe & K. Versteegh (eds) , Berlin: W. de Gruyter, 2006, vol. III, section XXXIII, article 246, p2087.

[3] – Chomsky, Studies on semantics in generative grammar, Walter de Gruyter, 1980, p141.

[4] - Rebuschi, Ibid, p2089.

وبالنظر إلى الاعتبار السابق في ترسيخ الدور التأويليّ الأبرز في مستوى البنية السطحيّة، صارت التحويلات تضطلع، بمقتضى ذلك الاعتبار، بدور بارز قوامه التمهيد للتأويل عبر ما تفرضه من قيود وشروط على شكل الجملة، ويظهر ذلك في نزعة تقليص عدد التحويلات وأدوارها التي ظهرت جليّا من خلال نظريّة الأثر 1978 التي نزعت إلى التقليل من الحاجة إلى التحويلات. فهذه النظريّة تقتضي أن تستعاد المعلومات الدلاليّة في البنية السطحيّة مع إسناد أثر إعرابيّ للعناصر داخل الجملة من ذلك أنّ المعلومات الدلاليّة الخاصّة بالجملة المبنيّة للمعلوم في (10) تبقى هي نفسها في بنية الجملة المبنيّة للمجهول (11) مع زيادة أثر إعرابيّ جديد للعنصر المعجمي "الرسالة". وعموما استأثّرت التحويلات بدراسة مستفيضة ضمن اهتمام أعمّ بتناول الشروط المتسلّطة على عمليّة التأويل في البنية السطحيّة[1].

وقاد البحث في التحويلات إلى إحصاء أربعة أنواع حيث نجد التحويلات الدوريّة (transformations cycliques) وهي التي ركّزت عليها أغلب الجهود وترتبط أكثر بالقيود كما نجد التحويلات الجذريّة (les transformations radicales) التي تؤدّي إلى بنية شبه سطحيّة (structure quasi-superficielle) ثمّ نجد التحويلات الأسلوبيّة(transformations stylistiques) التي تربط بين البنية شبه السطحيّة والمكوّن الصوتميّ الذي يضمّ قيودا في شكل قواعد[2].

هذا الاهتمام قاد شومسكي إلى العناية بمفهوم معادل لمفهوم القيد وهو ما يعرف بـــ"الشروط على التحويلات"[3]. وقد اعتبر شومسكي أنّ "النحو يحتوي على نظام من التحويلات تتبادل بمقتضاه المركّبات الوسم الإعرابيّ، وخلالها يقع تطبيق جملة من التحويلات على البنية العميقة بالاستناد إلى جملة من الشروط الكونيّة وبالاستناد كذلك إلى بعض القيود الخاصّة بكلّ نحو في لغة محددة وهذا

---

[1] – Chomsky, Studies on semantics in generative grammar, p141.

[2] –Georges Rebuschi, Op. Cit, pp p2087-2088.

[3]– محمد الشكيري، دروس في التركيب، ص88.

ما يؤدي إلى بنية مركّبية نهائية نسمها بالبنية السطحيّة. وبذلك يمثّل كلّ من الأساس وقواعد التحويل نظام النحو"[1]. وقد أحصى الباحث محمد الشكيري عند شومسكي أهمّ هذه الشروط في صنفين أوّلهما **الشرط على صنف القواعد** والثاني جملة من **الشروط على طبيعة التحويلات** يمكن حصرها في شرط **الاستعاضة** وشرط **المحافظة على المعنى** وشرط **المحافظة على البنية** وشرط **الفاعل المخصّص** وشرط **خصوصية مص** (شرط خصوصيّة الصدارة) و**شرط التحتيّة**. ويمثّل مجموع هذه الشروط عند شومسكي جوهر النظام النحويّ ذي الطابع الكونيّ، ذلك النظام الذي يمكن أن يلخّص السمات العامّة التي تشترك فيها جميع اللغات الطبيعيّة الممكنة.

وهذه المقاربة النظريّة المرتكزة على الشروط النحويّة تشير بوضوح إلى مركزيّة مفهوم القيد عند شومسكي في النظريّة النموذجيّة الموسّعة وهذا ما أعلنه شومسكي بوضوح إذ أنّ "القضيّة الأساسيّة في اللسانيّات النظريّة – في رأيه – هي تحديد نمط القواعد الكامنة في النحو أو ما يعرف بالقيود الاشتقاقيّة"[2]. ولم يفارق اهتمام شومسكي بالشروط والقواعد رغبته القديمة في إنشاء نحو كونيّ يفسّر جميع اللغات الطبيعيّة غير أنّ التوسّع في نظريّته الأصليّة قاده إلى الإقتناع بأنّ النظريّة الواحدة مهما كانت قدراتها التفسيريّة لا يمكن أن تنطبق على كلّ الوقائع التجريبيّة في جميع اللغات ولذلك انتهى إلى اقتراح قوامه أن تمثّل النظريّة الأمّ بنظريّات فرعيّة عبر ما يعرف بنظريّة العمل والربط.

---

[1] – Chomsky, Studies on semantics in generative grammar, p12.

[2] – Chomsky, Idem, p141.

الفصل الرابع
القيد في نظريّة العمل والربط

يمثّل منوال العمل والربط عند شومسكي حلقة وصل بين التصوّرات التوليديّة الأولى والمرحلة العرفانيّة التي انخرط فيها النحو التوليديّ والموسومة بالتيّار العرفاني النفسيّ. وقد استفاد شومسكي من النزعة العرفانيّة التي طبعت البحث اللسانيّ فانخرط في أحد اتّجاهاتها الأساسيّة اعتمادا على ما أثاره منوال العمل والربط من مآزق وحلول. وقد ساعدت المراجعات النظريّة المستمرّة لهذا المنوال على وصوله إلى الصيغة الأحدث التي تُوسم بالــ**برنامج الأدنوي أو ما يعرف بالأدنويّة**[1]. ولئن كان هذا المنوال الأدنويّ آخر أطوار تطوّر النحو التوليديّ، ومرحلة انخراط في اللسانيّات العرفانيّة فإنّ فهمه واستيعاب جدّته يمرّان عبر فهم منوال العمل والربط الذي قاد إليه.

1 ــ القيود في النظريّات النحويّة الفرعيّة:

سنقتصر في دراسة مفهوم القيد في النحو التوليديّ على تتبّع التصوّرات النظريّة المتّصلة بالقيد في منوال العمل والربط باعتباره أشهر مناويل شومسكي وأكثرها تأثيرا والأقدر على توفير مقارنة مثمرة مع نظريّة الإعراب في النحو العربيّ، خاصّة أنّ نشأة النحو التوليديّ استفادت من نظام اللغات الإعرابيّة ومنها العربيّة، إضافة إلى ما فتحته اللسانيّات التوليديّة من آفاق ساهمت في تطوّر الدراسات اللسانيّة العربيّة الحديثة وإعادة قراءة التراث اللسانيّ العربيّ.

يشير شومسكي إلى أنّ اللغات الطبيعيّة تبدو مختلفة في أشكالها القوليّة وقواعد أنحائها الخاصّة، لكنّها مشتركة في قوانينها الكلّيّة العامّة التي يختزنها جهاز النحو في ذهن المتكلّم. ولذلك كان مشروع شومسكي هو تفسير كيفيّة

[1] – الزنّاد، نظريّات لسانيّة عرفنيّة، ص30.

صدور هذه الأنحاء عن بنية كونيّة للنحو يمكن تمثيلها رمزيّا بمنوال العمل والربط. وقد كان لموضوع الوقائع التجريبية الأثر البارز في تطوير النظريّة النموذجيّة الموسّعة والوصول بها إلى ما يعرف بنظريّة العمل والربط[1]. وقد رأى شومسكي أنّ الوجه الإشكالي الأساسيّ الذي يقف أمام إنشاء نظريّة كونيّة تفسّر جميع اللغات الطبيعيّة هو مدى قدرة النحو الكونيّ على إيجاد أدوات منهجيّة ومبادئ نظريّة في شكل قيود وشروط تجعل من كلّ نحو مهما كانت اللغة الطبيعيّة التي يفسّرها يعود إلى خصائص مشتركة توجد في الذهن وتبرهن عليها الوقائع اللغويّة التجريبيّة ولذلك يمثّل الاكتساب اللغويّ في المراحل الأولى لتعلّم الطفل نوعا من الاستقراء لتلك الوقائع في شكل لغة مضمرة تؤدّي إلى اكتساب اللغة الطبيعيّة عبر آليّات النحو الكونيّ[2].

وعلى هذا الأساس تمثّل دراسة أيّ لغة طبيعيّة عند شومسكي عبر الوقائع التجريبيّة امتدادا لمبادئ النحو التوليديّ وبيانا للمقاييس والمبادئ العامّة فقد اعتبر أنّه "من الملاحظ أنّ تعلّم الكثير من الأشياء الخاصّة بالنحو الكونيّ يكون متاحا عبر دراسة لغة واحدة إذا كان الاهتمام منصبّا بشكل عميق على إبراز القواعد والمبادئ ذات النجاعة التفسيريّة والمستمدّة في الآن نفسه من الوقائع اللغويّة المتاحة لمتعلّم اللغة"[3]. ولهذا السبب وسم شومسكي نظريّته بالمبادئ والمقاييس (Principes&Paramètres). ومن البيّن أنّ هناك أثرا بالغا لوجود شومسكي في معهد ماساشوتس للتكنلوجيا ومعايشته لتطوّر الوسائل التقنيّة واللغات الرمزيّة في استلهام الأدوات الرمزيّة من لغة العلوم الصحيحة وتوظيفها في النظر اللسانيّ سعيا إلى حلّ الإشكالات التي بقيت مستعصية على التفسير خصوصا ما تعلّق

---

[1] – تختلف الترجمات لنظريّة theory of gouvement and binding فهي تترجم بـــنظريّة العمل والربط (الزنّاد، نظريّات لسانيّة عرفنيّة، ص30) وبـــــنظريّة الربط العاملي وبـــنظريّة التحكّم والربط (الفاسي الفهري) ونختار الاعتماد على الترجمة الأولى للأستاذ الأزهرالزنّاد (العمل والربط) التي اعتمدها في دروسه ومؤلّفاته، وهي الترجمة الأنسب في ظنّنا لقرب مفهوم التحكّم في النظريّة التوليديّة من مفهوم العمل الإعرابي في النظريّة النحويّة العربيّة، إذ المقصود هو التحكّم إعرابيّا. ونميّز بين نظريّة العمل (théorie de gouvernement) ومبدأ التحكّم (principe de gouvernement)المنبثق عنه.

[2] –Chomsky, Théorie du gouvernement et du liage:les conférences de Pise, Seuil, 1991, pp20-21.

[3]- Idem, p25.

منها بالوقائع اللغويّة التجريبيّة. وكان في نظره الحلّ الأمثل لإنشاء نظريّة قادرة على تفسير كلّ الجمل مهما اختلفت أنحاؤها الخاصّة ولغاتها الطبيعيّة هو تقديم تصوّر منهجيّ جديد للقيود والقواعد النحويّة يعرف بتصوّر **القالبيّة** أو النمذجة (modularité) وهو عبارة عن إنشاء مجموعة من القوالب (النماذج) أو النظريّات الفرعيّة[1]. إنّ كلّ نظريّة جزئيّة تمثّل في حدّ ذاتها قالبا يتكفّل بشرح إحدى مكوّنات النحو الكونيّ فمثلا تشرح نظريّة **س- بار** كيفيّة بناء المركّبات وتشرح نظريّة الأدوار الدلاليّة شبكة العناصر الدلاليّة التي يقتضيها الفعل. ويشير بن حمودة إلى أن النظريّات الفرعيّة عند شومسكي تقوم على مبدأي الاستقلاليّة والتناسق دون أن يكون بينها تفاعل إذ هي قائمة على ترتيب هرميّ يضطلع فيه التركيب بدور مركزيّ[2].

وعموما يمكن أن نوجز هذه النظريّات الفرعيّة والمبادئ في القائمة التالية التي يشكّل كلّ عنصر منها نوعا مخصوصا من القيود المتسلّطة على مكوّنات جهاز النحو:

- **نظريّة س بار** (X-bar theory): تقوم بفرض قيود على المقولات المتحقّقة في مركب عبر خلق نوع من الترابط داخل ذلك المركب الحرفي أو الاسميّ أو الفعليّ قطبه الرأس الحامل للمقولة.

- **نظريّة الحدود** (barriers): ترتبط بفرض القيود على نقل بعض المركّبات داخل الجملة وقوامها أنّ كلّ مركّب يمثّل في حدّ ذاته حدودا للتحكّم والربط وإسناد الحالات الإعرابيّة. وأهمّ تلك القيود أنّ التركيب الفرعيّ لا يتجاوز فيه العنصر أكثر من حدٍّ واحدٍ. ومثل ذلك في قولنا (الرجل [سألته عن موعد اللقاء]) أنّ العنصر (موعد اللقاء) يتجاوز حدّ الخبر إلى حدّ المبتدأ في قولنا (موعد اللقاء [سألته عنه]).

1- ينظر فصل القالبيّة، ضمن كتاب الوصفيّة: مفهومها ونظامها في النظريّات اللسانيّة لرفيق بن حمودة، مرجع مذكور،، ص ص139-146.

2 - بن حمودة، المرجع السابق، ص144.

- **نظريّة الأدوار الدلاليّة** (theta theory ⍰)[1] : تدرس شبكة العلاقات المنطقيّة بين عناصر الجملة التي يسندها العنصر المحمول المتحكّم في بقية العناصر دلاليّا حيث يسند الرأس المعجمي المتحكم دلاليّا شبكة من الأدوار الدلاليّة الممثلة لتلك العلاقات المنطقيّة داخل التركيب بصرف النظر عن العلاقات النحويّة.

- **نظريّة العمل** (government theory): تفرض قيودا قوامها العمل والتحكّم معجميّا وإعرابيّا بين عناصر المركب انطلاقا من عنصر متحكّم عامل وعناصر متحكّم فيها معمولة وتنطبق هذه القيود من خلال تفاعل هذه النظريّة مع مختلف النظريّات الفرعيّة كتحديد إسناد الحالات الإعرابيّة بمبدأ العمل ووسم العناصر المنقولة إلى مواضع غير مرتبطة بدور دلاليّ.

- **نظريّة الربط الإحالي** (binding theory): تدرس التوزيع النحويّ للعناصر المترابطة داخل القول وتركز على ترابط العناصر العائديّة مثل الضمير والموصولات مع مرجعها السابق داخل نفس القول خاصّة من الناحية الدلاليّة.

- **نظريّة الحالات الإعرابيّة** (case theory): تدرس الحالات الإعرابيّة التي تسند إلى المركب داخل الجملة استنادا إلى مكانه فيها وقد ورثها شومسكي من أعمال فرنو (Rouvret&Vergnaud, 1980) وقوامها أنّ كلّ مركب اسمي متحقّق صوتيّا يتقبل حالة إعرابيّة قادرة على موضعته داخل الجملة فتجعله تحت تحكّم عنصر آخر من خلال اتخاذ حالة بنيويّة إعرابيّة تُسند في نفس الوقت الذي يسند فيه دور دلاليّ لذلك العنصر.

- **نظريّة المراقبة** (control theory): ترتبط بتوزيع العناصر داخل القول وبتأويلها، وهي تهتمّ خصوصا بالضمير الذي يرمز له شومسكي بـــ PRO ويرتبط بمعنى الفاعلية الذي يقتضيه الفعل المصدري (infinitive) أو المصادر

[1]– درست الباحثة سرور اللحياني الأدوار الدلاليّة المتعلّقة بالفعل بتفصيل في كتابها خصائص الرأس الفعليّ وظواهر من انتظام المعجم، منشورات كلّية الآداب والفنون والإنسانيّات، منوبة، 2010.

الفعليّة (gérondif / gerund) ومقتضى هذه النظريّة أنّ الضمير يمكن أن يكون محكوما أو متحكّما فيه وأن يقع تأويله انطلاقا من الخصائص الدلاليّة.

– **مبدأ الإسقاط** (projection principle): البنية المقولية تنطبق في جميع مستويات التحليل *(الأساس/البنية عميقة/ البنية السطحية/ المكوّن المنطقي/ المكوّن الصوتي)* ويعكس هذا المبدأ التمثيل النحويّ لشبكة المواضيع والمحمولات في العناصر المعجمية.

– **مبدأ الحركة** (mouvement) : يتناول جملة من القيود المرتبطة بتحويل ترتيب المكوّنات في البنية العميقة إلى ترتيبها الجديد في البنية العميقة، ويعبّر عنها بــقاعدة: انقل α Move.

وقد كان اعتماد شومسكي على هذه النظريّات الفرعيّة ناتجا عن فشل التصورات النظريّة الأحاديّة[1] في تناول المعطيات اللسانيّة وتفسيرها ولذلك كان البديل المنهجيّ هو الاعتماد على نماذج نظريّة ذات قواعد ونظريّات فرعيّة مختلفة وليست موحّدة[2]. لكنّ هذه النظريّات ليست منفصلة تماما فبينها تفاعل مستمرّ حيث تترابط فيما بينها وتتداخل وظائفها من ذلك التداخل بين نظريّة العمل ونظريّة الربط. بل إنّ حصيلة تلك القواعد تمثّل نوعا من القيود النظاميّة المنسجمة المتسلّطة على بنية النحو الكونيّ "فإذا كنا ننظر إلى الأنساق الجزئية من خلال القيود والمبادئ فإنّ إثارة المكوّنات الجزئية لنسق قواعد النحو يؤكد قولنا باحتفاظ هذا الأخير بمكوّناته الأساسيّة المتمثلة في (1) المعجم (2) المكوّن التركيبيّ (3) المكوّن الصوتيّ (4) مكوّن يهم الصورة المنطقيّة"[3].

لكن لا يعني الفصل بين نظريّة العمل والربط والمناويل النظريّة السابقة لها وجود انقطاع بينها بل على العكس من ذلك تمثل هذه النظريّة ثمرة مراجعات

---

[1] – المقصود هو التصوّر النظريّ المبنيّ على نظريّة واحدة تقدّم حلولا لكلّ القضايا المتّصلة بنظام النحو في الذهن ويقابله تصوّر يعتمد على مجموعة من النظريّات الفرعيّة المفسّرة لذلك النظام النحوي.

[2] – حسن الباهي، اللغة والمنطق، ص63.

[3] – نفسه.

مستمرة لقواعد النحو التوليديّ وحصيلة نقاش مثمر عند التوليديّن ساعد شومسكي على تطوير كفاءة مفاهيمه التفسيريّة وملاءمة منواله النظريّ الصوريّ للوقائع اللغويّة. بل إنّ شومسكي نفسه لا يأنف من اعتبار نظريّته امتدادا لآرائه في النظريّة النموذجيّة الموسّعة.

وقد آثرنا الاعتماد على منوال العمل والربط في مقاربة مفهوم القيد لأنّه الأشهر من بين مناويل شومسكي المتعاقبة والأكثر تأثيرا في الدراسات اللسانيّة العربيّة. ويبرّر لنا هذا الاختيار أيضا استفادة شومسكي غير الخافية من دراسة الخاصّية الإعرابيّة في اللغات الساميّة. وهذا ما يتيح لنا منهجيّا المقارنة بين معالجة الإعراب للقيد ومعالجة النحو التوليديّ للمسألة ومن ثمّ اختبار ما يزعمه النحو التوليديّ من قدرة على تمثيل الأنحاء الخاصّة. وبما أنّ بحثنا يضيق مجاله عن استيعاب كلّ النظريّات الفرعيّة التي يقدّمها نموذج العمل والربط فإنّنا سنقتصر في دراستنا على نظريّتين فرعيّتين في النحو التوليديّ. هما نظريّة س- بار ونظريّة الأدوار الدلاليّة.

2- القيد في نظريّة س- بار:

اقترح شومسكي نظريّة س- بار (X-Bar) في أعماله سنتي 1970 و1972 ثمّ كان تطويرها إلى صيغتها النهائيّة بالاشتراك مع جاكندوف سنة 1977 وهي تمثّل قيدا شكليّا على كيفيّة ترابط العناصر من الناحية المقوليّة داخل المركّبات[1]. وتضطلع هذه النظريّة بتفسير المكوّن المقوليّ أحد مكونيّ الأساس. ففي التصوّر التوليديّ العامّ وقبل الوصول إلى البنية العميقة يقوم النحو بإدخال مكونيّن هما المكوّن المقوليّ ومكوّن المعجم باعتبارهما مدخلات (inputs) للبنية العميقة. وعند هذا المستوى تتدخّل نظريّة س-بار وتقوم بتوزيع المكوّنات داخل كلّ مركّب مرتبط بمقولة محدّدة من أقسام الكلام (مركّب اسميّ أو فعليّ أو حرفيّ حسب

[1] -Georges Rebuschi, Op. Cit., p11.

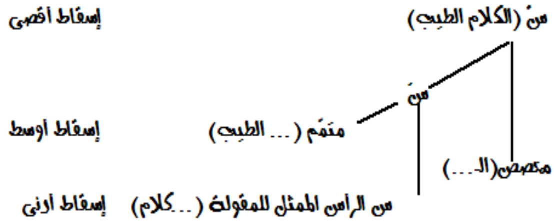
تقسيمات كلّ لغة). ويتحدّد هذا التركيب وفق ثلاثة مستويات: المستوى الصفر ويمثّل الدرجة الأبسط من التركيب ويمثّله الرأس الذي يحمل خصائص المقولة، ثمّ المستوى الأوّل ممثلا لأولى درجات التركيب ويضطلع به المتمّم (Comp =complement) ثمّ المستوى الأخير ويمثّله المخصّص (Spéc =specifier).

تنطلق هذه النظريّة من استقراء طبيعة المقولات النحويّة الممكنة عبر خلق نوع من الانسجام التركيبيّ بين المقولة (اسم أو فعل أو حرف) وبقيّة المكوّنات المرتبطة بها في المركّب. وتعتمد على لغة رمزيّة مبسّطة من ذلك أنّ كلّ مقولة (س) يمكن أن نرمز لها ببعض حروفها (الاسم= إس / الفعل= فع / الحرف= حر) ثمّ يقع تعميم هذه الرموز عبر اتخاذ الرمز (س) رمزا لكلّ مركّب اسميّ أو فعليّ أو حرفيّ أو مركّب نعتيّ... بحسب تقسيم كلّ لغة لأنواع الكلام، وبذلك تطمح هذه النظريّة لتفسير طريقة الترابط داخل أي نوع من المركّبات في جميع اللغات بطريقة شكليّة صارمة تقوم بتمثيل القيود داخل المركّب.

ويمكن الانطلاق في هذا التمثيل من فرضيّتين: أوّلا كلّ المركّبات لها نفس البنية الشكليّة مهما كانت المقولة الرأس فيها. وثانيا تكون هذه البنية مجرّدة ومشتركة بين جميع اللغات بصرف النظر عن طريقة ترتيب المكوّنات داخلها. ومثل ذلك أن يكون المركّب فعليّا ويتقدّم الحرف على الفعل (لن يأتي) أو أن يكون اسميّا ويتقدّم الاسم على الصفة (الكلام الطيّب) أو على الاسم (كلام الناسِ).

تعني (س) إذن متغيّرا (variable) حسب اختلاف اللغات الطبيعيّة في تقسيم المقولات (إس / فع / حر) أمّا الخطّ (barre) في (سَ) (□) فيرمز للدرجة الأولى من التركيب (وجود متمّم) وأمّا الخطّين أعلى (سَ) فيرمزان إل وجود درجة ثانية من التركيب في س يمثّلها المخصّص. وبين هذه المستويات الثلاثة من التركيب توجد علاقة تشارط محورها الرأس الممثّل للمقولة. ويمكن أن نمثّل للقول (12) بالرسم التالي:

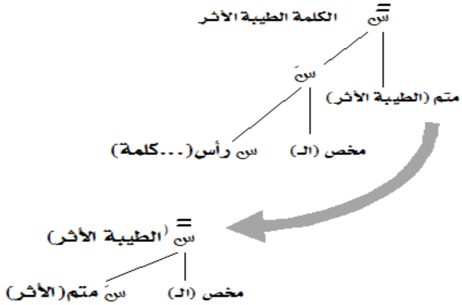
(12) الكلام الطيّب.



تشير هذه البنية المجرّدة إلى شكل العلاقة التي تقيّد كلّ مركّب ويمكن أن نمثّل للمقولة الرأس بـــ (س) عند التعميم أوبرموز المقولات التي تتصدّر في المركّبات في كلّ لغة. وداخل هذه العلاقة يمثّل الإسقاط بمستوياته الثلاثة قيدا يتحكّم في مختلف العناصر المكوّنة للمركّب: فالمستوى الصفر أو الإسقاط الأدنى يمثّل الصرفم أو الكلمة في حدودها الدنيا مجرّدة عن التركيب وهذه الكلمة هي الممثّلة للمقولة السائدة في التركيب وهي التي تقيّده بخصائصها فإذا دخلت في تركيب فإنّها تتطلّب تقييدا أوّلا عبر المخصّص الذي يمثّل إسقاطا أوسط وهو عنصر يكون في الغالب من الدرجة الصفر أي لا يمكن أن يطبّق عليه إسقاط أوسط أو أقصى وكمثال على ذلك تمثّل أداة التعريف (الــ) مخصّصا للرأس (كلمة) ولا تستدعي إسقاطا جديدا، وبذلك يمثّل المخصّص خاصّية مقوليّة تتبع الرأس وتسمه فالتعريف خاصّية تطبع الاسم وتلحق به وهو مقولة من مقولاته الصرفيّة. أمّا المتمّم فعلى العكس من ذلك يمكن أن يمثّل في حدّ ذاته إسقاطا أقصى عبر حمله لدرجة ثانية من التركيب فنعثر فيه على بنية جديدة سَ كما في المثال (13):

(13) الكلمةُ الطيبةُ الأثرِ.

ويمكن أن يكون تمثيل التركيب في المثال السابق كالآتي:



نلاحظ في التمثيل السابق أنّ المتمّم يمكن أن يحتوي على بنية إسقاط أقصى جديدة في بعض المركّبات مثلما أنّ البعض الآخر قد لا يقتضيها وهذا ما يجعل من المتمّم خاصّية معجميّة للكلمة التي تتبوّأ منزلة الرأس فإذا تطلّب الاسم مثلا مركبّا نعتيّا يصفه فقد لا يحتاج اسم آخر لذلك. فلفظ "الكلمة" في بنية الجملة يتراوح بين البساطة والتركيب إذْ يمكن الاكتفاء به مفردا ويمكن نعته أو إضافته ضمن مركّب. وتوفّر نظريّة س بار عموما نوعا مخصوصا من القيود المتسلّطة على المركّب، فتحدّد له موضعا خاصّا بالرأس يسم المركّب بالمقولة المتحقّقة فيه وتجعل المركّب مقيّدا بمقولة الرأس حاملا لنفس الخاصّيات المقوليّة مهما اختلف الترتيب في الصيغ الإنجازيّة بين اللغات، فقد يتوسّط الاسم أو يُبتدأ به أو يتأخر لكنّه يبقى ممثلا للرأس المركب ويبقى اسميّا حاملا لخصائص مقولة الاسميّة، كما تحدّد هذه النظريّة للمركّب موضعين آخرين يسمّى أحدهما المخصّص ووظيفته أن يزيد من تخصيص الرأس عبر مقولة فرعيّة هي التعيين والثاني يسمّى المتمّم لأنّه يزيد من إتمام بنية المركب عبر الزيادة في تحديد الرأس بمتمّم قابل للتوسّع في شكل بنية إسقاط جديدة.

وعموما يتحقّق مفهوم القيد في هذه النظريّة الفرعيّة في شكل علاقتين توجّهان ترتيب العلاقات النحويّة في مكوّنات أيّ مركّب في أيّ لغة طبيعيّة ويمكن تعميمهما على جميع الأنحاء الخاصّة وهما: التخصيص والإتمام.

إنّ ما يلاحظ في هذه النظريّة أنّ القيود ليست معزولة تماما عن بقيّة مكوّنات النحو التوليديّ ونظريّاته الفرعيّة، بل هي تمثّل قيدا أوّليّا في مستوى المدخلات المرتبطة بالأساس ومن الملاحظ أنّ مفهوم القيد يرتبط في تحقّقه بمفهومين فرعيين داخل النظريّة، هما قيدا التخصيص والإتمام فكلاهما متسلّط على مقولة المحدّدة بالعنصر المعجمي في شكل قيود انتقائيّة تسم الوحدة المعجميّة مقوليّا وتتدخّل في انتقائها لبقيّة الوحدات المعجميّة المنسجمة معها مقوليّا. غير أنّ الأساس المتقدّم على البنية العميقة لا يرتبط بالقيود المقوليّة فقط بل يرتبط أيضا بقيود دلاليّة عبر قواعد انتقاء دلاليّ تحقّقها نظريّة فرعيّة أخرى بالتزامن مع نظريّة س بار. وهي نظريّة الأدوار الدلاليّة.

3- القيد في نظريّة الأدوار الدلاليّة:

ترتبط العناصر المعجميّة في مستوى الأساس السابق للبنية العميقة بقيود انتقائيّة منها ماهو مقوليّ يرتبط بالنظريّة س بار، ومنها ماهو دلاليّ تفسّره نظريّة الأدوار الدلاليّة. وتقوم نظريّة الأدوار الدلاليّة هذه على تصوّر أساسيّ ذي أسس منطقيّة قوامه أنّ كلّ عنصر معجميّ يمثّل موضوعا (argument) يحمل في خصائصه الدلاليّة دورا دلاليّا واحدا ⍰ وهذا الدور يكتسب أهمّيته من علاقته الدلاليّة مع بقية العناصر داخل الجملة فقد يكون محورا (thème) أو منفذا (agent) أو متحمّلا (patient) أو مستفيدا (bénéficiaire) أو غير ذلك من الأدوار التي تسند للرأس المعجميّ ضمن مقولته العاملة فمثلا يضطلع الاسم بالدور الدلاليّ المناسب للرأس المعجمي كالمنفذ أو الهدف أو غيره ضمن قائمة الأدوار الدلاليّة الممكنة التي ينتقي منها كلّ رأس ما يناسب دلالته. وهو ينتقي ذلك الدور سواء أكان مفردا أم ضمن مركب موصوليّ أو نعتيّ. ويقع إسناد هذا الدور الدلاليّ بناء

على مقياس نظريّ يسمّى مقياس (critère) وهو ينصّ على أنّ كلّ موضوع يتعلّق باسم أو مركب اسمي ينبغي أن يحمل دورا دلاليّا واحدا وكلّ دور دلاليّ ينبغي أن يسند إلى موضوع واحد فقط[1].

(14) بلّغ الرسول القوم رسالته.

ويعني هذا التحليل أنّ العنصر (الرسول) في الجملة السابقة (14) لا يمكن له أن يضطلع داخل نفس الجملة بأكثر من دور دلاليّ واحد انسجاما مع المبدأ السابق. ولذلك تقوم الأدوار الدلاليّة على شرط أساسيّ يترجم هذه الخاصّية ويسمّى شرط أحادية المعنى بين المركب الاسمي والدور الدلاليّ[2] (biunivocity condition).

ومن الملاحظ أنّ طبيعة الدور الدلاليّ لا تتأتّى من العلاقات النحويّة المقوليّة التي تتناولها بقيّة النظريّات الفرعيّة[3]، بل ترتبط خصوصا بالمعلومات الدلاليّة الانتقائية ذات الطابع المعجميّ حيث يرى روفري أنّ الأدوار المسندة من الرأس إلى المواضيع تتأتى من المعلومات المتوفّرة في المعجم والمتّصلة بالعنصر المعجمي دون غيره. من ذلك مثلا أنّ القول (14) يحمل عنصرا معجميّا محمولا هو الفعل (بلّغ) وتتسلّط عليه قيود دلاليّة بمقتضى علاقاته الدلاليّة فيطلب شبكة من الوظائف الدلاليّة الضروريّة المتحقّقة في العناصر المعجميّة المجاورة له في الجملة في شكل أدوار تناسب القائم بالعمل(الرسول) والمستفيد الأوّل (القوم) وموضوع التبليغ (الرسالة).

ويفترض هذا الشكل من انطباق نظريّة الأدوار الدلاليّة وجود بنية دلاليّة مركزها رأس معجميّ يمثّل المقولة العاملة (بلّغ) (operational category)

[1] – Bogny yapo, J. (ILA/Dépt. Des Sciences du Langage): Le modèle chomskyen de la description linguistique: des principes et paramètres au programme minimaliste, Equipe de Recherche Théories & Modèles linguistiques/ *Séminaire sur la Grammaire Générative/ Equipe de Recherche Théories & Modèles linguistiques,*./août 2007, p6.

[2] –Georges Rebuschi, Op. Cit., p12.

[3] –Idem.

وموضوعات يسند لها دور دلاليّ (الرسول /القوم /الرسالة) (arguments). وتسمّى عمليّة إسناد دور دلاليّ لتلك المواضيع وسما دلاليّا. وهذا الوسم يجعل من نظريّة الأدوار الدلاليّة شكلا من أشكال التقييد للبنية النحويّة على أسس دلاليّة. فكلّ وسم للعناصر المعجميّة بأدوار دلاليّة هو تقييد لها. وعلى هذا الأساس تمثّل شبكة الأدوار الدلاليّة قائمة من القيود الدلاليّة التي يمكن أن يسلّطها الرأس المعجميّ العامل على بقيّة العناصر المعجميّة في الجملة وهذه القيود تجيب عن جملة من الخصائص الدلاليّة المرتبطة بالمحمول (الرأس العامل) وبالموضوعات. ومن هذه الخصائص محلّ النظر خصائص المقولة العاملة وخصائص الموضوعات والمواضع الإعرابيّة التي يمكن أن تأتي فيها الأدوار الدلاليّة وكذلك دور هذه الأدوار في التأويل المنطقي للجملة.

وبالعودة إلى قائمة الأدوار الدلاليّة الممكنة نلاحظ أنّها قائمة غير منتهية بل تعتمد على إضافات الباحثين ويمكن ان نعتمد على أهمّ الأدوار التي أحصتها الباحثة سرور اللحياني اعتمادا على مختلف المساهمات، ومنها أدوار " المنفذ – المتّصف – الموضوع – الضحيّة –- المتقبّل – المتحمّل – المستفيد – الأداة – الهدف – المصدر – المحلّ – المحور – الضحيّة – الوسيلة[1]. إلاّ أنّ المقصود بالشبكة المحوريّة أو شبكة الأدوار الدلاليّة ليست هذه القائمة المحتملة لكلّ الأدوار التي توضع على ذمّة الرأس ليسندها، بل المقصود بها هو ما يسنده الرأس المعجميّ الواحد داخل الجملة الواحدة. فعلى سبيل المثال تتكوّن شبكة الأدوار الدلاليّة في المثال السابق من ثلاثة موضوعات فقط. وبناء على ذلك يمكن لبعض الرؤوس أن تكون لها شبكة محوريّة تتألّف من عنصر واحد في مثل قولنا (مات الرجل) وهو ما يناسب الأفعال اللازمة في العربيّة.

وبما أنّ تحديد الموضوعات خاضع لما تقتضيه الرؤوس المعجميّة فبإمكاننا حينئذ أنْ نقول إنّ الرأس المعجميّ يضطلع بدور المقيّد لبقيّة العناصر

[1]ـــ سرور اللحيانيّ، خصائص الرأس الفعليّ وظواهر من انتظام المعجم، ص125–140.

من الناحية الدلاليّة. وقد لاحظ ريبوشي في الأعمال المتأخّرة التي اهتمّت بهذه النظريّة أنّ هناك تمايزا بين اللغات فمنها ما يتميّز بتصدّر الرأس لشبكة الأدوار الدلاليّة كالفرنسيّة والانجليزيّة، ومنها ما يتميّز بتأخّر الرأس عن بقيّة الموضوعات كاليابانيّة، ولذلك كان من الحكمة الفصل النهائيّ بين القواعد المركبيّة التي تهتمّ بالعلاقات النحويّة المقوليّة وبين الأدوار الدلاليّة ذات الأساس الدلاليّ الخالص[1].

وتتجلّى طبيعة الدور التقييديّ الذي تفرضه هذه النظريّة في جميع المستويات التي ينطبق فيها مبدأ الوسم المحوري منذ الأساس وصولا إلى الشكل المنطقي، ففي مستوى البنية العميقة يقع التمثيل الخالص للوظائف النحويّة اعتمادا على الأدوار الدلاليّة للعنصر المعجمي القادم من الأساس وبشكل متواز مع إسناد تلك الوظائف[2]. ويتواصل الاعتماد على نفس تلك الشبكة المحوريّة في المراحل اللاحقة لتولّد الجملة في البنية العميقة. وهذا الأمر ناتج في الحقيقة عن مبدأ أشمل هو مبدأ الإسقاط. ويفترض هذا المبدأ أنّ البنية المقوليّة التركيبيّة ترتبط بالخصائص الدلاليّة للعنصر المعجميّ وتعكس في جميع مستويات التمثيل بنية الأدوار الدلاليّة للعنصر المعجميّ نفسه فلا تتغيّر هذه الأدوار في البنية العميقة ولا في البنية السطحيّة عندما يقع الحذف والتقديم والتأخير ولا هي تتغيّر عندما تؤوّل الجملة دلاليّا في مستوى المكوّن المنطقيّ[3]. وهذا ما يعني أنّ نظريّة الأدوار الدلاليّة تفرض قيدا دلاليّا ينطبق في مختلف المستويات التمثيليّة رغم أنّها نظريّة فرعيّة فيكون انطباق نفس الشبكة المحوريّة في جميع مراحل تولّد الجملة بدءًا بالأساس وانتهاء بالشكل المنطقيّ.

4- القيد في نظريّة الربط الإحالي:

ترتبط نظريّة الربط الإحالي بنظريّات فرعيّة مجاورة لها ضمن النموذج العام الحامل لها جميعا الموسوم بالعمل والربط مثل نظريّة العمل ونظريّة الحالة

1- Georges Rebuschi, Idem.
2 - Idem.
3- Alain Rouveret, Op. Cit., p44.

الإعرابيّة ونظريّة المراقبة وهي تتقاطع معها في أهمّ المفاهيم والمبادئ[1]، إذ يستخدم شومسكي نفس المفاهيم في شرح خصائص كلّ نظريّة مثل استخدام مفهوم العمل ومفهوم الربط ولذلك اقترح شومسكي معالجة قضايا هذه النظريّة وشرح مبادئها ضمن نظريّة العمل التي يعتبرها النواة المشتركة بين مختلف تلك النظريّات[2]. وإذا كان شومسكي يميّز بين نوعين من الربط: ربط عن طريق العامل المتحكّم وربط عن طريق الإحالة إلى عنصر سابق فإنّ هذه النظريّة تتعلّق بالقضيّة الثانية أي ارتباط العائد بمفسّره في سياق التركيب. وهي بذلك تعالج التوزيع النحويّ للعناصر المترابطة خاصّة من الناحية المرجعيّة مثل العائد أو الضمير أو الموصولات الاسميّة[3]. أمّا المقصود بالتوزيع النحويّ فهو وجود عنصرين أو أكثر داخل التركيب تجمع بينها علاقة تقايس (coindexation) بحيث يتعذّر فهم العنصر الواحد دون رجوع إلى العنصر الثاني. وأمّا المقصود بترابط العنصرين من الناحية المرجعيّة فيمكن أن نمثّله بالقولين التاليين:

(15) الكتاب يحبّ الطفل قراءته.

(16) الطفل يحبّ قراءة الكتاب.

فالضمير في المثال (15) لا يرتبط بدلالة مرجعيّة خارج القول بل يعود على عنصر سابق هو لفظ "الكتاب" بينما يعود هذا اللفظ في المثال (16) على مرجع ماديّ يوجد في الواقع وخارج القول. ولذلك نسمّي العلاقة بين الضمير والعنصر المعجميّ الذي يسبقه ويفسّره علاقة ترابط إحاليّ وهذا العنصر هو الذي يحيل إليه ذلك الضمير ضمن سياق التركيب. وقد اعتمد شومسكي في صياغة هذه النظريّة على ما لاحظه من وجود عناصر معجميّة لها خاصّية مختلفة عن بقيّة العناصر حيث لا تكون قابلة للتأويل الدلاليّ إلا بالاعتماد على ما يجمعها بعناصر سابقة من علاقة إحاليّة على نحو ما بيّنّا[4]. ويترجم شومسكي

1- Chomsky, Théorie du gouvernement et du liage, p311.
2–Idem.
3- Alain Rouveret, Op. Cit., p32.
4– Idem.

هذه العلاقة عبر جملة من المبادئ البسيطة ويشير روفري إلى أنّ هذا الإغراق في البساطة يساعد على تبيّن ما يجمع بين العناصر من علاقات مركّبة ومعقّدة بفعل التركيب فهي بساطة في المبادئ الأوّلية موجّهة لفهم التعقيد التي قد يطرأ في الاستدلال والنتائج[1].

وتقوم هذه المبادئ على علاقة أساسيّة ذات قدر عال من التجريد هي علاقة التقايس والترابط بين عنصرين داخل القول الواحد فإذا جرّدنا العناصر المعجميّة في القول(15) وعمّمنا العلاقة الجامعة بينهما على جميع العناصر المترابطة ترابطا إحاليّا فيمكن أن نرمز للعنصر المعجمي السابق بـــ α وللضمير العائد عليه بـــ β حيث تجمع بين العنصرين علاقة تقايس يتحكّم بمقتضاها العنصر α في العنصر β. ويصوغ شومسكي هذه العلاقة في المعادلة الرمزيّة التالية: α تتحكّم مكونيّا في β [2]

ويحلّل شومسكي هذه العلاقة وفق ثلاثة مبادئ نظريّة أساسيّة تلخّص لنا نظريّة الربط:

– **المبدأ** (أ): العوائد ينبغي أن تكون مرتبطة بمقولتها العاملة.

والمقولة العاملة تعني الحيز الذي ضمنه يجد العائد العنصر المرجعي السابق له[3]، ففي المثال (15) يرتبط الضمير المتّصل (ـــه) بنفس مقولة العنصر المعجمي الذي يحيل عليه (الكتاب) وهي مقولة الاسميّة. ونلاحظ أنّ نظريّة الربط الإحالي تستدعي مفهوم العمل من نظريّة مجاورة لها وهي نظريّة العمل حيث تقتضي نظريّة الربط الإحالي أن يتحكّم العنصر المرجعي α في العنصر العائدβ.

[1]- Ibid, p78.
[2] – α c-commande β
[3] - chomsky, La Nouvelle Syntaxe, seuil, paris, 1987, p38.

- **المبدأ (ب):** الضمائر ينبغي أن تكون حرّة داخل مقولتها العاملة.

ففي المثالين (17) و(18):

(17) زيد مريض. أحمد يؤثِر موته.

(18) زيد مريض مرضا معديا. أحمد يؤثر حياته.

نلاحظ أنّ الضمير لا يتقيّد دائما بالإحالة على مقولته العاملة فلئن كان كذلك في المثال(18) فيعود الضمير على "أحمد" فإنّه لا يكون كذلك في المثال(17) حيث يعود الضمير على مرجع لم يذكر في نفس التركيب (زيد) بل في قول سابق وبذلك يكون الضمير حرّا ضمن سياقه التركيبيّ ضمن سياق الجملة.

- **المبدأ (ج):** التراكيب الاسميّة المرجعيّة ينبغي أن تكون حرّة.

يشير استخدام شومسكي لمصطلح "حرّ" في حديثه عن الضمير وعن التراكيب الاسميّة المرجعيّة إلى مقابلة مفهوميّة بين ما هو حرّ في حلّ من تحكّم مقولته العاملة وما هو مقيّد بها وفي ذلك ما يدلّ على مركزيّة مفهوم القيد في نظريّة الربط ودورها المنهجيّ في تفسير مبادئها. وتطمح هذه المبادئ النظريّة إلى شكلنة العلاقة بين العناصر المعجميّة داخل القول الواحد عبر صياغة ما يتسلّط عليها من قيود صياغة تكون رمزيّة مجرّدة تساعد على تأويل دلالتها تأويلا دقيقا. وهي من هذا الوجه تمثّل تجريدا للقيود المتسلّطة على الدلالة عبر شكلنة العلاقات الدلاليّة داخل التركيب الواحد. وقد لاحظ روفري أنّه يوجد في أغلب اللغات قسم من العناصر المعجميّة له خاصّية مختلفة حيث لا يكون قابلا للتأويل الدلاليّ إلا بالاعتماد على علاقته بعنصر سابق يكون مرجعا له "[1]، ورغم أنّ علاقة الربط الإحالي بهذا المعنى تناسب ظاهرة أسبقية العنصر المرجعي في الذكر أمام العائد في الأنحاء التقليديّة[2]. إلا أنّ ما يميّز نظر شومسكي هو صياغة هذه الظاهرة صياغة مجرّدة ضمن منواله الصوريّ وتقييده لظاهرة نحويّة دلاليّة عبر حصرها في مبادئ رمزيّة معدودة.

---

[1] -Alain Rouvret, Op. Cit, p14.

[2] - Ibid, p32.

إنّ هذه الطريقة في تصوّر ظاهرة الربط تنسجم مع استراتيجية شومسكي العامّة التي تسعى إلى صياغة نحو كونيّ يفسر جميع اللغات الطبيعيّة انطلاقا من استقراء الأنحاء الخاصّة في بعض اللغات الطبيعيّة ثمّ تحديد ما يطبعها من سمات تمثل نواة ذلك النحو الكونيّ ثمّ العودة إلى تلك اللغات واختبار مدى نجاعة فرضيّات النحو التوليديّ الكونيّ في تفسير كلّ لغة طبيعيّة[1]. وفي هذا الإطار المنهجيّ يمكن أن ننزّل علاقة الربط الإحالي باعتبارها شكلا من إشكال القيود الدلاليّة التي تتسلّط على مكوّنات التركيب ويراد لها أن تصاغ بلغة صوريّة رمزيّة بسيطة ويدلّ على ذلك أنّ فهم دلالة العائد أو الضمير وتحديد مقولاته النحويّة لا يكون إلا عبر ربطه بمقولات العناصر المرجعيّة السابقة ودلالتها ولذلك يرى الفاسي الفهري أنّ "التحكّم المكونيّ والسبق يلعبان دورا في تقييد العلائق بين المفسر والضمير"[2]. وهذا ما يجعل من علاقة الربط الإحالي محاولة جريئة لتقييد الدلالة بنظام التركيب وصياغة بعض مبادئها شكليّا فدلالة العنصر المعجمي β تكون مقيّدة بعلاقاته التركيبيّة مع α في القول الذي ينتميان إليه.

وقد لاحظ مازن الوعر أنّ نظريّة الربط الإحالي ترتبط أكثر بالدلالة لأنّها امتداد للقواعد التوليديّة والتحويليّة في مستوى الشكل المنطقي وهي بهذا التصوّر تقدّم لنا تمثيلات رمزيّة تقيّد ما يحدث في التركيب ومن ثمّ توجّه فهمنا لدلالة التركيب عبر مراعاة تلك القواعد[3]. وبذلك يتّسم القيد في هذه النظريّة بوظيفة تأويليّة.

إنّ مفهوم القيد في النظريّة التوليديّة يتحقّق في مستويات عدّة، منها ما يتعلّق بآليّات اللغة الموصوفة وطرق تنظيمها للشكل النحويّ، ومنها ما يتّصل بالمفاهيم الميتالغويّة في اللغة الواصفة عبر مفاهيم نظريّة تُرجمت في شكل

---

[1]- Ibid, p78.

[2]– الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990، ص44.

[3]– مازن الوعر، قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988، ص261

قواعد شكليّة. وتضطلع هذه القيود بوظيفة تقييد البنية النحويّة، مثل التخصيص والانتقاء والوسم والتحويل وقد اهتمّت النظريّة منذ نشأتها بمختلف هذه المستويات من القيود المتسلّطة على التركيب فرصدت الوجوه التي تخصّص بها كيفيّة توليد الأقوال الصحيحة نحويّا انسجاما مع طموحها إلى صياغة النظام الذهني المتحكّم في ملكة المتكلّم صياغة صوريّة في شكل قيود وقواعد مفترضة. وقد ظلّ هذا المفهوم حاضرا بقوّة في جميع مراحل تطوّر النظريّة وخاصّة في منوال العمل والربط، ذلك المنوال الذي تفرّد عن سابقيه بتخصيص أنماط من القيود على كلّ مستوى من المستويات الصوريّة الممثلة لبنية النحو في الذهن في شكل بارمترات ونظريّات فرعيّة.

خاتمة الباب

القيد مفهوم متحقّق في مستويات مختلفة من نظام اللغة وهو آليّة أساسيّة من آليّات اشتغال النظام النحويّ لوسم الألفاظ وتحقيق الدلالة النحويّة، ولذلك يمكن التمييز بين حضور القيد في اللغة الموضوع باعتباره آليّة نحويّة تتدرج ضمن النظام الطبيعي لاشتغال اللغة وحضور القيد في الوعي النظريّ للنحاة وفي اصطلاحاتهم من خلال المفاهيم النظريّة المفسّرة لنظام اللغة عبر جملة من القواعد الواصفة تسمّى قيودا. ومن المهمّ الانتباه إلى أنّ حضور الوعي النظريّ بمسألة القيد في تفكير النحاة العرب القدامى والتوليديّين على حدّ سواء إنّما يعود في الأصل إلى تمثّل النظر النحويّ لأحد أبرز سمات النظام اللغويّ؛ فالعلاقات التركيبيّة قائمة أساسا على مفهوم التخصيص والتقييد وحصر المطلق انسجاما مع مقاصد المتكلّم وقيود النحو لغايات تواصليّة.

وإذا كانت أبواب المصنّفات النظريّة النحويّة لم تتسع لحضور المصطلح، فإنّ الأمر عائد على الأرجح إلى وسم ظاهرة القيد بأسماء أخرى مثل التخصيص والتوجيه، ويدلّ ذلك على أنّ مفهوم القيد– على خلاف مصطلحه– حاضر في تفكير النحاة ووعيهم النظريّ بالقضايا النحويّة، وأهمّ ما يميّزه هو تنزّله ضمن مفاهيم نظريّة الإعراب حيث يقوم بتوجيه العمل الإعرابيّ والتدخّل في وسم العلاقات التركيبيّة من جهة الشكل ومن جهة الدلالة، وذلك ما يعطي للقيد دورا حاسما في تأويل الجملة والدلالات النحويّة المقصودة من التركيب. ونلاحظ أنّ نحاة العرب وإنْ لم يفردوا أبوابا في مصنّفاتهم لمصطلح القيد إلا أنّ اعتمادهم على مفهومه كان يستند إلى وعي نظريّ عميق بأهمّيته المنهجيّة فجعلهم ذلك يلحقونه بالمبادئ المنهجيّة العامّة ويكيّفونه مع بنية العمل الإعرابيّ.

وبناء على ما لاحظناه من تأثير دلاليّ لتسلّط القيد على التركيب فإنّ تأويل ذلك التأثير يعتبر عاملا حاسما في تحديد المعاني النحويّة المقصودة من الأبنية الإعرابيّة. لأنّ كلّ تسلّط للقيد يؤثر على دلالة التركيب ويجعله عاملا حاسما في تحديد المعاني النحويّة المقصودة من البنى الإعرابيّة. فكلّ ظاهرة نحويّة تتحكّم في الوسم الإعرابيّ المتسلّط من العامل على المعمول تعتبر قيدا تركيبيّا مخصّصا لدلالته بما في ذلك ظاهرة الروابط.

أمّا قيود النحو التوليديّ فهي قيود تتخلّل التركيب والدلالة وإن كان تركيزها على الشكل أظهر. ويبرز هذا التركيز من خلال صياغة التمثيلات الرمزيّة التي تطمح إلى تغطية جميع مكوّنات النحو المفترضة بأصناف من القواعد والقيود. وهذا المظهر الشكليّ الطاغي في تصوّر القيد يحضر في مختلف المناويل النظريّة المتلاحقة. وإذا كان النحو العربيّ يستجيب لمبادئ النحو الكونيّ من جهة اعتبار نظام التركيب في الكلام تقييدا للمعنى عبر ما تخصّصه العلاقات التركيبيّة، فإنّ الاختلاف بينهما في طرق تمثيل هذه القيود وتنزيلها في البنية المجرّدة يبدو بيّنا. ومنشأ الاختلاف يظهر في تنزّل نظر النحويّن ضمن مستويين منهجيّين مختلفين أحدهما يتعلّق باستنباط نظام الألفاظ في اللغة الخاصّة والثاني يتعلّق بصياغة القوانين الكلّيّة المنطبقة على جميع اللغات.

الباب الثاني

أسس التوافق والاختلاف بين النظريّة النحويّة العربيّة والنحو التوليديّ في مقاربة مسألة القيد

تمهيد

يهتمّ النحو التوليديّ بالمبادئ الكلّيّة التي تفسّر انتظام النحو. وهي المبادئ اللغويّة المنتمية إلى المستوى الذهنيّ المجرّد الممثّلة للكفاية في الذهن. وهي التي يُفترض أن تتحقّق في مختلف الألسن الطبيعيّة وبدرجات متفاوتة. أمّا نظريّة الإعراب فتمثّل نحوا خاصّا يفسّر نظام العربيّة وينتمي إلى مستوى الإنجاز. وهذا التفاوت بين منطقة الكفاية في الذهن ومستوى الإنجاز المرتبط بالوقائع اللغويّة المنجزة هو الذي يجعلنا نحترز من المقارنة بين نحويّن لا ينتميان إلى نفس المستو اللغويّ. إذ لا تكون المقارنة وجيهة ولا مأمولة النتائج بين نحو خاصّ يصف اللغة الخاصّة بقوم ونحو كليّ يصف ملكة النحو العابرة للأنحاء الخاصّة الممثّلة لها جميعا. ولذلك نتناول العلاقة بينهما في مستوى منهجيّ مختلف، لا يعتمد الموازنة بين المتعادلين. حيث ننظر في العلاقة بين النحويّن انطلاقا من مستوى منهجيّ تستدعيه تصوّرات التوليديّين أنفسهم التي تراعي اختلاف النحويّن في المستوى الإبستيمولوجي. وتقوم هذه العلاقة على تفاوت في الاعتبار. وبطبيعة الحال لا يتعلّق هذا التفاوت بقيمة النحو بل بالاعتبار المنهجيّ. ففي الأسس المنهجيّة للنحو التوليديّ ما يجعل النحو الكونيّ متّصلا بنحو العربيّة اتّصال الكلّي بالجزئيّ والعامّ بالخاصّ والقدرة بالإنجاز.

إنّ المتأمّل في نظر شومسكي مثلا يلاحظ أنّه أولى أهميّة للنحو الخاصّ، وأسند إليه دورا منهجيّا يمكّننا من القيام بتلك المقارنة وفق ضوابط منهجيّة واعتبارات ابستيمولوجيّة صارمة. فالنحو التوليديّ لا يقدّم نفسه باعتباره نحوا كونيّا قادرا على تفسير أي لغة طبيعيّة فحسب، بل هو يقيم فرضيّاته أيضا على أساس استقراء بعض الأنحاء الخاصّة بالألسن الطبيعيّة بما في ذلك نحو العربيّة. ولا يجد شومسكي حرجا في تعميم ما يستخلصه من سمات منهجيّة في النحو الخاصّ على نحوه الكلّي وجعلها أساسا لبعض مبادئ النحو الكلّي، خاصّة إذا

وافقت تلك السمات الجهاز النظريّ التفسيري وانسجمت مع مفاهيمه. بل إنّ شومسكي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعتبر استقراء مبادئ النحو الكونيّ ممكنة أيضا بالانطلاق من لغة طبيعيّة واحدة[1].

ولقد طرح كلّ من روفري (Alain Rouveret) وشلنكر (Schlenker) هذه القضيّة ضمن ما سمّياه البعد المقارنيّ في النحو التوليديّ، فاستخلصوا أنّ البحث في العناصر المتغيّرة في الأنحاء الخاصّة يقود في النّهاية إلى تحديد العناصر الثابتة في النحو التوليديّ باعتباره نحوا كونيّا مشتركا بين جميع المتكلّمين[2]. فهل كان شومسكي مطّلعا على النحو العربيّ أو على أنحاء اللغات الساميّة، حتى نرجّح فرضيّة اعتماده على الأنحاء السامية في استخلاص مبادئ النحو الكونيّ ونستبعد بذلك فرضيّة التوارد الطبيعيّ؟

تدلّ سيرة شومسكي الأولى على اطّلاعه بشكل مبكّر على خصائص بعض اللغات السامية ذات الطابع الإعرابيّ وتحديدا اللغة العبريّة[3]. ويدفعنا ذلك إلى الاعتقاد بأنّ شومسكي تأثّر بهذه اللغة وخبِر نظام الإعراب في اللغات الإعرابيّة اعتمادا عليها، فانعكس ذلك التأثير في خصائص نحوه التوليديّ وفي الكثير من المبادئ والمفاهيم، ومنها خصوصا مفهوم الأثر الإعرابيّ ومبدأ التحكّم. ولذلك لاشيء يمنع من أن تتسرّب هذه الخبرات في افتراضات شومسكي النحويّة، خصوصا أنّ مطمح نحوه هو تمثيل اللغات جميعا وهولم يدّع يوما أنّ نماذجه النظرّية تمثّل فقط اللغات الهندوأروبيّة.

---

[1] -Alain Rouvret, Op. Cit., p10.

[2]–Rouveret (Alain), Schlenker (Philippe), (1998): La grammaire générative entre comparatisme et cognition, In: Langages, 32e année, n° 129, 1998. pp. 18.

[3]– يُرجّح أن يكون لشمسكي اطلاع مبكّر على اللغات السامية قبل صوغه لفرضيّات النحو التوليدي، فقد جاء في سيرته أنّه صحّح في صباه مسودات أحد كتب أبيه باللغة العبرية (جيفري سامبسون، المدارس اللغوية: التطور والصراع، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص15)

يمكن أن نتناول العلاقة بين نحو العربيّة والنحو التوليديّ حينئذ على أساس منهجيّ قوامه أنّ النحو الخاصّ مجال لاختبار مدى نجاعة فرضيّات النحو الكونيّ واستقصاء قدرتها على تفسير الألسن الطبيعيّة. ولذلك فإنّ رهان بحثنا هو مدى قدرة النحو العربيّ على إغناء الفرضيّات المؤسّسة للنحو التوليديّ عبر تأكيد مبادئها أو بيان قصورها أو إغناء مجال فهمها. فالعربيّة حينئذ نحو خاصّ يرتبط كسائر الأنحاء بالنحو الكونيّ ويضطلع بالدور المنهجيّ نفسه الذي يميز بقيّة الأنحاء الخاصّة في علاقتها بالنظريّة التوليديّة. وهذه العلاقة تبرر من الناحية الإبستيمولوجية كثرة الدراسات العربيّة التي نظرت في العربيّة انطلاقا من الأفق المنهجيّ التوليديّ[1]. وسنحدد انطلاقا من هذه الدراسات الأسس المنهجيّة للتوافق والاختلاف بين مقاربة النحويّين القدامى ومقاربة التوليديّين لمسألة القيد.

[1]– يشير مازن الوعر إلى وجود ثلاث نزعات في الدراسات اللسانيّة العربيّة: غربي وتراثي وغربي/تراثي. ينظر كتابه "نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة"، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987.

الفصل الأوّل

القيد ومفهوم الإعراب الشكليِّ في تفكير النحاة

نركّز في هذا الفصل على مظاهر اهتمام النحاة بالجانب الشكليّ النظاميّ في اللغة وصلته بمسألة القيد. ونسمّي هذا النظر شكلنة اعتمادا على مبدأ الفصل بين ما هو شكليّ متّصل بوسم اللفظ وما هو دلاليّ مرتبط بالفهم والتأويل. وتتعلّق الشكلنة (formalisation) هنا بمعنى وصفيّ عام احتياطا من الوقوع في إسقاط مفهوميّ أو الخلط بينها والشكلانيّة (formalisme). أمّا الشكلنة التي نبحث عن ملامحها في تفكير النحاة العرب فمن المفاهيم الميتالغويّة التي تصف نزعة العلم إلى الركيز على الشكل المحض وترابط النظام في الموضوع المدروس. وهذا المصطلح نقصد به مطلق الحدث في المصدر حيث يدلّ على الحدث المقترن بمقولة الجعليّة المشتقّ من الفعل "شَكْلَنَ". ومعناه أن يركّز الباحث إذْ يشكلن موضوعه على سمات الشكل في اللغة الواصفة للموضوع.

ولمّا كانت ظاهرة العلم قديمة قدم الثقافة، فإنّ الحديث عن الشكلنة حدثا لا يكون مرتبطا بعصر أو علم أو مذهب مخصوص بل هو ملمح يتراوح بين الملمح الجزئيّ والنزعة المهيمنة ويمكن أن ننعت به نزوع العلم إلى دراسة الجانب النظاميّ من موضوعه وترابطه. ويعود هذا المفهوم إلى آليّة التجريد ذاتها وطريقة البحث في شكل الموضوع عبر التركيز على تجريد شكله ووسم نظامه. وهذا ما يبرر لنا البحث عن ملامح الشكلنة في نظر النحاة العرب بالبحث عن مظاهر تركيزهم على الشكل عند تناول مسألة القيد. ونقترح أن يكون ذلك باعتباره ملمحا ضمن ما يعرف بالإعراب الشكليّ لنتجنب بذلك إسقاط مفهوم الشكلانية عليهم.

1- ملامح تعامل القيد مع مفهوم الإعراب الشكليّ

إنّ البحث عن أوجه التعامل بين ملامح الشكلنة في نظريّة الإعراب والقيد التركيبيّ المتسلّط على العمل الإعرابيّ لا يكون إلا بالنظر في مسألة تحديد حيّز العمل الإعرابيّ وتخصيصه عبر وجود جملة من الأدوات النحويّة تضطلع بدور القيد الموجّه للعمل الإعرابيّ ولنأخذ لذلك مثلا:

(19) لا تأكل السّمك وتشربَ اللبن.

ففي هذا المثال (19) المتداول بين النحاة[1] تُطرح بوضوح قضية تعامل الشكل الإعرابيّ مع الدلالة: هل يشمل مجال التأثير الدلالي للنهي في اللام حدثي الأكل والشرب معا في الفعلين (تأكل، تشرب) أم أنّ النهي يتعلّق فقط بالجمع بينهما من خلال القيد "الواو" فيكون بذلك المراد إباحة أحد الأمرين دون الجمع بينهما أو يكون المراد النهي عن كليهما بحسب شكل الإعراب. فيرتبط التأويل الأوّل بناء على ذلك بإثبات إعراب الجزم في الفعل "تشرب" ويرتبط التأويل الثاني بإثبات إعراب النصب[2].

إنّ ما يطرحه هذا المثال هو مدى تطابق التأثير الشكليّ مع التأثير الدلاليّ للحرف العامل داخل البنية الواحدة للعمل الإعرابيّ. ومبعث هذا الاختلاف هو الدور الذي تلعبه واو العطف باعتبارها قيدا يتحكّم في مدى العمل ويوجّهه سواء أكان التوجيه شكليّا أم دلاليّا. فبمجرّد تغيير شكل الإعراب من الجزم إلى النصب يصبح الإعراب الشكليّ مقتضيا لإعراب دلاليّ متسلّط على حرف الربط فلا يكون هناك امتناع لتحقّق الحدثين في حدّ ذاتهما بل يقيّد الحدوث من أحدهما بامتناع الثانيّ وبذلك يلعب الرابط دور القيد التركيبيّ، والإشكال الذي يطرح: هل إنّ الرابط يتعامل مع الإعراب الشكليّ في عمل اللام أم مع الإعراب الدلاليّ عبر التأويل أم من خلال الأمرين معا؟

---

[1]- ذكره سيبويه في الكتاب (ج1، ص186) والمبرد في المقتضب (عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ص66) وابن هشام في مغني اللبيب (مغني اللبيب، ج1، ص134/ ج1 ص222).

[2]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص186.

من هنا تتنزّل مقاربة النحاة العرب لمسألة القيد ضمن نظريّتهم في العمل الإعرابيّ، وهذه النظريّة تحمل في مبادئها مادة خصبة لاختلاف الرأي وتنوّع الاتجاهات قديما وحديثا بل إنّ مفهوم الإعراب نفسه –رغم طابعه التأسيسيّ الحاضن لمختلف القضايا التركيبيّة– يمثّل مجالا للاختلاف، ويبرز خصوصا عند تحديد طبيعة مبدأ الإعراب ومجال تحقّقه هل هو شكليّ أم دلاليّ أم هو شكليّ ودلاليّ في الآن نفسه[1]، وإذا بحثنا عن أسباب وجيهة لترجيح إحدى المقاربات الثلاثة، فإننا نرى أنّ ما يسم جانبا من رأي النحاة بالطابع الشكليّ هو القول بمبدإ **الإعراب الشكليّ–الدلاليّ** لأسباب تتعلّق بالسياق الإبستيمولوجي لنشأة النحو العربيّ فهو لم ينشأ مشدودا إلى غايات علمية خالصة تبرّر التجريد وصياغة الرموز الشكليّة، بل كان منشغلا بقضيّة الدلالة واستخراج النظام النحويّ للغة من خلال مدوّنة أقوالها المنجزة، وهو النظام المساعد على حصر دلالتها عند التواصل وحفظها من اللحن ارتباطا بالظاهرة الدينيّة ذات التأثير الحاسم في غايات العلوم العربيّة الناشئة.

وتبدو هذه الغايات المرتبطة بسياق العلم ذات تأثير حاسم في مناهجه وأدواته من خلال التأثّر بالظاهرة القرآنية والرغبة في تفسير نصّه المقدّس وتأويله وتعليم العربيّة وإيجاد أسس منهجيّة لاستخدامها وفهمها. ولنا في ما يروى من أخبار أبي الأسود الدؤليّ في تفسير نشأة النحو العربيّ[2] وما يروى من أخبار سيبويه في افتتاح التأليف في النحو[3] خير دليل على ذلك، ولهذه الأسباب جميعا يكون الإعراب شكليّا ودلاليّا في الآن نفسه؛ بمعنى إنّ التنظيم الشكليّ للإعراب يقتضي في الآن نفسه تنظيما للدلالة دون أن يكون التطابق بينهما بديهيّا.

---

[1]– هذا التمييز قدّمه أحمد حاطوم لكنّنا لا نتفق مع الأسس التداولية التي بنى عليها تقسيمه (كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، بيروت، 1992).

[2]– جمال الدين القفطي، إنباه الرواة عن أنباه النحاة، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1982، فصل1: "ذكر أول من وضع النحو وما قاله الرواة في ذلك"، ج1، صص39–58.

[3]– المرجع نفسه، ج2، صص346–360.

وإذا كان الإعراب حاملا لوجهين متلازمين أحدهما شكليّ والآخر دلاليّ فإنّ الجانب الشكليّ ليس مقصودا لذاته بل هو في رأينا أمر وظيفيّ يرتبط بمظهرين: أوّلهما تجريد بنية العمل الإعرابيّ إلى بنية أكثر تجريدا هي بنية الإسناد خروجا عن التباس الشكل بالدلالة في المستوى الإعرابيّ المعجّم. والثاني هو استناد نظريّة الإعراب أصلا إلى تعاضد بين الجانبين الشكليّ والدلاليّ سعيا إلى تنظيم فوضى الدلالة بصرامة البنية الشكليّة.

يتجلّى المظهر الأوّل في تجريد القول(19) إلى البنية (19–أ):

(19) لا تأكل السّمك وتشربَ اللبن.

(19–أ) ¬ (مسند+ مسند إليه+ متم) & (مسند+ مسند إليه + متم)

فمن الناحية المنطقيّة المجرّدة عن دلالة الألفاظ في المقام هناك بنيتان إسناديّتان مستقلّتان يجمع بينهما رابط يفيد معنى الجمع ومن الناحية الشكليّة يتسلّط عامل النفي في (¬) المتضمّن في أداة النهي وفق احتمالين: نفي متسلّط على الجمع بين الإسناديّن فقط (19–ب) ويناسبه نصب الفعل الثاني في المثال المذكور أو نفي مضمون الإسناديّن (19–ج) ويناسبه جزم الفعل:

نلاحظ أنّ الإعراب الشكليّ هو الذي يحدّد دور القيد ويسند له وظيفة توجيه التأويل في (19–ب) حيث يتسلّط النهي على الرابط فيكون التأويل نفي الجمع بين الأمرين بينما يجعل الإعراب الشكليّ في (19–ج) الواو المفيدة لمعنى الجمع دالّة دلالة عكسيّة من خلال معنى التخيير وتفسير ذلك أنّ تعامل القيد مع العامل يجعل الدلالة متراوحة بينهما فتسلّط " النفي على الواو يجعلها في معنى "أو" على اعتبار أنّ دلالة "أو" هي إحدى المعاني المتضمّنة في دلالة "الواو"[1].

1– لسان العرب، مادة (الواو).

فهاتان وجهتان في التأويل لا مانع من الأخذ بأحدها من الناحية المنطقيّة ويكون الإعراب الشكليّ بالجزم أو النصب هو المحدّد لأخذ السامع بأحد التأويلين. فالتأويل الدلاليّ يبدو مقيّدا بالشكل.

ويشير أحمد حاطوم إلى أنّ الإعراب الشكليّ "هو كلّ إعراب به أو بدونه: بإظهاره في الكلام نطقا أو كتابة أو بإسقاطه منه تسكينا أو لحنا، تؤدّى المعاني النحويّة–التركيبيّة لكلماته وتفهم ولا يكون له دور محسوس في أداء هذه المعاني وفهمها"[1]. ذلك ما نجده في الأمثلة التي نسقط فيها إعراب الكلمات ونقف على السكون ولا يلتبس مع ذلك المعنى في مثل قراءة الآية الثانية من سورة القارعة باعتماد الوقف:

(20) "القارعةُ ما القارعةُ(1) وما أدراك ما القارعةْ(2)".[2]

وإذا كان هذا التعريف يستند إلى فصل مبدئيّ بين نظام الدلالة ونظام الإعراب في البنية التركيبيّة للجملة العربيّة إلا أنّه يتأثّر بمقولة الدلالة فيعرّف الشكل تعريفا بالسلب اعتمادا على معطيات الدلالة التي يفترض بها أن لا تتدخّل أصلا في أي تعريف شكليّ صارم فيعرّف حاطوم الشكل مثلا انطلاقا من مساهمته في أداء المعاني النحويّة وفهمها (الإعراب الشكليّ الدلاليّ) أو يعرفه بالسلب عند حديثه عن الإعراب الذي لا يغيّر إسقاطه من الدلالة الحاصلة في التركيب (الإعراب الشكليّ)، ومثل هذا التعريف لا يستند إلى مفهوم نظريّ واضح بقدر ما يستند إلى أساس تداوليّ مقياسه مقدار مساهمة الدلالة في تحديد تأويل الجمل عند أدائها في سياق تداوليّ. فالفرق بين الإعراب الشكليّ والإعراب الدلاليّ في رأيه يرتبط بتدخّل الإعراب في تحديد المعنى النحويّ حيث لا يكون الإعراب دلاليّا إلا إذا كان أداء المعاني النحويّة– التركيبيّة وفهم دلالة الجملة مرتبطين به[3]، ففي القولين التاليين:

(21) ألقى الخطيب كلمة.

---

[1]– أحمد حاطوم، مرجع مذكور، ص229.

[2]– سورة القارعة الآيتين 1و 2.

[3]– أحمد حاطوم، المرجع نفسه، ص230.

(22) صرح الخطيب بكلام منفر.

إنّ نطق المتكلّم في سياق التلفّظ بحركات الإعراب في المثال (21) أو تركها (ألقى الخطيبْ كلمةْ) لا يؤثر على فهم السامع للمعنى المستفاد من الجملة فيكون الإعراب أقرب للشكل منه للدلالة أمّا في المثال (22) فمن الملاحظ أنّ لاختيار حركة الإعراب دورا حاسما في توجيه الفهم والتأويل فيكون دلاليّا بامتياز: فقولنا (صرح الخطيبُ بكلامٍ منفِّرٍ) يختلف في المعنى عن قولنا (صرح الخطيب بكلام منفِّرًا) ففي المثال الأوّل يسند تأثير النفور للكلام صفةً وفي الثاني يسند حالا ترتبط بفعل المتكلّم. أمّا في الأمثلة التي تحضر فيها الأسماء المعربة المقصورة أو الناقصة فيصبح الاعتماد على الدلالة أوكد لتقدير الإعراب الشكليّ.

2 ــ الإعراب الشكليّ الدلاليّ:

أمّا الإعراب الشكليّ–الدلاليّ الذي يعرّفه حاطوم بأنّه "ما به نستطيع أن نؤدي المعاني النحويّة بمعاضدة المقام فنزداد قدرة على الأداء والفهم"[1]، فلا نجد فيه تحديدا مقنعا يميّزه عن الإعراب الشكليّ، فالزيادة في الفهم لا تكون إلا بعد نقص في وضوح تأويل الجملة. ونرى أنّ الإعراب الشكليّ الدلاليّ هو ما يناسب خاصّية نظريّة الإعراب ولكن على غير الأسس التي يبني عليها حاطوم تعريفه لهذا النوع من الإعراب. فالمقصود ليس فقط نطق حركات الإعراب آخر الكلمات في التركيب وتأثير ذلك في فهم السامع لدلالة التركيب بل المقصود النظام الشكليّ للعلاقات التركيبيّة داخل البنية التركيبيّة الشكليّة للكلام العربيّ التي تقتضي وجود عامل ومعمول ووسم إعرابيّ وسبب يبرّر أثر العامل في المعمول.

أمّا الفصل بين الشكل والدلالة فهو فصل منهجيّ لا يعكس في مستوى الوقائع اللغويّة أيّ انفصال بين المعاني المستفادة من التركيب وبنيتها الشكليّة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص249.

وهذه الوجهة المراوحة بين الوجهين سنتخذها إطارا حاضنا لتفسير ما توفّره ملامح الشكلنة في بنية العمل الإعرابيّ من آفاق في دراسة القيد التركيبيّ. وإذا كان لا بدّ من الاعتراف بوجود وجهة نظر قويّة تقول بمعنويّة الإعراب وبالطابع الدلاليّ للعمل، فإن التساؤل لا ينفكّ يطرح من الناحية المنهجيّة: هل إنّ التقيّد بالدلالة يتناقض أصلا مع مبدأ الشكلنة؟ وهل إنّ القيد تركيبيّ شكليّ خالص أم دلاليّ يوجّه التأويل؟

القول الراجح عندنا أن اعتماد الإعراب الشكليّ الدلاليّ هو الرأي الأكثر نجاعة في تفسير أهميّة القيد في توجيه العمل من الناحيتين الشكليّة والدلاليّة توجيها متزامنا، ولذلك يكون من محاسن وجود النزعة الشكليّة في تفسير العمل الإعرابيّ "شكلنة الدلالة" أي تقييد المعنى بأمارات ورموز شكليّة بغية ضبطه وإخراجه عن فوضاه، ويمكن أن نلاحظ ذلك في وجهين القاسم بينهما من ناحية الشكلنة النزوع إلى التجريد وهما: شكلنة الإعراب في بنية معدودة المبادئ، وشكلنة مبدأ الإعراب نفسه في بنية مجرّدة هي بنية الإسناد.

أمّا الوجه الأوّل فيظهر لنا فيه أنّ مبدأ العمل الإعرابيّ في النظريّة النحويّة العربيّة يطرح قضية الدلالة بإلحاح. فيكون المعنى هو جوهر عملية إسناد أدوار العامل والمعمول ضمن البنية التركيبيّة الواحدة. فمفهوم العمل الإعرابيّ يرتبط بسياق ثقافي حفّ بنشأته ووجّه آراء النحاة توجيها فكريّا دون أن ينقطع عن دلالته الاصطلاحيّة النحويّة تماما. وقد أشار الباحث مصطفى حمزة إلى أنّ دلالة العمل اللغويّة ترتبط بمعنى القوة والوعي والقصد[1]، وهذا الارتباط دفع الكثير من النحاة إلى ترجيح رأي قائل بأنّ العامل الحقيقي في الجملة العربيّة هو المتكلّم وما عداه من عوامل لفظية أو معنويّة إنّما تضطلع بوظيفة العمل على سبيل المجاز، وبناء على مركزية دور المتكلّم المضطلع بدور الإنشاء والقصد بنى الباحث

[1]– مصطفى بن حمزة، نظريّة العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبيّة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2004، ص94.

مفهوم العمل على تسلسل ثلاثي: فالعامل الحقّ الذي هو أصل لكلّ عامل هو المتكلّم، ثمّ منه يتفرّع العامل المجازيّ الأوّل وهو ما يسمّى عند النحاة العامل اللفظيّ أو المعنويّ ومنه يتفرع العامل المجازيّ الثانيّ الذي يناسب الأثر الإعرابيّ[1]. وبما أنّ العودة إلى المتكلّم في تفسير العامل تدلّ على جوهريّة قضية الدلالة في التركيب عند النحاة ووظيفيّة الشكل عندهم فإنّ هذه الظاهرة تدلّ على أنّ أهمّ سمات الشكلنة المتحقّقة في العمل الإعرابيّ هدفها تقنين المعنى وتقييده عبر آليّة التجريد.

من هنا، اُختصر العمل الإعرابيّ عند النحاة في مجاري معدودة حسب اصطلاح سيبويه[2] كالنصب والرفع والجرّ وانتخاب علامات معدودة تكون كالأمارات الواسمة لها، ينضاف إلى ذلك ارتباط هذه السمات بقائمة مغلقة من المعاني النحويّة كالفاعلية والمفعولية والإضافة. فإذا نظرنا للقيد ضمن هذا الإطار النظريّ بدا لنا أنّ القيد لا يتسلّط تماما على العمل الإعرابيّ بقدر ما يتسلّط على مقصد المتكلّم ولذلك نقترح مفهوما بديلا لمصطلح الإعراب الدلاليّ الذي يقدّمه حاطوم حيث ينبغي أن يكون المقصود به هو العلاقات الدلاليّة التي تجمع بين عناصر الجملة في ما يشبه بنية الأدوار الدلاليّة حيث يكون هناك دائما رأس أو محور يؤثر دلاليّا في العناصر التابعة له عبر شبكة من العلاقات الدلاليّة والسبب في هذا الاختيار هو أنّ الإعراب الدلاليّ لا يمكن حصره فقط في تمييز المعنى بحسب نظام حركات الإعراب، ففي المثال (23):

(23) صرخ الرجل في خوف.

نلاحظ أنّ الإعراب الشكليّ يتفرّع إلى بنى عامليّة فرعيّة بينما تتّصل جميع التراكيب دلاليّا ببنية دلاليّة واحدة مركزها حدث الصراخ وامتداداتها

---

[1]– مصطفى بن حمزة، المرجع نفسه، ص100.

[2]– سيبويه، الكتاب، ج1، ص2.

المباشرة القائم بالحدث ثمّ الحال. ولمّا كان المعنى هو مركز الأهميّة في التركيب فإنّ القيد يتوجّه إلى الدلالة لا إلى شكلها النحويّ فحسب ففي مثال شهير عند النحاة:

(24) أكلت السمكة حتّى رأسها.

نلاحظ أنّ الرابط "حتّى" المضطلع بوظيفة القيد لا يوجّه الإعراب الشكليّ بقدر ما يوجّه الإعراب الدلاليّ. فيكون الإعراب بالنصب إشراكا أو بالجرّ انتهاء للغاية بحسب مقصد المتكلّم، بدليل أنّ النحاة انشغلوا بدلالة "حتّى" هل هي "الجزء من الكلّ" أم هي دلالة "إلى" أكثر من انشغالهم بأثرها الإعرابيّ الشكليّ فكانت الدلالة الأولى موجّهة إلى إعراب ما بعدها بحملها على العطف والثانية موجهة إلى إعراب ما بعدها بحملها على الجرّ[1]. ويدلّ ذلك على أنّ شكليّة الإعراب ليس إلا خادما للدلالة المقصودة بالتأويل. وقد ناقش الزجّاجي هذا البعد الوظيفيّ للإعراب عند دخوله على الأسماء في باب القول في الإعراب لم دخل في الكلام، إذ يقول :"إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ضرب زيد عمرا، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به"[2]. ويعكس كلام الزجّاجي نظرة شبه رياضيّة لوجوه انعقاد الصلة بين الشكل والمعنى في النظريّة النحويّة وفق ما سمّيناه بالبعد الوظيفيّ للشكل فالشكل دليل عنده على المعاني وحركات الإعراب أمارات تقيّد المعنى في رموز صوتيّة معدودة.

---

[1]- المقتضب، ج1، ص70/ شرح الكافية، ج4، 276/ المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت، 1993، ص54/ مغني اللبيب، ج1، ص47-48.

[2]- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، ط3، بيروت، 1979، ص69.

وقد لاحظت الباحثة شفيقة العلوي ذلك البعد الرياضي في محاولات إعادة صياغة التراث النحويّ من ذلك نزوع النظريّة الخليلية الحديثة لصاحبها عبد الرحمن حاج صالح[1]، في إعادة تأسيسها لنظريّة العامل العربيّة إلى "الصياغة الشكلانية والرياضية كما تقتضيه المعالجة الآليّة الإلكترونية للسان البشري. وبذلك تنتعش نظريّة العامل ويتأكد دورها، فتتقاطع مع المناهج اللسانيّة المعاصرة."[2] وهذه النزعة الصوريّة دفعت صاحب النظريّة إلى صياغة العامل ببعديه الشكليّ والدلاليّ صياغة صوريّة وفق "علاقة رياضيّة تحكمه وعناصره هي:

-كل عامل= حالة إعرابيّة

-كلّ حالة إعرابية= علامة إعرابية

-إذا العامل= علامة إعرابية: الأثر الصوتيّ

فهذا قانون العمل الجوهري ولا يمكن تحقّق وظيفته إذا أسقط عنصر من هذا القانون اللسانيّ البنيويّ"[3].

والحقّ أنّ هذه المحاولة المنهجيّة لصياغة مبدأ العمل الإعرابيّ صياغة صوريّة تكشف قابليّة مبادئ نظريّة العامل العربيّة للصياغة الشكليّة المجرّدة ولا تعكس بالضرورة وعيا منهجيّا عند النحاة بمنهج الشكلنة لأسباب تتعلّق بالأبعاد الفكريّة للإعراب التي تضمن للإعراب طابعا دلاليّا واضحا رغم ملامح الشكلنة فيه ولذلك يبدو لنا مفهوم الإسناد إذا قارنّاه بمبدأ العمل من جهة الصورنة والصياغة الشكليّة أكثر تجريدا وأفصح تعبيرا عن ملمح الشكلنة في التفكير النحويّ.

---

[1] – ينظر مقال عبد الرحمان الحاج صالح: "المدرسة الخليليّة الجديدة والبحوث اللسانيّة الحاليّة في الوطن العربيّ"، ضمن كتابه بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، الجزائر، 2007.

[2]– شفيقة العلوي، بين النظريّة الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، حوليات التراث، العدد7، الجزائر، 2007، ص3.

[3]– المرجع نفسه، ص8.

[4]– المرجع نفسه.

3 – الإسناد وشكلنة المعاني النحويّة:

ولعلّ ما يؤكّد ذلك هو لجوء النحاة إلى مبدأ الإسناد في تفسير مبادئ العمل وإسناد ألقاب الإعراب ومع أنّ النحاة كانوا على وعي بالبعد الاصطلاحيّ في ألقاب الإعراب وأنّها ذات بعد دلائليّ على حدّ عبارة الزجّاجي هدفها تجريد المعاني النحويّة. ونرى أنّ تجريد النحاة لدلالة الجملة في علاقة الإسناد أعلى درجة من تجريدهم للعلاقات الإعرابيّة الشكليّة ضمن علاقة العامل بالمعمول. فالإسناد أداة نظريّة أكثر إغراقا في الشكل والتجريد من مفهوم العامل. هذا ما نفهمه من تحليل الأسترباذي لعلاقة الفاعل بالعمل الإعرابيّ ونسبة العمل في الفعل والفاعل إلى العلاقة الذهنية المجرّدة لا الفعل المرجعيّ الحقيقيّ، فهو يرى أنّ ما أُسند إليه الفعل لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة[1] ففي القول (25) ليس المسند إليه فاعلا حقيقيّا:

(25) مات الرجل.

بل هو عند النحاة اصطلاح لما هو أكثر تجريدا وأرسخ شكلنة وهو علاقة الإسناد حيث يشير الأسترباذي إلى أنّه "ينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول، أيضا، النسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد، لا الفعل"[2]. ومع أنّ رهاننا في تناول ملامح الشكلنة في الإعراب هو البحث في مدى تدخّل البنية الشكليّة لنظريّة العامل في تحديد دور تركيبيّ للقيد، فمن المهمّ الانتباه إلى أنّ معنويّة الإعراب وجذوره الفكريّة تجعله ملامح الشكلنة فيه موجّهة إلى المقام والفهم والدلالة والقصد التي يضطلع فيها المتكلّم بدور الموجّه والمحدّد. ولذا تأتي علاقة الإسناد في مستوى أكثر تجرّدا من الدلالات المقاميّة وهذا المستوى من الشكلنة يوازي في رأينا ما ذهبت إليه النظريّة

---

[1]– الأسترباذي، شرح الكافية، ج1، ص187.

[2]– الأسترباذي، المصدر السابق، ص73. أمّا خلف بن يوسف الأندلسي الشنتريني المذكور في الشاهد فنحويّ أندلسيّ، توفي بقرطبة سنة 532 هـ.

التوليديّة من تجريد بنية الجملة إلى ما سمّته بالبنية العميقة والبنية السطحيّة مع اختلاف في اعتماد منهج الافتراض في النظريّة التوليديّة والمنطق الطبيعي في النظريّة النحويّة العربيّة.

ومن الملاحظ أنّ شدّة التصاق اصطلاحات النحاة بالجانب الدلاليّ من الإعراب هي التي دفعتهم إلى الانتقال إلى مستوى تركيبيّ أكثر تجريدا من العامل هو مستوى الإسناد وهو الوجه الثاني من تعامل شكليّة الإعراب مع القيد. فإذا كان أهمّ ملمح من ملامح الشكلنة هو تجريد العلاقات النحويّة والانتقال بها إلى مستوى ذهنيّ افتراضيّ جامع على نحو ما فعله شومسكي، فإنّ ما يدلّ على وجود هذا الملمح في سعيهم لشكلنة النحو هو بحث النحاة في التركيب عن مستوى أكثر تجريدا يتجاوز المعاني التفصيليّة في العلاقات التركيبيّة مثل الفاعليّة والمفعوليّة وهو مستوى الإسناد.

ذلك ما سعى إليه مازن الوعر مثلا في كتابه " نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة " (1987) حيث لاحظ التقاء النحويّن في هذه النقطة فانشغل بتوظيف بنية الإسناد لتحديد التراكيب النحويّة "العميقة" فكان مشروعه "وضع قواعد للتراكيب العربيّة بالاستفادة من منهج العرب القدماء والمنهج الدلاليّ التصنيفي (ولتر كوك 1979) والمنهج التوليديّ التحويلي (شومسكي 70–1981) عبر العودة إلى البنية النحويّة المجرّدة الأولى (مسند+ مسند إليه + الفضلة)"[1].

ومن الملاحظ أنّ مسألة التقييد في النظر النحويّ العربيّ لم يتطرّق لها بتوسّع إلا في الأبواب التي عقدت لمسألة الإسناد في باب المعاني من كتب البلاغة وهذا ما يؤكد في نظرنا حكمين: أوّلهما أنّ القيد له طابع شكليّ موجّه للعلاقات التركيبيّة وثانيهما أنّ الشكلنة أمر غير مقصود لذاته بل هو شكلنة للمعاني النحويّة لغاية تقنينها وهذا ما كان من أهداف النحاة والبلاغيّين.

---

[1]– مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، ص94.

إنّ مفهوم الإسناد مفهوم شكليّ وهو الحاضن للتركيب: يدلّ على ذلك إغراق البلاغيّين في تجريده حيث يقول السبكيّ أحد شرّاح **التلخيص** في معرض حديثه عن أحوال المسند إليه وتقدّمه في الاعتبار عن المسند:" هو الركن الأعظم لأنه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له والذات أقوى في الثبوت من الوصف فالمسند إليه والمسند ولو اُفتقر في الإفادة إلى كلّ منهما لكن الدال منهما على الذات أشدّ في الحاجة عند قصد الإفادة من الدال على الوصف"[1]. إنّ ما نلاحظه في هذا التعريف للمسند إليه ضمن علاقة الإسناد هو استخدام مفاهيم مغرقة في التجرّد من دلالات النحو المقاميّة من قبيل الذات والوصف والإفادة والدال، وهذا ما يقرّب مفهوم الإسناد من العلاقة النحويّة المجرّدة التي يتّخذها الذهن في مقام البنية الذهنيّة الأولى المستوعبة لجميع أشكال التركيب، وقد ركّز مازن الوعر عليه في معرض بحثه عن الأشكال التركيبيّة الأساسيّة البسيطة في اللغة العربيّة أو ما سمّاه النظريّة العربيّة للتركيب فقد درس مختلف التراكيب النحويّة الاسميّة والفعليّة والظرفيّة والشرطيّة ومختلف التراكيب الكلاميّة الصغرى والكبرى ليخلص إلى أنّ الوجوه النحويّة والدلاليّة لتراكيب العربيّة "كما فهمها النحويّون والبلاغيّون المتقدّمون" تقوم على علاقة أساسية هي الإسناد مستخلصا "إنّ مفهوم المسند (م) والمسند إليه (م إ) والفضلة (ف) (...) إنّما هو حجر الأساس في النظريّة العربيّة اللسانيّة للتركيب"[2]. ويرى الوعر في معرض تحليله للسمات الشكليّة لعلاقة الإسناد أنّ النحاة حدّدوا الركن الشكليّ الأساسيّ في علاقة الإسناد ولم يناقشوا الأدوار الدلاليّة والوظيفيّة لهذه العلاقة بل تركوها للبلاغيّين، "لأنّهم كانوا مهتمّين بشكل خالص بالتحليل البنيويّ الشكليّ للغة العربيّة"[3]. وضمن هذا الإطار يتنزّل دور القيد حيث تؤدّيه الفضلة لأنّها تمثّل حسب الوعر "زيادة نحويّة

---

[1] - شروح التلخيص، نشر أدب الحوزة، دار الكتب العلميّة، بيروت،،(د.ت)، ج1، ص272.
[2] - مازن الوعر، المرجع السابق، ص38.
[3] - المرجع نفسه، ص43.

ودلاليّة على العلاقة الإسناديّة"[1]. ويشير المبخوت إلى أنّ الجملة الفعليّة تقتضي التقييد بالمعمولات[2]، فمن الطبيعيّ أن تكون كلّ زيادة مضطلعة بالتخصيص وتقييد الدلالة، فقولنا:

(26) نام العالم في المكتب.

يتّخذ فيه القيد المتحقّق في الفضلة (في المكتب) وجهة دلاليّة (تحديد مكان الحدث) ولا أثر للتخصيص الشكليّ للعلاقة الإسناديّة النواة ولذلك درسه الوعر في باب الأدوار الدلاليّة. والحقّ أنّ هذا الإقحام للدور الدلاليّ التخصيصيّ يتناقض مع الطابع الشكليّ الذي يسنده الوعر للعلاقة الإسناديّة.

إنّ استخراج الشكل المحض هو وسيلة النحويّ لينظّم المعاني الكثيرة واحتمالات التأويل الممكنة التي قد تكون كثرتها مبعثا للتناقض والغموض ولذلك لا يمكن للشكلنة إلا أن تكون وظيفيّة. وإذا كان اعتبار الإسناد بنية شكليّة نواة في التراكيب العربيّة يعبّر بالفعل عن ذلك المنزع الشكليّ الذي توزّع بين النحاة والبلاغيّين في تجريد التراكيب العربيّة، فإنّ القول بالتحليل الشكليّ الخالص لا يعكس الترابط الوظيفيّ بين الجوانب الدلاليّة والبنيويّة الشكليّة في النظريّة النحويّة العربيّة. وهذه النظرة الشكليّة الخالصة لا تعكس طبيعة نظر النحاة بقدر ما تعكس رغبة الوعر المعلنة في إنشاء قواعد توليديّة شكليّة للتراكيب العربيّة.

---

[1]- المرجع نفسه، ص38.

[2]- المبخوت، ص285.

الفصل الثاني

الأسس الصوريّة في مقاربة التوليديّين للقيد

إنّ علاقة المدرسة التوليديّة بالنزعة الصوريّة في تناول مسألة القيد ليست علاقة عارضة فهذه النزعة تمثّل أساسا منهجيّا رئيسيّا قامت عليه المدرسة التوليديّة في تناولها للتراكيب النحويّة وأحدثت به ثورة منهجيّة في علم اللسانيّات حيث تحوّلت اللسانيّات من نزعتها البنيويّة المغرقة في الوصفية إلى أفق منهجيّ جديد يعتمد التمثيل الرمزيّ للوقائع اللغويّة عبر منهج الافتراض. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ شومسكي استطاع استقدام المنهج الأكسيومي في العلوم الصحيحة وتوطينه بنجاح في دراسة ظاهرة إنسانية متشعبة مثل اللغة. والحق أنّ شومسكي لم يكن رائدا في استخدام هذا المنهج فقد سبقه إلى هذه النزعة الرياضيّة يلمسلاف في آرائه البنيويّة ضمن ما يعرف بالمدرسة الغلوسيماتيكيّة، غير أنّ الفارق بينهما هو أنّ آراء شومسكي ارتقت إلى مستوى النظريّة المتكاملة ملتقطة تمثيلات اللغة الرمزيّة في الرياضيّات والمنطق فصاغت مبادئها في شكل فرضيّات تقوم على أوّليات وقواعد عامّة ولهذا السبب يمثّل الأساس الصوريّ من المبادئ الرئيسية التي حدّدت مقاربة التوليديّين للقيد ولم يكن مجرّد نزعة عارضة تنضاف إلى النظريّة السائدة.

1ـ قيود النحو والحدس اللغويّ:

ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ تطبيق البناء الأكسيومي في بناء منوال شومسكي النظريّ لم يكن بشكل آليّ كما هو الحال في العلوم الصحيحة. بل كان محفوفا بكثير من النقاش والتجديد والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة المقاربة للموضوع المدروس التي تعتمد على الحدس اللغويّ للسانيّ، ذلك أنّ شومسكي حدّد للسانيّ مهمّة واضحة قوامها البحث عن تأسيس نظريّة لسانيّة عامّة تضطلع

بتفسير انتظام الخصائص النحويّة الأساسيّة لجميع اللغات البشريّة في ذهن المتكلّم المثاليّ. وهذه المهمّة وإن كانت أدواتها صوريّة فإنّها تعتمد على الحدس. فليس المقصود هو وصف الألسنة الطبيعيّة بل تفسير نظامها عبر تمثيله رمزيّا. ولذلك لم يكن موضوع اللسانيّات عند شومسكي اللغة باعتبارها مؤسّسة اجتماعيّة تجمع المتكلّمين بل كان تمثيل "القدرة" اللغويّة اعتمادا على حدس المتكلّم الفرد سعيا لتفسير كيفيّة إنتاجه للجمل الصحيحة نحويّا.

من المهمّ حينئذ أن نتساءل ونحن ندرس القيد التركيبيّ عن قدرة هذا النحو على الوصول إلى نتائج دقيقة ونهائية في تمثيل القيود التركيبيّة بنفس الصرامة والتجريد الذي حدّد به جهاز النحو ذاته ومبعث هذا التشكيك هو التغيير المستمرّ في تصوّر هذه القيود كلّما وضعت النظريّة على محكّ الوقائع اللغويّة ينضاف إلى ذلك ما بينته النقاشات العلميّة المستفيضة من داخل النظريّة التوليديّة ومن خارجها من تقصير التمثيل النحويّ المغرق في الانتصار للتركيب على حساب الدلالة في تحديد معالم القيود من الناحية الشكليّة ولذلك يطرح دائما سؤال الجدوى من منهج التجريد للقيود في الأقوال المنجزة للوصول إلى قيود صوريّة افتراضيّة قد لا تعكس حقيقة الوقائع اللسانيّة كيف تشتغل وتترابط أثناء الاستعمال.

ذلك ما يظهر من تأثّر نظريّة شومسكي بالنقاشات العميقة التي أثارتها آراء شومسكي والتغييرات المستمرّة في نماذجه المقترحة لوصف القيود المتسلّطة على جهاز النحو في ذهن المتكلّم–السامع. وقد وصلت تلك النقاشات إلى حدّ التشكيك في جدوى المنهج الصوريّ الذي مثّل في الخمسينات فتحا لسانيّا مبينا، من ذلك إشارة غفري بولّوم (Geoffrey pullum) إلى أفول اللسانيّات الصوريّة وبروز لسانيّات كلّية تعتمد نزعة الشمول والوضوح بدل اعتمادها على مفاهيم غامضة مثل الحدس. وقد حاول شومسكي في معرض ردّه على آراء بولّوم حول أفول اللسانيّات الصوريّة تبرير الربط بين النسق الصوريّ والوقائع اللغويّة حيث

اعتبر أن تعريف اللسانيّات الصوريّة ينبغي أن يكون على أساس أنها دراسة النسق الشكليّ عبر تجريد الوقائع والتطبيقات وهي في ذلك أنجع من محاولات بعض فروع الرياضيات شكلنة خصائص الألسن الطبيعيّة. فالنظريّة في رأيه حين تنطلق من داخل الوقائع اللغويّة تكون قويّة وأكثر قدرة على استبطان خصائص اللغة الطبيعيّة من بقية العلوم التي تفوقها درجة في الشكلنة[1].

وإذا كان اللسانيّ يتناول موضوعا شديد الاتّصال بالحدس من جهة تناول أقوال المتكلّم وتجريدها ووضع نظريّة تستبطن خصائص ذلك الحدس، فمن الملاحظ أنّ النزعة الصوريّة تطرح إشكالا منهجيّا من جهة قدرتها على شكلنة الحدس اللغويّ وتقديمه في شكل بناء أكسيوميّ فقد أشار جون لادريار (Jean Ladrière) إلى أنّ بناء النظريّة في شكل بنية عامّة تقوم على الطريقة التسليميّة الأكسيوميّة يقوم على أربعة مستويات متفاوتة في درجة الشكلنة بحسب قدرة النظريّة على بناء فرضيّاتها دون الاعتماد على الحدس فالنظريّة التي تقوم على الافتراض إنّما تنطلق في المستوى الأوّل من الحدس تقتبس منهم فرضيّات وتبني عليها المسلمات أمّا المستوى الثاني فيقوم على تجريد الفرضيّات وإخراجها من طابعها الحدسي إلى مستوى ذهنيّ أكثر تجريدا. وفي المستوى الثالث يقع بناء الفرضيّات بناء صوريّا فتصاغ في شكل رموز وأوّليات أمّا أكثر المستويات شكلنة عند لادريار فيتحقّق في المستوى الرابع حيث تكون النظريّة صوريّة خالصة والأكثر تجريدا على الإطلاق إذ يقع اختيار المسلمات بشكل تحكّميّ وليس بشكل بديهيّ[2].

إنّ هذا الارتباط بالحدس اللغويّ يقرب الأسس المنهجيّة لتناول مسألة الحدس في النظريّة التوليديّة من الروح المنهجيّة التي طبعت تناول النحاة العرب للإعراب ومحاولاتهم تجريد الدلالات النحويّة في علامات شكليّة مضبوطة فقد

---

[1] –Chomsky, Théorie du gouvernement et du liage, p144.

[2] - Jean Ladrière, Les limitations internes des formalisms, Ed Gauthie Villards et E.Nauwelaerts, LOUVAIN, Paris, 1957. p36. (ذكره حسن الباهي، اللغة والمنطق، ص22)

كان تناولهم للإعراب على المستوى الشكليّ متسما بنزعة طبيعيّة تحاول استقراء خصائص اللسان العربيّ وتمثيل خصائصه الإعرابيّة في نظريّة تحأوّل شكلنة الدلالة وتجريد نظامها دون أن تغفل البعد التداولي للوقائع اللسانيّة. ويظهر هذا البعد المراوح بين صرامة البناء الشكليّ ودلالة الأقوال المنجزة من خلال مفهوم العامل خاصّة، فهذا المفهوم، كما رأينا، يرتبط بجذور ثقافية تقربه من بنية التفكير في العقل العربيّ القائم على تفسير الظواهر بربطها بالأسباب من خلال مبدأ العلية وتفسير الأثر اللاحق بسبب سابق ولهذا السبب نرى أنّ منطلقات شومسكي في تحديد الكثير من مبادئ النظريّة التوليديّة خاصّة ما يتعلّق منها بالأدوار الدلاليّة والأثر الإعرابيّ إنّما تعود إلى استبطان الحدس اللغويّ وإعادة صياغته وفق معادلة منهجيّة طريفة تجمع بين مبدإ العلية في نظام الألسن الساميّة ونزعة الشكلنة في العلوم الحديثة.

وقد لاحظت الباحثة شفيقة العلوي هذا التقارب في استخدام المفهوم عبر ما سمّته بـــ"التبعيّة اللسانيّة" وإن كانت قد جرّدته من مفهومه الثقافيّ الفكري ّوجعلته لسانيّا خالصا فقد رأت أنّ هذا التقارب ناتج عن وجود مبدإ لسانيّ مرتبط بنظريّة العامل ومتداخل معها هو نمط التبعيّة اللسانيّة وفكرته الأساسيّة مبنيّة على "أنّ جميع الألفاظ البشريّة تابعة لما قبلها أو متبوعة (فهذه النظريّة - أي التبعية - هي أقرب بكثير إلى نمط النحاة العرب وخاصّة إلى مفهوم العمل) فالفعل تابع للفاعل، والصفة للموصوف والخبر للمبتدأ وهكذا دواليك. ونظرا إلى أهمية هذا المبدأ، فقد أدخله تشومسكي في نظريّته الجديدة (الربط العاملي) من أجل تقديم تفسير صوريّ رياضي للتراكيب اللغويّة، واستثمره لأجل تجاوز العقبات التي تظهر مع بعض الجمل المتداخلة المركبّة."[1]

وتستدرك الباحثة أنّ ما يفرّق بين المقاربتين في تناول مفهوم العامل من الناحية المنهجيّة هو تركيز شومسكي على الجوانب النحويّة التركيبيّة دون تركيز

[1]– شفيقة العلوي، العامل بين النظريّة الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، ص6.

على دلالته المنطقيّة في حين يتسم النظر النحويّ في التراث النحويّ –وفي النظريّة الخليلية المستحدثة على حد السواء– بتقدير دور العامل الشكليّ والدلاليّ عبر ربط علامات الإعراب بالمعاني الإعرابيّة " فالعامل هو: محور التركيب أي المهيمن (باعتباره نواة الكلام).زيادة على الأصل ذات وظيفة تركيبيّة. العامل سبب الحركة الإعرابيّة (أي هو سبب الآثار الصوتيّة التي تعكس الحالات الإعرابيّة). فهو إذا سبب بناء الكلام، وبدونه لا يكون (أي الكلام) وتنعدم الفائدة."[1]

2–المراوحة بين البعدين الصوري والتجريبي في النحو التوليديّ:

إنّ اعتماد شومسكي في منهجه الصوريّ على الحدس دفعه إلى إصباغ طابع إجرائي على نماذجه النظريّة فالنظريّة اللسانيّة عنده ليست صوريّة خالصة بحساب درجات التجريد في البناء الأكسيومي عند لادريار بل هي تجمع بين استقراء حدس المتكلّم وبناء التمثيل الرمزيّ وقد لاحظ روفري أنّ منوال شومسكي صوريّ لكنه أيضا تجريبي يعتمد على الوقائع لأنه يجمع بين البناء الصوريّ والاكتساب اللغويّ ويظهر ذلك منذ الأعمال الأولى لشومسكي فقد انطلق ببناء مسلّماته في كتاب **البنى التركيبيّة** المؤسّس من طريق استقراء الوقائع اللغويّة ودلالاتها. ولذلك تمثّل دراسة الاكتساب إخراجا للخصائص الطبيعيّة للغات من صيغتها الملتبسة باللغة إلى قواعد صوريّة[2]. ولهذا السبب يرى الباحث دافيد لايتفود أنّ الصوريّة ليست مقصودة لذاتها بل هي ترتبط عند شومسكي بالهدف الاجرائي[3]. ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة النحو التوليديّ نفسه فهو نظام شكليّ يفسّر آليات الذهن في إنشاء الجمل دون أن يمنع ذلك من تجريب الأقوال كما هو الحال في العلوم الطبيعيّة[4]. ولذلك غلبت على اتجّاهات النحو التوليديّ نزعة الوصف الشكليّ للعلاقات بين البنى[5]. ورغم هذا الطابع

[1]– المرجع نفسه، ص8.

[2] - Alain Rouvret, Présentation, Op. Cit, p10.

[3]- Alain Rouvret, Ibid, p5.

[4] - David Lightfoot , Internationnal Encyclopedia of linguistics Vol 2, p17.

[5] - Ibid, p18.

الافتراضيّ للنحو الكونيّ إلاّ أنه يستند إلى أسس تجريبيّة تتأكّد من خلال الدور الذي لعبه الاكتساب عند الطفل في بلورة شومسكي لفرضيّاته[1].

وفي رأينا أنّ المراوحة بين البعدين الصوريّ والتجريبي يعكس خصوصيّة التعامل اللسانيّ النظريّ مع اللغة الطبيعيّة التي لا يمكن أن تدرس بمعزل عن سياقها التواصليّ الطبيعيّ. فالنظريّة اللسانيّة مهما أغرقت في الشكلنة وتزيّت بخصائص الصوريّة الصارمة لا بدّ أن تتحلّى بنوع من الليونة في تعاملها مع الأقوال والوقائع اللغويّة وهذه الميزة مشتقّة من طبيعة المعنى غير القابل للحصر والضبط النهائيّ، بخلاف اللغات الصناعيّة التي تتحدّد معانيها وإشكالها وقدراتها ووظائفها التواصليّة قبليّا بحسب الغاية من إنشائها. إذ تقاس قواعدها في شكل صوريّ على مقاس الدلالات المحدّدة مسبقا.

وبالتأكيد لا بدّ أن تنعكس هذه العلاقة الجدليّة بين الشكلنة والتجريب على طريقة تناول القيد في المدرسة التوليديّة وطرق تمثيل دوره رمزيّا ضمن المعادلات الصوريّة التي صاغ بها التولديّون فرضيّاتهم خاصّة في نظريّة العمل والربط. وقد رصد لايتفود (David Lightfoot) في هذا الخصوص طرق تفاعل النظريّة اللسانيّة عموما مع سمات الأنحاء التوليديّة فلاحظ أنّها تفرض ثلاث خصائص:

أ- الليونة للتأقلم مع الأنحاء الخاصّة (من خلال البارمترات)

ب- الجمع بين أنواع مختلفة من العمليات الحاسوبية المجرّدة المتتابعة

ج- الأنحاء عبارة عن قوالب/نماذج متفاعلة[2]

فإذا كانت الأنحاء الخاصّة تعتمد أساسا على تنظيم الوقائع اللغويّة وتبوبها في شكل مقولات وقواعد عامّة فتكون مفسّرة للأقوال المنجزة فيلعب في ذلك الحدس اللسانيّ الدور الرئيس فلا شكّ أنّ تأقلم النحو التوليديّ معها باعتباره نحوا

---

[1] - Ibid, p19.
[2] - David Lightfoot, Internationnal Encyclopedia of linguistics Vol 2, p20.
[3] - Idem.

يمثّلها لابدّ أن يمرّ عبر التعامل مع تلك المقولات والوقائع واستخراج القوانين الكلّيّة. ولذلك يقترح شومسكي ما يسمّيه روفري تفكيرا منهجيّا منطقيا في بعض الظواهر النحويّة[1] (raisonnement méthodologique) التي تحملها الأنحاء الخاصّة وانطلاقا من ذلك التفكير يقع تفسير ما يحدث في القول من تغيير وما يتسلّط من قيود، ثمّ استخراج تمثيلات رمزيّة لتلك القيود تعبر عنها النظريّات الفرعيّة في منوال العمل والربط عبر صياغتها في مبادئ ومعادلات رمزيّة صياغة رياضيّة. من ذلك ما نجده في نظريّة الربط من استعادة لمفاهيم كلاسيكيّة مثل العائد ووحدة الإحالة ثمّ إصباغ قدر عال من الشكلنة عليها عبر تجريد الظاهرة[2]، فتدرس الوحدات اللسانيّة التي تكون مرتبطة بوحدات أخرى مثل العوائد والمضمرات والعبارات المحيلة ثمّ تجرد هذه الترابط بينها من خلال قيد شكليّ هو علاقة الربط كما في القول (27) حيث يقع تجريد العلاقة بين العائد "نفسه" و"الرجل":

(27) الرجل ظلم نفسه

ثمّ تقع صياغة هذا القيد بالصورة التالية:

– α تربط β فقط إذا: 1) α تتحكم مكونيّا في β 2) α مقرونة بـــ β

إنّ ما يحدّد القيد عند شومسكي حينئذ ليس الجانب الصوريّ الافتراضيّ بل هو الجانب الإجرائي الذي تمثّل القاعدة تجريدا له ولذلك ليست القيود التركيبيّة أوّليات يقع التسليم بها ثمّ يقع اختبار نجاعتها التفسيريّة في التطبيق على الوقائع اللغويّة بل هي عمليّة استقراء للقيود في الكلام المنجز ثمّ إعادة صياغة لتلك القيود في شكل معادلة رمزيّة تتوخّى التعميم لتحقيق غاية النحو الكونيّ في تفسير الظاهرة النحويّة وتعميم ذلك على جميع اللغات. فهل استطاع شومسكي أن يجرّد القيد تماما ويخرجه من بعده الإجرائي؟

[1]- Alain Rouvret, Présentation, p8.
[2]- Alain Rouvret, Ibid, p14.

إنّ ما يدفعنا إلى طرح مثل هذا السؤال هو تأثّر منوال شومسكي بالصعوبات التي تعترض تطبيقه وعدم تحرّجه من اقتراح قواعد جديدة أو تعديل قواعد قديمة. ويدلّ على ذلك التغيير المستمرّ في مناويل شومسكي. ونرى أنّ وعي شومسكي بأهميّة القيود التركيبيّة على مستوى الوقائع اللغويّة دفعه إلى إفراد نظريّات فرعيّة تخصّ كلّ نمط من أنماط القيود المعجميّة والمقوليّة والصوتيّة والمنطقيّة ولكنّ التغيير في حقيقته ليس ناتجا عن تنوّع الوقائع اللغويّة في حدّ ذاتها فخاصّية الإبداع من الخصائص التي لا تنكرها أي لسانيّات وصفيّة أو صوريّة. بل هو في رأينا ناتج عن استثناء سبب هذا التغيّر في الدور المسند للقيد التركيبيّ وهو الدلالة ذلك المكوّن الذي لا يستقيم التركيب إلا به لكنّه ظلّ مع شومسكي لأسباب إبستيمولوجيّة مستثنى من واجهة البناء الصوريّ تاركا المجال لمركزيّة التركيب فكانت النظريّة عند شومسكي تصرّ مع كلّ تغيير في صياغة القيود على أن تكون شكليّة خالصة والحال أنّ سبب عدم استقرارها ناتج عن تهميشها للدلالة واضطلاعها بدور تأويلي.

إنّ نظر النحاة العرب في مسألة القيد يتنزّل ضمن نظريّة العامل الإعرابيّ ذات البعدين الشكليّ والدلاليّ المتلازمين. ومن خلال هذا الإطار النظريّ تبرز ملامح الشكلنة في تناول تأثير قيود التركيب على الإعراب الشكليّ. حيث يقع الانتقال بالجملة من مستواها الإنجازيّ المعجّم إلى مستوى تركيبيّ مغرق في التجريد يمثّله مفهوم الإسناد. غير أنّ هذه البنية الإعرابيّة الشكليّة ليست مقصودة بذاتها بل هي تنشدّ لنزعة دلاليّة تحكم نظريّة العامل عموما.

ومن الملاحظ أنّ تعامل القيد مع هذه البنية الشكليّة المجرّدة يكون بتخصيص العمل الإعرابيّ وتوجيه تأويله دلاليّا سواء في مستوى البنية العميقة للجملة أو من خلال تحقّقها في الإنجاز. ولذلك يبدو لنا هذا التصوّر الشكليّ لتعامل القيد مع الإعراب تصوّرا وظيفيّا لأنّه يعتمد على مفهوم الإعراب الشكليّ

في اتجاه يخدم الإعراب الدلاليّ ويتلازم معه. وبهذا الاعتبار يمكن اعتبار الإعراب شكلا يقيّد الدلالة.

وعلى خلاف ذلك يركّز النحو التوليديّ على الجانب الشكليّ من القيود المتسلّطة على التركيب من خلال افتراض قيود تركيبيّة صوريّة تفسّر المقبوليّة النحويّة للجمل ولا تهتمّ بالمعنى إلا من خلال دور تأويليّ مكمّل للتركيب. ولذلك ركّز شومسكي على استقراء الأقوال المنجزة بدافع البحث عن شروط النحويّة فكان تركيزه على الشكل مؤدّيا إلى استخلاص كيفيّة تسلّط قيود الشكل على الإعراب. ولم يجعل للدلالة أيّ دور تقييديّ خلال توليد الأقوال في جهاز النحو عند المتكلّم–السامع واكتفى بإقحامها في دور تأويليّ مكمّل لشكل التركيب.

الفصل الثالث

تعامل النحاة مع الدلالة في مقاربة قضيّة القيد

تمثّل قضيّة المعنى هاجسا ثابتا في النظريّات النحويّة سواء تعلّق الأمر بالنظريّات الكلّيّة أو بالأنحاء الخاصّة ولذلك تمثّل كيفية مقاربة الدلالة في أي نظريّة نحويّة من المداخل الرئيسية التي تحدّد معالم الدور المسند إلى القيد سواء في النظريّة التوليديّة أو في النظريّة النحويّة العربيّة. غير أنّ هذا الاشتراك في الأهميّة لا يعني بالضرورة تطابقا في هذا الدور فالاختلاف بديهي بين نحو كلّي يريد تحديد القوانين الكلّيّة المفسّرة لجميع اللغات الطبيعيّة ونحو خاصّ يعكس تجربة خاصّة لمتكلمين لهم تجربة ثقافية مخصوصة. ولذلك ينبغي التقيّد في تحديد دور الدلالة في كلا المقاربتين بالوضع الإبستيمولوجي المخصوص لكلّ نظريّة من جهة أسباب نشوئها والمناهج المستخدمة والإضافات النظريّة والحلول المقترحة.

وتبرز أولى الفوارق المنهجيّة بين المقاربتين في اعتبار الدلالة هي المحدد الرئيسيّ للقيود التركيبيّة في نظريّة الإعراب في حين تسند النظريّة التوليديّة دورا ثانويّا لمسألة الدلالة لأسباب سنأتي على ذكرها مهمّشة بذلك مسألة المعنى جاعلة القيود متّصلة بالشكل أساسا ومن المفارقات أنّ هذا الدور كان هامشيا في مكونات النظريّة التوليديّة، لكنّه في المقابل لعب على صعيد السياق التاريخي والإبستيمولوجيّ الدور الرئيسي في تطوير شومسكي لنظريّاته بصفة مستمرّة.

1- تصوّر علاقة القيد بالإعراب الدلاليّ:

منذ الآراء المؤسّسة الأولى لسيبويه تتجه ملامح الشكلنة في تقعيد النحو إلى دور وظيفيّ قوامه تنظيم الدلالة شكليّا عبر وسمها بأمارات تساعد على

التمييز بين المعاني النحويّة في الإعراب. وقد رأينا أنّ علاقة الإسناد تشكّل أقصى درجات تجريد الدلالة في العلاقات النحويّة. ولذلك يمكن أن نلحظ مستويين نظريّين في مقاربة النحاة للقيد: مستوى أقلّ تجريدا وألصق بالإنجاز وبسياق التلفظ يمثّله الإعراب الدلاليّ الشكليّ حيث يلعب التأويل الدلاليّ الدور الرئيسيّ في تحديد معالم القيد. ومستوى ثان ضمن علاقة الإسناد وتكون فيه الدلالة على قدر عال من التجريد فلا ترتبط بالمقام والوقائع اللغويّة.

رأينا في الفقرة السابقة كيف يكون مبدأ الإعراب هو المفسّر للعلاقات التركيبيّة على قدر معلوم من الشكلنة يوظّف لتحديد الجانب الدلاليّ فهو بهذا المعنى إعراب دلاليّ وشكليّ في الآن نفسه، وبذلك تكون الشكلنة وظيفيّة لأنّها عمليّة تجريد للعلاقات التركيبيّة لا يكتمل جانبها النظاميّ إلا باستيفاء التأويل الدلاليّ بما يقتضيه ذلك لتأويل من مراعاة الجوانب المعجمية والمقاميّة عند الإنجاز، فهذه الشكلنة التي يوفّرها الإعراب تخدم أساسا دلالة التركيب. ولاحظنا أنّ الحاجة إلى التجرّد من المقام دعت النحاة إلى الاعتماد على علاقة الإسناد الأكثر تجريدا وتجرّدا من الدلالات المقاميّة. وبالعودة إلى هذين المظهرين نتسائل عن الدور الذي لعبته الدلالة في توجيه تصوّر النحاة للقيد.

إذا نظرنا إلى الجانب الدلاليّ من الإعراب وكيفيّة تدخّله في توجيه نظر النحاة إلى القيد، فيمكن أن ننطلق في ذلك من تساؤل حول علاقة القيد بالدور المركزي للدلالة ضمن مبدأ الإعراب وذلك من عدّة وجوه يمكن صياغتها في سؤالين:

هل إنّ دلالة التركيب هي الفيصل في تحديد كيفية تخصيص القيد لمقصد المتكلّم وتأويل السامع؟ فإنْ كان الأمر قائما على تعاضد بين الشكل النحويّ والدلالة المستفادة فماهو تأثير ذلك التعاضد في تحديد معالم ذلك النظر خصوصا في ظلّ تقديم الجانب الدلاليّ؟

تظهر مركزيّة الدلالة من خلال مفهوم العامل نفسه، فهو أداة نظريّة تفسيريّة تحمل في خصائصها جذورا ثقافيّة وفكريّة. وتكشف هذه المركزيّة أنّ الجهاز التفسيري الذي انتخبه النحاة يقوم على أوّلويّة نظام المعنى على حساب نظامية الشكل اللفظي، ونلاحظ من خلال التعريفات التي أحصاها بن حمزة أنّ كلّ تعريف إمّا أن يقوم على المعنى أو أن يكون للمعنى الدور الرئيسيّ في تحديده. وهذه التعريفات تنحصر في رأيه في أربعة اتجاهات[1]:

1- ما يتقوّم به المعنى المقتضى (الأستراباذي والسيوطي).

2- الأمر الذي يتحقّق به المعنى المقتضي للإعراب (الأستراباذي).

3- موجب لتغير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعاني (الرماني، الأنباري).

4- وجوب كون آخر كلمة على وجه مخصوص (تعريفات الجرجانيّ).

نلاحظ في التعريفات الثلاث الأولى حضور الاعتبار الوظيفيّ في تحديد مفهوم العامل حيث يكون تحديد المعنى هو الغاية بينما يكون العامل أداة للوصول إليه ولذلك يكون المعنى من اقتضاءات الإعراب. أمّا التعريف الأخير الذي نسبه الباحث إلى لجرجاني فرغم ما يبدو في ظاهره من إغفال لجانب المعنى إلا أنّ عودة سريعة للمدخل المعجميّ الذي اقتبس منه هذا لتعريف تكشف أنّه اجتزاء لتعريف أعمّ فقد ذكر الباحث تغيّر أواخر الكلم ولم يراع ما ذكره صاحب التعريفات في السياق ذاته من تفصيل لأنواع العامل حيث يضطلع العامل المعنويّ بآخر تلك الوجوه المخصوصة من الإعراب إذ يعرّفه الجرجانيّ بأنّه "هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب."[2]

إنّ تركيز هذه التعريفات على الجانب الدلاليّ في الإعراب وتهميش الشكل يدلّ على أنّ نظريّة العامل ليست مجرّد محاولة لشكلنة النحو بل هي محاولة

---

[1]-مصطفى بن حمزة،مرجع سابق، ص98.

2- الجرجانيّ، التعريفات، مادة "عامل".

لإصباغ طابع النظام على نظريّة تحمل بعدا فكريّا ثقافيّا يتّصل بفكرة السببيّة ذات الامتداد في علم الكلام والفلسفة وعلوم الدين. وقد درس قريرة علاقة نظريّة الإعراب بمختلف فروع المعرفة في الثقافة العربيّة ضمن ما سمّاه المجاور الثقافي[1]. وإذا كان المعنى بمفهومه الفلسفيّ يحمل طابعا فكريّا ويكون مجال اختلاف وتأويل وتطوّر فمن الملاحظ أنّ مفهوم العامل الحامل للترجمة النحويّة لمادة الفكر لا يستند إلى إجماع بين النحاة بل هو ينفعل بذلك الاختلاف والتباين فقد لاحظ بن حمزة، أنّ "هناك اضطرابا في مفاهيم العامل وتعقيد في موضوعه بين المدارس والنحاة وعند النحويّ الواحد وهذا الاختلاف في التمثّل النظريّ للمفهوم دفعهم إلى الاختلاف أيضا في الجانب الإجرائيّ فبرز تفاوت بين آرائهم النظريّة وصنيعهم في التطبيق"[2]. في المقابل يرى قريرة أنّ عامليّة المتكلّم تحديدا لم تطرح خلافا بين النحاة لنّها خاصيّة من خارج اللغة[3].

فإذا كان للمعنى هذا الدور المهمّ فلا شكّ أنّ القيد عندما يتدخّل يكون اتّصاله بالمعنى عظيما وانفعاله ببنيته أشدّ. وسننطلق في تحديد وجوه الاتّصال بين القيد ومبدأ الإعراب من خلال جملة من التساؤلات التي سنحاول الإجابة عنها وهي تتّصل جميعا بشكل تدخّل القيد في العمل الإعرابيّ وتأثير ذلك في الدلالة النحويّة للتركيب.

نقف في البداية أمام إشكال يتصل بمدى تأثير القيد على العمل الإعرابيّ فهل يسم القيد العمل الإعرابيّ من جهة الشكل أم من جهة الدلالة؟ إذا كان مشغلنا هو تحديد مدى تأثير قضيّة الدلالة في توجيه النظر في مسألة القيد فمن المهمّ أن ننطلق من فرضيّة قوامها أنّ اقتصار تدخّل القيد على توجيه تأثير حركات

---

1 – توفيق قريرة "نظريّة الإعراب العربيّة والتعامل مع بعض الثقافات المجاورة"، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد51، تونس، 2006، ص ص 85-124.

2– بن حمزة، مرجع سابق، ص97.

3– قريرة، المرجع السابق، ص111.

الإعراب وتوزيع المعمولات التي تقع تحت تأثير الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم يدلّ على الطابع الشكليّ لتدخّل القيد، في حين يدلّ امتداد هذا التدخّل إلى دلالة التركيب على أنّ القيد متأثّر بالطابع الشكليّ الدلاليّ للإعراب مع ما يستتبعه ذلك التدخّل من اختلاف التأويل بحسب القصد أو الفهم.

2- تعامل النفي مع التقييد:

نعثر عند عبد القاهر الجرجانيّ على ما يفيدنا في إثبات الفرضيّة الثانية، وهي امتداد تأثّر القيد بالطابع الدلالي والشكليّ للإعراب. فمن خلال حديثه عن تعامل النفي مع القيد التركيبيّ يقررّ مبدأ إعرابيّا عامّا فيقول "ها هنا أصلٌ وهو أَنَّه من حُكمِ النفي إِذا دخلَ على كلامٍ ثمَّ كان في ذلكَ الكلامِ تقييدٌ على وَجْهٍ من الوجوهِ أن يتوجَّه إِلى ذلكَ التقييد وأن يقعَ له خصوصاً."[1]

يدلّ كلام الجرجانيّ على أنّ مسألة القيد ليست هامشيّة بل هي أصل من أصول الإعمال وهي تتعلّق أساسا بمسألة تخصيص الكلام. وقد درس المبخوت هذا التخصيص خاصّة في تعلّقه بالنفي[2]. ويجدر بنا أن نختبر هذا التخصيص هل هو متّصل بالشكل أم بالدلالة أم بها معا؟ إذا كانت عبارة الجرجانيّ تدلّ بداية على التعميم بحيث لا نفهم معنى "تقييد على وجه من الوجوه"؛ هل يتّصل بالعلامات الإعرابيّة أم بالدلالة المستفادة من الخطاب؟ فإنّ الأمثلة التي يوردها لتحليل هذا الحكم العامّ تكشف لنا عن ترجيح فرضيّة أن يكون التقييد حاصلا في المستوى الدلاليّ. وتكشف عن توجّه دلاليّ في تحديد أثر التقييد. فقد استخدم الجرجانيّ في تفسير هذا الأصل منهجا يقارن بين أثر الإعراب في القيد في أمثلة الإثبات وأثره في أمثلة النفي. حيث يكون تعامل النفي مع القيد بحسب دلالته في الإثبات تعاملا دلاليّا لا يتّصل بالضرورة بالأثر الشكليّ لأدوات النفي العاملة، إذ يذكر الجرجانيّ: "تفسيرُ ذلك أنَّك إِذا قلتَ: أتاني القومُ مجتمعين. فقالَ قائلٌ: لم يأتِك

[1]- الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1995، ص216.

[2]- المبخوت، عمل النَّفْي وخصائصه الدَّلاليَّة في العربية، مرجع مذكور.

القومُ مجتمعين. كانَ نفيهُ ذلك متوجِّهاً إِلى الاجتماعِ الذي هو تقييدٌ في الإِتيان دونَ الإِتيان نفسِه حتىّ إِنّه إِنْ أرادَ أنْ ينفيَ الإِتيانَ من أصلهِ كان من سبيلِهِ أن يقولَ: إِنهم لم يأتوكَ أصلاً فما معنى قولِكَ "مجتمعين" هذا مما لا يَشُكُّ فيه عاقلٌ"[1].

(28) لم يأتك القوم مجتمعين.

نلاحظ في المثال (28) الذي ذكره الجرجانيّ أنّ هناك فصلا بين الأثر الإعرابيّ الشكليّ –وقوامه أثر الجزم– والأثر الدلاليّ لنفي حدث الإتيان. فمن الواضح أنّ أثر الجزم لم يتعدّ الفعل (يأت) من خلال ما يطرأ على الفعل الناقص من تغييرات صوتيّة تحذف بمقتضاها لام الفعل حذفا نائبا عن أثر الجزم في ياء الفعل. وهذا ما يقحم عمل "لم" ضمن مفهوم الإعراب الشكليّ. غير أنّ الدلالة المستفادة من المثال المذكور تثبت أنّ مدى الإعراب الدلاليّ أوسع فنفي الإتيان لا يتسلّط على حدث الإتيان في حدّ ذاته بل على تقييد الحدث بالاجتماع.

إنّ الإعراب الدلاليّ بناء على ما تقدّم يحقّق تعاملا مختلفا مع القيد. ومكمن الأهميّة في هذا التعامل في رأينا هو طبيعة القيد الذي يتسلّط على المعنى. فعند الجرجانيّ يتسلّط التقييد على حدث الإتيان من خلال تخصيصه بالاجتماع فطبيعة القيد حينئذ دلاليّة تتّصل بدلالة الحدث وكيفيّة حدوثه على وجه مخصوص يخرج بمقتضاه من الحدوث عموما إلى الحدوث على شاكلة مخصوصة ولذلك يتجاوز تأثير نفي الاتيان في الدلالة مدى الوسم الإعرابيّ للجزم على مستوى الشكل. وهذا الاتساع يتطلّب من السامع أن يقحم عناصر إضافيّة في تأويل المعنى أهمّها سياق التلفّظ. فالقول (لم يأت القوم مجتمعين) قد نفهم منه أكثر من احتمال:

(29) قدم القوم فرادى.

(30) قدم بعض القوم فقط.

(31) لم يأت القوم أصلا.

---

[1] – الجرجاني، المرجع السابق، ص216.

إنّ الجامع بين هذه الأمثلة هو نفي حدوث إتيان القوم على هيئة الاجتماع وما عدى ذلك من هيئات حدوث الإتيان المرتّب فاحتمالات لا يوجد في القول ما ينفيها وإن اعتبر المبخوت دلالة المعيّة هي الأولى بتسلّط النفي لأنّها تمثّل القيد[1]. نخلص من هذا التحليل إلى أنّ الإعراب الشكليّ ينشئ علاقة شكليّة يسند بمقتضاها العامل أثرا إعرابيّا لمعموله، لكنّ هذه العلاقة لا تعكس كامل العلاقات الدلاليّة داخل التركيب. لأنّ الدلالة لا تستقيم بأمارات الإعراب الشكليّة ولا تكتفي بوسم اللفظ إعرابيّا فقط بل هي تستدعي إضافة إلى ذلك تدخّل المقام وقصد المتكلّم وتأويل السامع.

إنّ تعامل القيد مع الإعراب الدلاليّ يستند حسب الجرجانيّ إلى ضوابط تركيبيّة قوامها التدرّج في التخصيص، فحين يكون التركيب عامّا خاليا من كلّ تقييد مثل قولنا (أتى القوم) فذلك يستوجب عند دخول النفي أن تتسلّط دلالة النفي على كامل التركيب فيكون المعنى نفي الإتيان من القوم على الإطلاق. فإذا دخل قيد أوّل على نحو ما يبيّنه التحليل السابق تتسلّط دلالة نفي الإتيان على ذلك التقييد فإذا ازداد القول تخصيصا بدخول قيد ثان في مثل قولنا (أتى القوم مجتمعين كلّهم) يزداد القول تخصيصا ويتسلّط النفي عند دخوله على آخر تقييد فيكون النفي لاجتماع الناس كلّهم عند الإتيان مع احتمال أن يجتمع بعضهم عند الاتيان. ذلك ما نفهمه من كلام الجرجانيّ عن تسلّط دلالة النفي على التأكيد حيث يضيف: "وإذا كانَ هذا حكمَ النفي إذا دخلَ على كلامٍ فيه تقييدٌ فإنَّ التأكيدَ ضربٌ منَ التقييد فَمتى نفيتَ كلاماً فيه تأكيدٌ فإنَّ نفيكَ ذلكَ يتوجَّه إلى التأكيدِ خصوصاً ويقعُ له فإذا قلتَ: لم أرَ القومَ كلَّهم أَوْ لَمْ يأتِني القومُ كلُّهم أو لم يأتِني كلُّ القومِ أو لم أرَ كلَّ القومِ كنتَ عمدتَ بنفيكَ إلى معنى " كلّ " خاصّة وكانَ حكمُه حكمَ " مجتمعين " في قولِكَ: لم يأتِني القومُ مجتمعين"[2].

1– المبخوت، عمل النَّفْي وخصائصه الدَّلاليَّة في العربية، ص517.

2– الجرجانيّ، المرجع نفسه.

وبحسب التحليل الذي يقدمه الجرجانيّ لطريقة تعامل القيد مع النفي يمكن أن نفهم أنّ تعامل القيد مع الإعراب الدلاليّ يستند إلى قاعدة دلاليّة عامّة قوامها أن يتسلّط العامل الدلاليّ على آخر قيد يخصّص القول وكلّما كان القيد أكثر دقّة في التخصيص كان الأثر الدلاليّ متوجّها إليه. ويمكن أن نخلص من تحليل الجرجانيّ إلى وجود عدّة مظاهر للإعراب تتحكّم في توجيه تعامل القيد مع دلالة التركيب، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- إنّ الإعراب الشكليّ الذي يناسب بنية تركيبيّة قوامها العامل المتعلّق بمعمول أو معمولات وفق مبدأ الوسم بالحركات الظاهرة أو المقدّرة أو ما ينوب عنها، أقلّ تأثيرا في القيد من مجال تأثير الإعراب الدلاليّ.
- إنّ حاجة الإعراب الدلاليّ إلى المقام والتأويل تنبع من عدم تقيّده بنظام العمل الإعرابيّ الشكليّ. فهما غير متطابقين بالضرورة.
- الإعراب الدلاليّ يتسلّط على آخر تقييد يطرأ على التركيب ففي التركيب الواحد قد نجد أكثر من قيد يخصّص الدلالة ولذلك يقع التأثير على الجزء التركيبيّ الذي يزيد في حصر الدلالة وتأويلها.
- هناك فصل بين الإعراب الشكليّ والإعراب الدلاليّ ليس من جهة إعمال العامل بل من جهة تعامل القيد مع العنصر التركيبيّ العامل في الجملة مثل (الفعل) أو (المبتدأ).

ولذلك انصبّ اهتمام النحاة على دور القيد في توجيه الدلالة المقصودة من القول وهذا ما يؤكّد أهميّة الجانب الدلاليّ من الإعراب عكس ما يذهب إليه الوعر حيث يرى "أنّ الأدوار الدلاليّة والوظيفيّة التي تظهرها هذه التراكيب لم يناقشها النحويّون العرب مناقشة مستفيضة وذلك لأنّهم مهتمّون خصوصا بالتحليل النحويّ البنيويّ الشكليّ للغة العربيّة"[1]. فكلام الجرجانيّ يثبت أنّ القيمة الحقيقيّة توجّه للإعراب الدلاليّ وترجيح إمكانات الفهم بحسب تضافر الإعراب الشكليّ

[1]– مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، ص43.

ومقصد المتكلّم وتأويل السامع للقول فلا تكون بنية الجملة مستقرّة وفق بنية شكليّة صارمة ولها تأويل نهائيّ قبل تفاعل هذه المعطيات جميعا.

هذه المعطيات يمكن أن تفيدنا في تقرير استقلال الإعراب الشكليّ عن الإعراب الدلاليّ في النظام النحويّ للغة العربيّة مع أسبقيّة الإعراب الدلاليّ. وهذا التمييز ربّما ناسب فصل شومسكي بين المقاربات النظريّة الدلاليّة والشكليّة كالأدوار الدلاليّة والربط الإحالي والعمل والحالات الإعرابيّة. وللأسباب الإبستيمولوجيّة التي أتينا على ذكرها ركّز شومسكي على الجانب الشكليّ في نحوه الكلّي واهتمّ النحاة بدلالة التركيب في نحو العربيّة الخاصّ. ولعلّ هذا الاهتمام بالجانب الدلاليّ والتداوليّ في تراكيب العربيّة هو الذي جعل تجريد القيد وتناوله بمعزل عن الدلالات المقاميّة في مستوى نظريّ أكثر تجريدا من الإعراب هو علاقة الإسناد.

3- مظاهر من تخصيص القيد لعلاقة الإسناد:

إذا كانت دلالة القيد في علاقتها بالإعراب تتحدّد من خلال الارتباط بسياق التأويل بما يحمله من مقاصد المتكلّم المحتملة وفهم السامع الممكن فإنّ تجريد بنية الجملة إلى مستوى الإسناد يجرّد التأويل الدلاليّ من معطيات ذلك المقام ويجعله أقرب للعلاقة الذهنيّة المجرّدة. وليس الإيغال في تجريد العلاقات النحويّة سببا في حدّ ذاته في انتقال معالجة القيد عند النحاة من مستوى الإعراب إلى مستوى الإسناد، بل هناك سبب متّصل بطبيعة الإسناد في حدّ ذاته فهو أقرب إلى العلاقة المستمّدة من المنطق الطبيعيّ للغة لأنّه يترجم دلالة متّصلة بالمنطق الطبيعيّ للغات. وتناسب هذه العلاقة في اصطلاحات المنطقيين نسبة المحمول إلى الموضوع حيث يكون المحمول بمثابة الحقيقة الصادقة في الذهن التي يُحكَم بها على حقيقة صادقة أخرى هي الموضوع[1] المنسوب إليها. وهذان العنصران في علاقة الإسناد تُترجم النسبة بينهما في اللغة من خلال الألفاظ المركبة وإذا كان

[1]- ابن سهلان، البصائر النصيريّة في علم المنطق، طبعة مصر، 1898، ص35.

التركيب في حدّ ذاته شكلا من إشكال التقييد في اصطلاحات المنطقيين[1]، فإنّ الإشكال الذي يطرح هو في طبيعة الإسناد هل هو بين الألفاظ أم بين معانيها المحمولة والموضوعة؟ الأرجح في رأينا أن تكون المعاني منتظمة على أساس منطق دلاليّ طبيعيّ. فما هي ملامح هذا الانتظام؟

نقصد بالمنطق الدلاليّ الطبيعيّ العلاقات المنطقيّة التي يلتقطها النحو من اللسان الطبيعيّ مستثنين بذلك الدلالات الصناعيّة التي يستنبطها العلم بناء على منطق صوريّ افتراضيّ. وبالنظر في المنطق الطبيعيّ لعلاقة الإسناد وطريقة تعامل القيد معها نلاحظ أنّ الإسناد قائم على أساس دلاليّ بسيط قوامه النسبة بين الشيئين في التصور العقلي. فكلّ موضوع لا بدّ له من محمول يصفه وهذا الترابط الدلاليّ بين العنصرين يحدث في الذهن وفق علاقة منطقية بديهيّة التقطها الإسترباذي معتبرا أنّ اللفظ الثاني يكون بمثابة "الحكم" على اللفظ الأوّل ويكون الإسناد هو "الرابطة" بينهما، "ولا بد له من طرفين: مسند، ومسند إليه"[2]. أمّا ما يؤسس للبعد الطبيعي لعلاقة النسبة تلك فهو استناد دلالتها إلى العقل الطبيعي لا إلى اصطلاحات اللغة فقد ذكر السكّاكي شرط القصد لإثبات حقيقة واقعة فعلا في ذهن المتكلّم على سبيل الصدق نافيا أن تتعلّق بمواضعات اللغة إذ يقول "وسمى الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل دون الوضع لأن إسناد الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا يصير ضرب خبراً عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له"[3]. ويؤكد هذا التحليل أنّ الإسناد علاقة ذهنيّة مجرّدة أشبه بالبنية العميقة الأولى السابقة للعلاقات لتركيبيّة في الكلام. وهي متجرّدة من مبادئ الإعراب لأنّها سابقة عليها. فلا تحتاج إلى ما يحتاجه الإعراب من سياق وقصد للمتكلّم واحتمالات تأويل عند السامع. فكيف تحصل هذه النسبة بالتجرّد من العوامل الإعرابيّة؟

يشير السكّاكي إلى أنّ علاقة الإسناد مقصودة لذاتها فهي تُجرّد من العوامل

1- المرجع نفسه، ص99.

2- الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص238.

3- السكاكي، المفتاح، ص8.

اللفظيّة لأنّها لا تنتمي للمستويات الإنجازيّة في الكلام ومن شأن التجريد أن ينزع إلى التبسيط والتخلّي عن كلّ ما يمتّ لمادة الشكل بصلة وبما أنّ الإعراب يحمل وجها صوتيّا متّصلا بالكلام فإنّ درجة تجريده تبدو أقلّ من الإسناد ولا تلبّي رغبة النحويّ في البحث عن الأبنية الأبسط المفسّرة لمنطق النحو، ذلك ما نفهمه من كلام السكّاكي فهو يرى أنّ الحديث عن الابتداء الذي يناسب العامل المعنويّ إنّما هو تجريد للعوامل اللفظيّة حتّى تبدو علاقة الإسناد خالصة للفكر والذهن من كلّ أثر إنجازيّ ولذلك فسّر الابتداء بأنّه "تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لأجل الإسناد كنحو زيد منطلق وحسبك عمرو وهل أحد قائم ويسمى المسند إليه مبتدأ والمسند خبرا"[1]. فإذا كانت علاقة الإسناد ترتقي بالتفكير النحويّ إلى درجة أعلى من التجريد فكيف سيكون تعامل القيد معها من الناحية الدلاليّة؟

بناء على التحليل السابق من المفترض أن يتبع مفهوم القيد الإسناد في سمة التجريد فيكون متّصلا بالدلالة الحاصلة في الذهن خالصا من كلّ أثر إنجازيّ، ذلك ما يؤكّده نظر النحاة في تعامل القيد مع الإسناد حيث نخلص من آرئهم إلى وجود تعامل بين القيد والإسناد في مستويين:

أمّا المستوى الأوّل فمبدئيّ قوامه اعتبار كلّ إسناد قيدا في حدّ ذاته فالإسناد لا يعني مجموع المعاني المستفادة من الألفاظ بل هو تقييد لكلّ معنى بالآخر على نحو يكون فيه تخصيصا لعناصر الإسناد من جهة الدلالة. وهذا الاعتبار ينبني على اعتبار الألفاظ مطلقة في الأصل وكلّ ترابط بينها يمثّل تخصيصا على وجه تقييد الألفاظ بدلالة محددة. إذ يؤكّد السكّاكي أنّ ما يقتضي إثبات المسند إليه وإخراجه عمّا يسمّيه عموميّة النسبة هو المسند الذي يلائم الخبر أو الفعل في الجملة ويكون بذلك المراد هو "تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار"[2]. فالمهمّ في هذه العلاقة النحويّة الموغلة في التجريد هو وجود نسبة على الإطلاق بين شيئين يناسبان في المستوى الإنجازي من النحو اسما مبتدأ واسما خبرا أو فعلا واسما فاعلا.

---

[1]- السكّاكيّ، المرجع نفسه، ص58.

[2]- المرجع نفسه، ص77.

إنّ ما يدلّ على هذا الاعتبار المبدئيّ لمفهوم القيد على أنّه كلّ ترابط بين لفظين في الإنجاز أو ترابط تصوّرين في الذهن هو استخدام هذا المصطلح في وصف دلالة الألفاظ في المعجم وفي وصف الاستعارة والكناية[1] في البلاغة. فكلّ كلام سواء تعلّق بالمعجم أو بالنحو أو بالبلاغة إنّما هو بصفة مبدئيّة قيد ولذلك يعتبر النحاة كلّ لفظ يدخل في بنية نحويّة قيدا يزيد في تخصيص الدلالة، لأنّ كلّ كلام الأصل فيه بصفة مبدئيّة أن يكون مطلقا عامّ الدلالة لأنّ "ترك القيد دليل في العرف على الإطلاق"[2] .

أمّا المستوى الثاني من تعامل القيد مع علاقة الإسناد فموضعه ما يضاف لطرفي الإسناد من تخصيص يزيد في تقييد الدلالة فكلّ إضافة للإسناد هي تقييد للدلالة وهو ما يناسب في المستوى الإنجازي مفهوم الفضلة. وإذا كانت بنية الإسناد في حدّ ذاتها قائمة على تقييد المسند للمسند إليه فإنّ ما يضاف إليهما درجة أكثر تخصيصا في المعنى هو تقييد تلك العلاقة الذهنيّة بموضوعات تزيد من حصر الدلالة وتقييدها. ويرى السكّاكي أنّ علاقة الإسناد تتسم بالعموم وهذه الصفة تجعل المعنى مبهما ولذلك تضطلع العناصر الإضافية بمهمّة رفع اللبس والخروج من التعميم إلى التخصيص أو ما يسمّيه "رفع الإبهام في الإسناد أو في أحد طرفيه بالنص على ما يراد هناك من بين ما يحتمل كنحو طاب زيد نفسا وامتلأ الإناء ماء"[3]. فالإسناد عند السكّاكي يكون عامّا محتملا لأكثر من تخصيص فيأتي القيد ليَنُصّ على الاحتمال المقصود.

وهذا الدور الذي يلعبه القيد في مستوى الفضلة إنّما هو زيادة على الفائدة الحاصلة في الإسناد ولذلك يسمّيه السكّاكي "تربية الفائدة" فالمفعول المطلق أو الحال أو التمييز إنّما هي فوائد إضافيّة يأتي بها القيد لتخصيص الإسناد إذ يذكر السكّاكي أنّ: "الحالة المقتضية لتقييده هي إذا كان المراد تربية الفائدة كمّا إذا قيدته بشيء مما يتّصل به من نحو المصدر كنحو ضربت ضربا شديدا أو ظرف

1- السكّاكيّ، المرجع نفسه، ص158-159.

2- القزويني، الإيضاح، ص50.

3- السكاكي، المرجع السابق، ص40.

الزمان كنحو ضربت يوم الجمعة أو ظرف المكان كنحو ضربت أمامك أو السبب الحامل كنحو ضربت تأديبا وفررت جبنا أو المفعول به بدون حرف كنحو ضربت أو بحرف كنحو ضربت بالسوط أو ما ضربت إلا أو المفعول معه كنحو جلست والسارية أو الحال كنحو جاء راكباً أو التمييز كنحو طاب زيد نفسا أو الشرط كنحو يضرب زيد أن ضرب عمرو أو أن ضرب عمرو يضرب زيد أخرت أو قدمت فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا"[1]. فهذه التخصيصات جميعا تزيد من فائدة الكلام والمقصود بالفائدة هو المعنى الحاصل في الذهن مجرّدا عن اللفظ. ولذلك يفهم القيد في مستوى الإسناد على أساس أنّه حاصل في المعنى الجزئيّ المخصوص وفق القاعدة التي تعتبر كلّ معنى عامّا مطلقا ما لم يدخل عليه معنى جزئيّ يخصّصه.

ويضرب السكاكي لذلك مثلا في تخصيص معنى الجنس العامّ بمعنى أقلّ عموميّة منه مثل الجمع حيث يقول: "والجمع ثان للجنس من حيث أن الجمعية قيد للجنس ووجود الشيء من حيث هو مطلقا قبل وجوده من حيث هو مقيدا في باب الاعتبار"[2]. التقييد إذن عمليّة ذهنيّة يخرج بمقتضاها المعنى من العموم إلى الخصوص وهي تقوم على قاعدتين دلاليّتين: أوّلاهما أنّ كلّ معنى عامّ في التركيب يمكن تخصيصه بزيادة تكون بعبارة السكاكي "تربية للفائدة" وزيادة في المعنى. والقاعدة الثانية هي أنّ القيود تؤخذ في الاعتبار ابتداء من آخر زيادة لفظيّة طرأت على الكلام وقد اقترح السكّاكي لهذه القاعدة الأخيرة منهجا يقوم على قياس المعنى في التراكيب المثبتة بحسب المعنى في التركيب نفسه وقد دخل عليه النفي، فالنفي يتسلّط على آخر فائدة أُضيفت للإسناد الرئيسيّ ففي قولنا:

(32) رأيت الناس في الساحة وهم يصرخون.

يكون القيد هو الحال (وهم يصرخون) لأنّه يمثّل آخر فائدة أضيفت للإسناد الرئيسيّ وهذا المنهج التقديري يقتضي أن يكون كلّ إسناد تأتي بعده فضلة حاملا لأكثر من قيد على أن ترتّب تلك القيود في الاعتبار بحسب آخر قيد. ذلك ما نفهمه

---

[1]- المرجع نفسه، ص91.

[2]- المرجع نفسه، ص64.

من كلام السكّاكي إذ يقول: "وإذا عرفت هذا في النفي والاستثناء فاعرفه بعينه في إنما لا تصنع شيئاً غير ما أذكره لك وامض في الحكم غير مدافع، نزل القيد الأخير من الكلام الواقع بعد إنما منزلة المستثنى فقدر نحو: إنما يضرب زيد تقدير ما يضرب إلا زيد ونحو إنما يضرب زيد عمراً يوم الجمعة تقدير ما يضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة"[1].

إنّ هذا المنهج يعني أنّ القيد ليس مسألة فرعيّة في تتبّع معاني التركيب النحويّ بل هو جوهر التأويل الدلاليّ وبهذا الاعتبار يمكن أن نأخذ تعريف السكّاكي لعلم المعانيّ بأنّه "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان"[2] فالفائدة من التركيب تكون عامّة ما لم يشتغل النحويّ بمراعاة "خواصّ تراكيب الكلام"[3].

وهكذا يكون القيد هو الآليّة الأولى في تخصيص المعنى وهو الذي يسبق إلى الفهم ومن بعده يتدخّل سياق التلفّظ فيزيد المعنى لطفا ولذلك يميّز السكّاكي بين "تربية الفائدة" التي تحصل بالقيد و"الإفادة اللطيفة" التي تحصل باستخدام التركيب في سياق محدّد فالأولى تخصيص للإسناد بفائدة تحصل بالفهم الأوّل للتركيب قبل تدخّل المقام والثانية زيادة في التخصيص للإسناد وقيوده من خلال سياق محدّد ذلك ما يحدّده السكّاكي أساسا منهجيّا في علم المعاني لضمان فهم سليم إذ يقول: "أعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق على فهمك من تركيب إن منطلق إذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من أن يكون مقصودا به نفي الشك أو رد الإنكار أو من تركيب زيد منطلق من أنه يلزم مجرّد القصد على الإخبار أو من نحو منطلق بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مقامها"[4]. وبذلك يكون تخصيص القيد للدلالة سابقا في الاعتبار لتخصيص المقام.

1- المرجع نفسه، ص134.
2- المرجع نفسه، ص70.
3- المرجع نفسه.
4- المرجع نفسه.

الفصل الرابع

القيد وتهميش المكوّن الدلاليّ في النحو التوليديّ

لم تحتل الدلالة موقعا بارزا في البناء النظريّ للنحو التوليديّ منذ نشأته بل كانت محلّ تهميش لأسباب تتّصل بالظروف الإبستيمولوجية الحافة بنشأة النظريّة ولم تُقحم الدلالة إلا لتقوم بدور ثانويّ مكمّل للتركيب بعد نقاش مستفيض واعتراضات متكررة، في المقابل كان الاهتمام المنصبّ على التركيب وطرق انتظامه في مختلف المستويات اللغويّة من وجهة نظر شكليّة السمة الأبرز في النظريّة، وقد تأثّرت مقاربة التوليديّين للقيد التركيبيّ بهذه السمة المنهجيّة في النحو التوليديّ.

1ـ التفاوت بين المكونيّن التركيبيّ والدلاليّ في النحو التوليديّ:

لا يمكن أن يستقيم فهمنا لطبيعة الأدوار التي أسندت إلى القيد في علاقته بالدلالة ما لم نراع ما يوجد من تفاوت بين المكونيّن التركيبيّ والدلاليّ. ولم يكن هذا التهميش للدلالة نتيجة عرضيّة للتركيز على الشكل في النحو بل كان اختيارا منهجيّا مبدئيّا عند شومسكي حيث خصّص منذ آرائه الأولى في كتاب "**البنى التركيبيّة**" (1957) فصلا يتناول هذه القضيّة عنونه بـــ "النحو والدلالة"[1]، وفيه فصّل القول في الأسباب المنهجيّة التي تجعل من بناء النظريّة على أسس دلاليّة أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد فضلا عن عدم مناسبته لروح البساطة والوضوح التي ينبغي أن تطبع العلم اللسانيّ.

ويشير شومسكي في هذا الخصوص إلى أنّ نجاعة أيّ نحو تقوم أساسا على حسن استقراء المعطيات اللسانيّة ثمّ استنتاج قوانينها العامّة التي تتّسم

[1]- Chomsky, Syntactic Structures, La Haye, 1957 ; trd. fr. Structures syntaxiques, Paris, Le Seuil, 1969.

بتجريد صياغتها في شكل فرضيّات، وانطلاقا من ذلك يحدد اللسانيّ جملة من المقاييس المنهجيّة التي تضبط النحو وتحدد صيغته الأنسب لدراسة انتظام اللغة[1]، وهي تتعلّق أساسا بشروط المقبوليّة النحويّة للجمل والقدرة على التعميم للخروج من مستوى المعطيات اللسانيّة التجريبيّة إلى مستوى القوانين الكلّيّة العامّة[2].

وقد لاحظ شومسكي أنّ المسألة الدلاليّة تطرح في هذا السياق المنهجيّ بشكل مغلوط فكثيرا من المقاربات التي تناولت علاقة النحو بالدلالة ظلّت تطرح سؤالا غير مناسب لتحديد جوهر القضيّة حيث تتساءل:كيف يمكن للسانيّ أن ينشئ نحوا دون الرجوع إلى المعنى[3]. ووجه الخطأ حسب شومسكي لا يكمن في السعي إلى استثناء الدلالة بل في إقحام مشكل الدلالة في اهتمام النحويّ أصلا، فليس من المناسب أن نبني نحوا على مقاس غياب الدلالة أو حضورها لأنّ الاهتمام بها هو شكل من إشكال الحدس بالمعنى وذلك هو أضعف الحلقات وأوهنها التي تحول دون دراسة جدّية للشكل اللغويّ. في المقابل يرى شومسكي أنّ السؤال الجوهريّ الذي ينبغي أن يهتمّ به اللسانيّ هو: كيف يمكن أن ننشئ نحوا؟[4]

وبقدر ما تكشف صيغة السؤال استثناء قضيّة الدلالة من الاهتمام فإنّها تكشف في الآن نفسه الاتجاه الشكليّ للنحو التوليديّ فمصطلح نحو الذي ورد في السؤال السابق كثيرا ما يستخدمه شومسكي في الفصل نفسه مرادفا لمفهوم الشكل[5]. فإذا أعدنا صياغة السؤال فإنّ اهتمام اللسانيّ يصبح منصبّا على كيفيّة إنشاء الشكل النحويّ. وبذلك يكون مشروع اللسانيّات التوليديّة هو البحث في الآليّات النحويّة التي تنظّم الشكل النحويّ وتقيّده بقواعد تتّسم بالتجريد والتعميم وفق مقتضيات المنهج الصوريّ. وانطلاقا من هذا الهدف يكون اشتغال اللسانيّ

---

1 - Chomsky, Ibid, p55.
2- Chomsky, Ibid, p56.
3 -Ibid, p102.
4 -Ibid, p103.
5 -Idem.

بالموضوع الأكثر تعبيرا عن نظام الشكل في اللغة وهو التركيب وهو ما يسمّيه شومسكي بـــ"الحدس بالشكل اللغويّ"[1] وهذا ما يؤسس مقابلة مفهوميّة مع "الحدس بالمعنى" التي يُعتبر اهتمام النحويّ بها –حسب شومسكي– أشبه بالمشي على أرض خطرة[2].

2 – أثر مركزيّة التركيب في مقاربة القيود الشكليّة في النحو التوليديّ:

إنّ هندسة النحو التوليديّ تقوم على دور مركزيّ للقيود. وقد لاحظ الباحث يابو (Bogny Yapo) أن مفهوم النحو عند شومسكي شديد الاتّصال بمسألة القيد فالعناصر داخل النحو لا تترابط دون نظام بل وفق جملة من القيود المعدودة التي تتسم بطابع كونيّ وهذه القيود هي التي تكوّن النحو التوليديّ. وإذا كانت هذه القيود تختلف في الانطباق من لغة إلى أخرى حيث يركّز كلّ نحو خاصّ على عدد مخصوص من القيود فإنّ كلّ نحو لا يخرج عن جملة تلك القيود الشكليّة الكونيّة التي يضطلع النحو التوليديّ بحصرها وصياغتها[3]. فلا يمكن لمقاربة القيد تبعا لهذا الاختيار المبدئيّ إلا أن تكون شكليّة.

في المقابل وضّح شومسكي خطأ الاعتماد على المعنى وضرورة بناء القيود النحويّة على أسس شكليّة واستدلّ على ذلك بخطأ تأسيس القواعد الصوتميّة على أساس دلاليّ، فعند توزيع العناصر الصرفية على المحلات الإعرابيّة يكتفي النحويّ بجمع حصيلة معاني الكلمات في المعجم فما يهمّه أساسا هو موقع الكلمة داخل تركيب الجملة وأمّا معانيها فذلك ما يحدّده المعجم قبل دخول الكلمات في التركيب النحويّ وبذلك يقتصر اهتمامه على مفاهيم نحويّة شكليّة مثل الفاعل والمفعول[4]. ويستحضر شومسكي في هذا السياق اعتراضات منهجيّة ممكنة ويقوم بنقاشها وفق هذا المبدأ فقد يُعترض عليه بالقول إنّ الوحدة

---

[1] -Idem.
[2] -Chomsky, Op. Cit., p102.
[3] -Yapo Bogny, Op. Cit., p1.
[4] -Chomsky, Op. Cit., pp113-114.

المعجميّة الواحدة تحمل جملة من المعاني المتباعدة أحيانا ولا بدّ من تحديد المعنى المقصود منها عند دخولها في التركيب فكلمة مثل "عين" في قولنا:

(33) رصدت العين.

قد تعني تحديد الشخص الجاسوس وقد تعني العثور على منبع الماء وقد تعني تحديد عضو الإبصار في الجسم. وهذا ما يشكّل قيدا من خارج النحو يتصل بترابط المقام مع المعنى ويردّ شومسكي على هذا الاعتراض بالقول إنّ مجرّد دخول العنصر المعجميّ في التركيب وتوزيع مختلف العناصر الصرفيّة على المحلات الإعرابيّة يقتضي عمليّة تضييق من احتمالات المدلول في العنصر المعجميّ فبمجرّد دخول العنصر المعجميّ داخل التركيب تنطبق القيود الانتقائية الدلاليّة بالتوازي مع القيود الانتقائية المقولية فتكون الكلمة محقّقة لشروط المقبولية الدلاليّة والنحويّة. وبما أنّ الدلالة لا تشكّل عائقا أمام مقبوليّة الجملة أو نحويّتها فمن الملائم التركيز على الدراسة النحويّة الشكليّة للعناصر الصرفية والصوتيّة بدل الاهتمام بسماتها الدلاليّة[1] فالمفاهيم الشكليّة مثل الثنائيّة توفّر قدرا مهمّا من البساطة والإجرائيّة لا نجدها في المفاهيم الدلاليّة التي غالبا ما تنزع إلى التعقيد والغموض[2].

وقد ظهر هذا التهميش لدور الدلالة في صياغة القيود النحويّة على امتداد مراحل تطور النحو التوليديّ فمنذ البداية ينظّم شومسكي قيود النحو ضمن بنية ثلاثيّة تلخّص المقترحات النظريّة لتفسير نحويّة الجمل وآليّة توليدها حيث تتضافر ثلاثة مكوّنات أساسيّة، هي المكوّن التركيبيّ الذي تترجمه سلسلة من القواعد ومكوّن صوتي وصرفي يفصّل الصرافم إلى سلسلة من الصواتم، ويربط بين المكونيّن المكوّن التحويلي وهو عبارة عن سلسلة من القواعد التحويليّة تضمن انطباق القواعد الصرفية والصوتيّة على الجمل بعد تولّد بنيتها التركيبيّة في المكوّن الأوّل.[3]

---

1 -Ibid, p115.
2 -Ibid, p107.
3 -Ibid, 118.

ومن الواضح أنّ شومسكي أسقط تماما المكوّن الدلاليّ في منوال "البنى التركيبيّة" (1957) ولم يسند له أيّ دور فكان مقترحه الأوّل نحويّا تركيبيّا خالصا[1]. لذلك اهتمّ النحو التوليديّ منذ البداية بإنشاء منوال يفسّر القيود الشكليّة المفترضة المتسلّطة على التركيب النحويّ انطلاقا من استقراء الأقوال المنجزة. ولذلك طرح شومسكي من البداية قضيّة "النحويّة" (grammaticalité) في الأقوال المنجزة ومقياسها الصحّة النحويّة لبنية الجملة وسلامتها التركيبيّة عند تولّدها في مستوى القدرة مشيرا إلى أنّ هدف النحويّ هو تحديد القواعد التي بها تكون الجمل صحيحة نحويّا بصرف النظر عن الجانب الدلاليّ في القول. يمكننا مثلا أن نفهم قولا رغم عدم مقبوليّته نحويّا وقد نصوغ قولا تامّ الشروط التركيبيّة، لكنّه بلا فائدة دلاليّة رغم مقبوليّته النحويّة[2]. ففي قولنا:

(34) الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بقوّة.[3]

ففي هذا القول لا توجد دلالة واضحة اعتبارا للتناقض المعجميّ وعدم التناسب بين الألفاظ من الناحية الدلاليّة لكنّ القول يبدو سليما من الناحية النحويّة ولذلك يكون اهتمام النحويّ منصبّا على تحديد الآليّات المفسّرة لتوليد الجمل الصحيحة نحويّا[4].

لقد أدّى هذا الإسقاط للمكوّن الدلاليّ إلى اعتراضات كثيرة من داخل النظريّة التوليديّة نفسها فقد انبرى كلّ من كاتز (katz) وبسطل (Postal) إلى اقتراح مشروع اندماج الوصف النحويّ الشكليّ مع الوصف الدلاليّ ضمن نظريّة واحدة يمكن تسميتها بـــ"الوصف اللسانيّ" (Linguistic Descreption)[6]. وهي

---

[1]– مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، ص52.

[2] -Chomsky, Théorie du gouvernement et du liage, p17.

[3]– المثال من اقتراح شمسكي، Op. Cit, p21.

[4] - Idem.

[5] - Idem.

[6]– سُمّي الكتاب بنفس الاسم: "نظرية مدمجة في الوصف اللسانيّ" وعنوانه الأصليّ:
An integrated theory of linguistic descreptions, Cambridge, Mass., MIT Press, 1964.

تجمع بين آليات النحو التوليديّ ومفهوم الدلالة كما اقترحه كاتز وفودور[1] (Fodor)، معتبرين أنّ ذلك كفيل بالإجابة عن الأسئلة التي تطرحها دراسة اللغات الطبيعيّة من جهتي النحو والدلالة[2].

غير أنّ الناظر في مشروع الباحثين التوليديّين سرعان ما يكتشف انشداد المشروع للروح المنهجيّة التي طبعت رأي شومسكي الأوّل إذ لم يخرج تعريفهم للمكوّن النحويّ عن تلك الحدود التي رسمها شومسكي التي تجعل النحو "نظاما من القواعد ترصد البنى الشكليّة المجرّدة المفسرة للأقوال ضمن لغة طبيعيّة"[3]. وإذا كانت نظريّة الباحثَيْن في وصف اللغة الطبيعيّة تقوم على إدماج المكونيّن النحويّ والدلاليّ فإنّ المكوّن الأخير لا يخرج عن الصياغة الشكليّة التي تحصر دوره في تأويل المكوّن النحويّ عبر إسناد تأويل للجملة بعد اكتمالها نحويّا حيث يعرّف بأنّه آليّة إسقاط بمقتضاها تتسلّط جملة من القواعد على الجملة في مستويين: أوّلهما المعجم الذي يسند معنى لكلّ وحدة معجميّة وثانيهما عدد محدود من قواعد الإسقاط، ومن خلال هذين المستويين يقع التأويل الدلاليّ للمكوّن النحويّ بعد اكتمال تولّده[4].

نلاحظ حينئذ أنّ الاعتراف بالمكوّن الدلاليّ في مشروع إدماج الدلالة في النحو مع كاتز وبسطل تجاوز إسقاط المكوّن الدلاليّ لكنّه لم يرتق إلى حدّ إسناد دور رئيسيّ له. ولذلك ظلّت قيود النحو شكليّة بالأساس، وحافظت الدلالة على مكانها الخلفيّ في التوجّه النظريّ التوليديّ. فقد تواصل تهميش المكوّن الدلاليّ في نماذج شومسكي اللاحقة فبعد تأثّره بآراء كاتز وبسطل وفودور اعترف بالمكوّن الدلاليّ في نماذجه اللاحقة لكنّه لم يتجاوز الدور التأويلي الذي اقترحه كلّ من كاتز وبسطل. ففي النظريّة النموذجيّة كان المكوّن الدلاليّ مضطلعا

---

[1]- Katz & Fodor, The structure of a semantic Theory, Langague, N 39, 1963, pp. 170-210.

[2]–Katz & Postal, An integrated theory of linguistic descreptions, Cambridge, Mass., MIT Press, 1964, Préface, p XI.

[3] -Ibid, p6.

[4] -Ibid, p12.

بالتأويل في مستوى البنية العميقة ونلاحظ أنّ هذه النظريّة المعترفة بالمكوّن الدلاليّ، جعلت إسناد التأويل الصوتيّ مكمنه البنية السطحيّة في حين جعلت الدلالة تضطلع بتأويل البنية العميقة في شكل قيود معجميّة انتقائيّة وهذا ما يدلّ على استثناء تدخّل الدلالة من نظاميّة بنية الأقوال المنجزة ولذلك لا تغيّر التحويلات ذات الدور الرئيسيّ شيئا من دلالة التركيب بعد أن يتولّد في البنية العميقة، ولعلّ شومسكي بهذا التقليص المبكّر لدور الدلالة ضمن مسار توليد الجملة يستبق ما يمكن أن يعيق القواعد النحويّة من الوصول إلى الصرامة المنهجيّة في تحليل الأقوال وتفسير كيفيّة تولّدها.

أمّا في النظريّة النموذجيّة الموسّعة فلم يأبه شومسكي بنقد أصحاب الدلالة التوليديّة الذين أرادوا أن يبنوا فكرة التوليد في النظريّة النحويّة، بما تحمله من قواعد وقيود، على أساس دلاليّ، فاكتفى بنقل موضع التأويل من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة. ولعلّ هذا التغيير يكشف عن رغبة في الابتعاد عن مشاكل الدلالة فهو يجعل موضعها في هذه النظريّة الموسّعة يقفز إلى آخر حلقة من سلسلة آليّات النحو التوليديّ فبعد أن تتولّد الأقوال وتُشبع تحويلا وتكون جاهزة للإنجاز في البنية السطحيّة، آنذاك تؤّول تأويلا منطقيّا وقد اكتمل البناء النحويّ الشكليّ للأقوال.

إنّ نظريّة العمل والربط تمثّل امتدادا طبيعيّا للنماذج النظريّة السابقة ويبرز هذا الامتداد في تواصل الاعتماد على أولويّة الجانب الشكليّ على حساب المكوّن الدلاليّ. فقد وضّح شومسكي خطأ الاعتماد على المعنى وضرورة بناء القيود النحويّة على أسس شكليّة واستدلّ على ذلك بخطأ تأسيس القواعد الصوتميّة على أساس دلاليّ.

3 ــ القيد ومظاهر تهميش المكوّن الدلاليّ في النحو التوليديّ:

ويبرز هذا التهميش للمكوّن الدلاليّ عند مقاربة القيد من خلال العديد من المظاهر، فمنذ أولى أعمال نظريّة العمل والربط صرّح شومسكي أنّ تطوّر

الدراسات التوليديّة يدفع إلى اعتماد وصف أكثر صرامة للقواعد وإلى تجريد أكبر للظواهر النحويّة في اللغات الطبيعيّة[1]. ونلاحظ أنّ انشداد مشروع شومسكي إلى مبدأي الصرامة في التقعيد والإيغال في التجريد يشير بوضوح إلى تأسيس نظريّته على أساس تركيبيّ شكليّ فهاتان الخاصيّتان كانتا أكثر الميزات إغراء بالشكل منذ نشأة البنيويّة وكان افتقاد الجانب الدلاليّ في اللسان الطبيعيّ لهما أكبر مآخذ البنيويّين وخاصّة بلومفيلد الذي اهتمّ بتوزيع شكل الأقوال اجتنابا للغموض الذي يصاحب المعنى، وبهذا الاعتبار لم يشبّ شومسكي في دراسته للقيود عن الطوق الذي رسمه البنيويّون في تهميش المعنى.

وفي كتابه "**قراءات في العمل والربط**"[2] (1981) يخصّص شومسكي فصلين بنفس العنوان[3] **(التمثيل في الشكل المنطقي ونظريّة الأدوار الدلاليّة)** لدراسة المكوّنات الدلاليّة المتدخّلة في تنظيم قيود النحو. ويشير منذ البداية إلى الأسس غير الدلاليّة في استحضار المعنى في الجملة فهو يرى أنّ فهم الجملة يقوم على تجريد القول إلى علاقة الإسناد ذات الخلفيّة المنطقيّة[4]. وقد رأينا أنّ الإسناد بجذوره المنطقيّة هو أقصى درجات التجريد للمعنى التي تمكّن اللسانيّ من شكلنة المعنى ولذلك يعتمد على صياغة شكليّة للإسناد ليجعل موضوع دراسته أقرب ما يكون إلى التمثيل الشكليّ.

من هنا يرى شسكي أنّ التمثيل النحويّ للشكل المنطقيّ الحامل للتأويل الدلاليّ للجملة ينبغي أن يعادل من جهة الصياغة الصوريّة التمثيل في البنية العميقة والبنية السطحيّة[5]. فاهتمام شومسكي بالصياغة الصوريّة يجعله يطوّع المكوّن الدلاليّ إلى إكراهات المنهج الصوريّ بحثا عن الصرامة الشكليّة والوضوح. وتظهر آثار هذا المنهج أيضا من خلال توزيع الأدوار الدلاليّة

1 - Chomsky, «On Binding», Linguistic inquiry, 11, 1, 1980, p2.
2 - Chomsky, Lectures on Goverment and Binding, Foris publications, Dordrecht, 1981.
3- Représentation en FL et θ −théorie.
4 - Chomsky, Théorie du gouvernement et du liage, p 70.
5 -Chomsky, Ibid, pp72-73.

والخصائص المقوليّة الفرعيّة للوحدات المعجميّة[1]، حيث نلاحظ أنّ شومسكي يبحث عن صياغة شكليّة لا تراعي خصائص الدلالة المعجميّة بل التنظيم الشكليّ للعناصر داخل التركيب.

ونلاحظ أيضا أنّ المواضع التي تناول فيها شومسكي مسألة الدلالة في نظريّته طغت عليها الصياغة الرياضيّة ذات الطابع الصوريّ التي تبحث عن رصد القيود الشكليّة بين مكوّنات النحو دون أن تبحث عن القيود الدلاليّة الممكنة ففي نظريّة الأدوار الدلاليّة كلّ تركيب يحتوي مركّبا فعليّا يقتضي وفق نظريّة الأدوار الدلاليّة وجود فاعل وفق مبدأ رأس متمم[2]. وهذه الصياغة لا تحدّد من جهة الدلالة العلاقات الممكنة بين الأدوار الدلاليّة بل ترصد علاقة نحويّة شكليّة هي علاقة التحكّم والعمل القائمة على الرأس المتحكّم والمكوّن المتحكّم به المعمول فيه.

وإذا كان شومسكي يشير إلى اختلاف الألسن في تنظيم هذه العلاقة وإلى دورها في تمكين النحويّ من السيطرة على موضوع دراسته فإنّ السيطرة تعني رصد العلاقات الشكليّة بين المكوّنات دون اهتمام بتدخّل الدلالة في توجيه هذه العلاقات فمشغله ملائم للبحث عن موضوع يقبل الصياغة في شكل قواعد صوريّة واضحة.

ويظهر شومسكي نماذج أخرى من تهميشه للدلالة في معالجة قيود النحو خلال طريقة مقاربة القيد في النظريّات الفرعيّة: في كتاب "**بعض المفاهيم والنتائج من نظريّة العمل والربط**[3]". فإذا نظرنا في نظريّة الأدوار الدلاليّة وطريقة صياغة قيود النحو ضمنها نلاحظ أنّها تعتمد على مبادئ شكليّة تقحم الدلالة من خارج، فما يهمّ شومسكي هو كيفيّة إسناد دور وعدد هذه الأدوار وليس المحتوى الدلاليّ لكلّ دور ويصوغ هذه الفكرة في قاعدة شكليّة يسمّيها مقياس Θ

[1] -Ibid, p73.
[2] -Ibid, p78.
[3] -Chomsky, Some concepts and consequences of the theory of Government and binding, MIT, Massachusetts, 1982.

حيث أنّ كلّ عنصر في الشكل المنطقي يحتاج إلى دور دلاليّ يُسند إليه دور واحد وكلّ دور يحدّد من خلال الخصائص المعجميّة للرأس ويسند للسلسلة كاملة[1].

ونلاحظ حينئذ أنّ اهتمام شومسكي ينصبّ على الجانب الشكليّ من مضمون الدلالة لا على محتوى مضمونها (Contenu) وهو ما يناسب مفهوم شكل المضمون (forme du contenu) الذي قدّمه يلمسلاف (Hjelmslev) في تقسيمه المبتكر للدال وللمدلول بين شكل ومادّة. فالعلاقات الدلاليّة ليست مقصودة لذاتها في النحو التوليديّ باعتبارها إحالة على مضمون دلاليّ بل المقصود منها في ما نرى هو الشكل الذي ينظّم تلك العلاقات. وهذا المفهوم تتبدّل ملامحه تبعا للتشكّل المختلف للمعنى من لسان إلى آخر[2]. ولعلّ مطمح النحو التوليديّ هو القبض على الصورة الشاملة الكليّة لهذا الشكل التي منها تستوحى ملامح الأنحاء الخاصّة.

إنّ هذا الطموح إلى القبض على النظام الشكليّ الصارم للنحو هو الذي جعل شومسكي في منواله الكونيّ يؤثر التركيب على الدلالة ولذلك نجده يقحم الدلالة من خارج الجملة لأنّها تأتي محدّدة قبلا عن طريق المعجم باعتباره أحد مدخلات الأساس وهي بذلك لا تتحقّق من خلال تنظيم النحو فتنظيم الأدوار شكليّ بالأساس. ولعلّ اهتمام شومسكي بشكل الدلالة لا بمحتواها يعكس رغبة في في وضع شروط وقواعد للتركيب الصحيح أو ما يسمّيه القواعد النواة[3]. وهذه الرغبة يترجمها النحويّ بالبحث عن مبادئ النحو الكونيّ عبر تجريد الوقائع وتجريد الشكل وإغفال للمحتوى الدلاليّ لأنّه لا يقبل الشكلنة الصارمة ويستعيض شومسكي عن ذلك بالبحث عن شكل المعنى.

ومن أمثلة هذا النهج في البحث عن شكل الدلالة تجريد المقولات في نظريّة س– بار في شكل رموز رياضيّة والاقتصار على ثلاثة مستويات من

---

[1] - Chomsky, la nouvelle syntaxe, p82.

[2]– عزّ الدين المجدوب، المنوال النحوي العربيّ، لسانيّة جديدة، دار محمد علي الحاميّ، كليّة الآداب بسوسة، سوسة/صفاقس، 1998، صص102–103.

[3]– ميشال زكريّا، الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربيّة: النظريّة الألسنية، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص89.

الإسقاط حيث لا يهتمّ اللسانيّ بالخصائص الدلاليّة لكلّ مقولة بقدر ما يهتمّ بتنظيمها الشكليّ وارتباطها بمتمّم ومخصّص. كما يظهر هذا المنهج في نظريّة العمل التي تعتمد على علاقات من قبيل وحدات متحكّمة وحدات متحكم فيها في شكل اشتراطات بنيويّة لا دخل للدلالة فيها[1].

إنّ الدلالة حينئذ لا تتدخّل إلا في مستوى شكليّ داخل كلّ نظريّة فرعيّة وحتّى التفاعل بين مختلف هذه النظريّات الفرعيّة في النحو الكونيّ الذي يعتبر من الخصائص المميزة لمنوال العمل والربط فلا يقوم على أساس دلاليّ بل من خلال علاقات شكليّة[2].

من ذلك مثلا أنّ التفاعل بين نظريّة س–بار ونظريّة العمل يُنظّم حسب روفري بقيود شكليّة لا دخل للدلالة فيها[4] حيث تصاغ في شكل معادلة صوريّة خآليّة من كلّ مضمون دلاليّ كالآتي:

– " α تتحكّم في β عندما تكون α تساوي X (بمفهوم نظريّة س–بار) إذا كانت α تتحكّم مكونيّا في β وإذا كانت β تتحكّم لا تكتفي بإسقاط أقصى.

إنّ موضوع النحو حينئذ هو دراسة القيود الشكليّة المتسلّطة على التركيب أمّا الدراسة الدلاليّة فاهتمام مؤجّل يخرج عن دائرة اهتمام النحو ذلك ما نفهمه منذ آراء شومسكي التأسيسيّة حيث يعتبر أنّ النتائج التي يمكن أن تحقّقها الدراسة النحويّة الشكليّة توفّرا إطارا نظريّا ملائما يعتمد عليه الدلاليّون فيما بعد للتحليل الدلاليّ[6].

وتعود أسباب هذه المقاربة المنهجيّة للقيد على أساس تهميش الدلالة إلى جملة من الأسباب المتنوّعة منها ما يتّصل بالظرف التاريخي لنشأة النحو التوليديّ ومنها ما يتّصل بطبيعة الاختيارات المنهجيّة في النظريّة التوليديّة في

---

1 - Alain Rouveret, Op. Cit., p20.
2 - chomsky, Théorie du Gouvernement et du Liage, p83.
3 - Ibid.
4 - Rouveret, la Nouvelle Syntaxe, p99.
5 - Ibid.
6 - Chomsky, Structures Syntaxiques, Seuil, Paris ,1969 p119.

حدّ ذاتها. فهذه النظريّة تقوم على أَمْثَلة موضوع دراستها وصياغته صياغة شكليّة واضحة[1] إذْ "ينحو الأنموذج إلى جعل موضوع الدراسة موضوعا مثاليا بعض الشيء ويتعامل مع مخططات هي ضرورية لإتمام وصف المعطيات المدروسة الوصف العلمي[2]. ذلك ما يدفع اللسانيّ إلى اعتماد طريقة الافتراض حيث "يستعمل الأنموذج مصطلحات لا تتعلّق بأشياء حقيقية ومصطلحات لا يمكن استقراؤها بصورة مباشرة من المعطيات الاختبارية"[3].

وهذه الطريقة تلائم أكثر الجوانب الشكليّة في اللغة بدل المعنى حيث يمكن وصفه وفق العلاقات التي تربط عناصر التركيب وقوانين استعمالها وهو بذلك أشبه بالتنظيم الرياضي من الناحية المبدئية لأنه يعتمد لغة شكليّة قائمة على مجموعة رموز متعاقبة ومتكونة من أبجدية محددة[4]. ولهذا السبب يصبح الحدس بالشكل أسهل من الحدس بالمعنى وهذا ما ورثه شومسكي عن البنيويّة الأمريكيّة التي اعتبرت أنّ المعنى أبعد ما يكون عن اهتمام اللسانيّ فإضافة شومسكي تتمثّل في اقتراح منهج افتراضي صوريّ في دراسة التركيب دراسة شكليّة بعد أن كانت دراسته تعتمد توزيع الأقوال المنجزة لكنّها لم تقحم المعنى إلا بعد لأي، لأنّه في نظر اللسانيّات التوزيعيّة والتوليديّة غير قابل للتقييد فكيف يمكن للسانيّ أن يؤسّس قيود النحو على ماهو غامض ومتغيّر؟

لكنّ الوعي المستمرّ بأهمّية المعنى وبانعدام كلّ إمكانيّة لتجاهله دفعت لاستحضاره عند تناول مسألة القيد ذلك أنّ أي نسق صوريّ يتطلّب التمييز بين مستويين حسب الباحث حسن الباهي: مستوى تركيبيّ يهتمّ بضبط بنية النسق وتركيبه وكشف إمكاناته التنتيجية ومستوى دلاليّ يهتمّ بالعلاقات الممكنة بين

---

[1]– ميشال زكريا، الألسنية التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة، الجملة البسيطة، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 1986، ص11.
[2]– المرجع نفسه، ص117.
[3]– المرجع نفسه، ص118.
[4]–المرجع نفسه ص119.

نسق صوريّ ومجموعة أشياء يسمح بتمثيلها أو تأويلها[1]. إنّ هذا الاستحضار للمكوّن الدلاليّ في تناول مسألة القيد يكشف الوعي بأهميّة قضيّة التأويل في نظرة التوليديّين لكنّه اعتراف لا يرقى إلى درجة تأسيس القيد على منطلقات دلاليّة.

تتجلّى أبرز سمة تميّز تعامل القيد التركيبيّ مع نظام الدلالة في الجملة العربيّة من خلال مبدأ تخصيص العمل الإعرابيّ في وجهه الدلاليّ. فكلّ عنصر متدخّل في بنية الإسناد الفعليّ يساهم في تخصيص دلالة العمل الإعرابيّ عبر وساطة الرابط ويساهم بذلك في توجيه تأويل دلالة الجملة. ونجد في تجريد النحاة للجملة عبر مفهوم الإسناد مجالا لاختبار ملامح هذا الدور التقييديّ للرابط. وهذا المعطى يكشف ضرورة تجريد الأقوال إلى بنية الإسناد الأكثر تجريدا في تصوّر النحاة للكشف عن كيفيّة تعامل الإعراب الشكليّ مع نظام الدلالة بمعزل عن المقام. غير أنّ جهد النحاة انصبّ أساسا على اختبار نظام التخصيص في الرابط في الأقوال المنجزة ولم يكن من اهتمامهم تجريد مختلف الأبنية النحويّة أو الوصول إلى مستويات افتراضيّة لا يقتضيها أفقهم الإبستيميّ. ولذلك يفسّر لنا هذا الملمح ارتباط مقاربة النحاة للقيد بمستويات إنجازيّة. فهي مقاربة تكشف في محصّلتها ارتباط الإعراب الدلاليّ بالمقام الذي تنجز فيه الأقوال.

وفي المقابل تختلف الخلفيّات المنهجيّة الموجّهة لمقاربة النحو التوليديّ للقيد حيث تهتم النظريّة التوليديّة بشكل المعنى لا بمضمونه؛ فقد جُعل شكل التركيب هدفا للدراسة النحويّة فكانت النظريّة بحثا عن القيود المنظّمة لشكل التركيب المفسّر لتولد الأقوال تولّدا صحيحا. ولذلك اُستدعيت الدلالة باعتبارها مكوّنا لاحقا يؤوّل التركيب بعد اكتمال علاقاته وقيوده البنيويّة.

---

[1]– حسن الباهي، اللغة والمنطق، ص27.

خاتمة الباب

لقد قادنا البحث في الجانب الشكليّ من تعامل القيد مع الإعراب إلى تحقّق ذلك الجانب الوظيفيّ عبر مفهوم الإعراب الشكليّ-الدلاليّ فهو الأقدر على تفسير كيفيّة تعامل القيد مع الأبنية الإعرابيّة من جهة الوسم الشكليّ ومن جهة التأويل الدلاليّ الذي يقتضيه ذلك الوسم بصفة متزامنة. وإذا كان لفظ القيد لم يقع التصريح به اصطلاحا إلا في الأبواب الخاصّة بعلم المعانيّ في كتب المعانيّ فإنّ ذلك يعكس في الحقيقة اهتمام النحاة بالجانب المقاميّ من ذلك التعامل خصوصا أنّ علم المعاني يمثّل مجال التقاء النحو بالمقام التلفّظي للأبنية عند الإنجاز فهو "علم يعرف به أحوال اللفظ العربيّ الذي يطابق مقتضى الحال" على حدّ عبارة الشريف الجرجانيّ"[1]. وقد قادنا البحث عن سمات شكليّة خالصة في نظر النحاة إلى اعتبار الإسناد أقصى بنية شكليّة مجرّدة للقول في نظر النحاة. وهذه البنية لها وجوه اتّصال بالقيد التركيبيّ من جهتين؛ فالإسناد في حدّ ذاته قيد، بمقتضاه "يتقايد"[2] المسند والمسند إليه فيقيّد أحدهما الآخر. أمّا الجهة الثانية من تعامل القيد مع علاقة الإسناد فتبرز من خلال تخصيص الإسناد الفعليّ بالمفاعيل المتمّمة، فالمفعول عبارة عن قيد يتسلّط على الإسناد فيخصّصه في الظرف أو في الهيئة أو في الهدف بحسب الدلالة التي يتمّم بمقتضاها المفعولُ فِعلَه. في المقابل تتميّز المقاربة التوليديّة بتغليب الجانب الشكليّ وجعله الأساس المنهجيّ الأوّل الذي يمكّن من صياغة النحو في شكل قواعد شكليّة صارمة تعبّر عن قيود النحو بالرموز والصيغ شبه الرياضية.

1- الشريف الجرجانيّ، كتاب التعريفات، مادّة (علم المعاني).

2- نصوغ الفعل المزيد "تقايد" على الوزن الاشتقاقي "تفاعل" مراعاة لمعنى المشاركة فيها.

أمّا البحث في الجانب الدلاليّ من تعامل القيد مع الإعراب فيقودنا إلى الوقوف على الجانب الفكريّ في نظريّة العامل عند النحاة العرب، فالإعراب يترجم في النحو علاقة سببيّة في طريقة تنظيم ذهن المتكلّم للأشياء في الكون، وليس القيد إلا أحد تجلّيات ذلك التنظيم الذهنيّ. وهذا الجانب صار ملمحا أساسيّا من ملامح النظر المعاصر في قضيّة الإعراب،[1] مع تجدّد دعوات تجديد النظر فيه والبحث في خلفياته الثقافيّة وأسسه المنهجيّة وامتداداته المتّصلة بتعليم العربيّة.

وبناء على هذا الدور المحوريّ لسمة الإعراب، يقوم النظام التفسيري في النظريّة النحويّة العربيّة، على أوّلويّة المعنى الإعرابيّ على حساب نظاميّة الشكل الإعرابيّ لأسباب تتّصل بالخلفيّة الإبستيمولوجيّة لنشأة هذا النحو. فهو نحو لا يحتفل بالشكل في حدّ ذاته وإنّما يبحث عن تقييد المعنى بالشكل وحصره باللفظ وتتبّع أحواله. وهذا التقييد يعكس في الحقيقة تصوّرا مخصوصا للّغة قوامه أنّ المعنى شائع عامّ، وأنّ اللغة تقييد له فهي وعاء حامل للدلالة تكيّفه حسب أبنيتها فتخرج المعنى من الإطلاق إلى التقييد ومن التعميم إلى الخصوص ومن المعنى الكامن في الذهن إلى المعنى الحاضر باللفظ. في المقابل تتميّز مقاربة النحو التوليديّ بتهميش المكوّن الدلاليّ والاهتمام بوجوه انتظام التركيب من الناحية الشكليّة. وقد قاد التركيز على هذا الوجه الشكليّ للقيد إلى بناء النظريّة التوليديّة على أساس من القيود النحويّة من خلال استقراء الأقوال والاعتماد على الحدس اللغويّ.

[1]– يشير عبد السلام المسدّي إلى أنّ نظر النحاة القدامى في مسألة الإعراب اتّسم بقدر عال من الصرامة المنهجيّة يتناهى إلى مشارف الوضعيّة الفكريّة الصارمة (ص107) بينما يبدو طرح قضيّة الإعراب في العصر الحديث منشدا إلى مقاربة ثقافيّة ونفسيّة وحضاريّة، مع توالي دعوات تجديد الإعراب وظهور نزعات التشكيك في وجود سمة الإعراب في العربيّة وفي انضواء الإعراب ذاته ضمن مهارات السليقة اللغويّة. (المسدّي، العربيّة والإعراب، مركز النشر الجامعيّ، تونس، 2003، صص 104–107).

ولعلّ هذا الاعتماد على تدخّل الحدس في النظريّة التوليديّة هو الذي يقرّب الأسس المنهجيّة في النظريّة التوليديّة من الروح المنهجيّة في محاولات النحاة العرب لتجريد العلاقات النحويّة والارتباط بنزعة تراعي استقراء أقوال المتكلّم العربيّ. وهذا التقارب يظهر في العديد من المواضع؛ منها الاعتماد على مفهوم العامل في مقاربة ظاهرة القيود النحويّة، فالعامل في النظريّة النحويّة العربيّة يؤثّر شكلا في معموله ويطابق من الناحية الشكليّة مفهوم الرأس العامل المتحكّم الذي وظّفه شومسكي في أكثر من نظريّة فرعيّة في منوال العمل والربط.

غير أنّ تنزيل هذا المفهوم في تعامله مع القيد اتّسم بنوع من التفاوت حيث ركّز النحو التوليديّ على افتراض الجانب الحدسيّ من النظام وتركّز وصفه على القدرة اللغويّة في الذهن عند المتكلّم–السامع في حين اهتمّت النظريّة النحويّة العربيّة بتفسير مظاهر ترابط الكلم في القول المنجز ومدى تدخّل المقام في تأويل الدور النحويّ للقيد في التركيب.

الباب الثالث

نماذج من تعامل الروابط مع القيد التركيبيّ في الجملة العربيّة

تمهيد

نتناول في هذا القسم التطبيقيّ نماذج من الروابط النحويّة التي تعرف عند النحاة بحروف العطف لنختبر مدى تمثيلها للقيود المتسلّطة على التركيب، ونخصّ بالاهتمام الروابط الدالة على معنى الجمع[1]؛ وهي "الواو" و"الفاء" و"ثمّ" و"حتّى" ويحقّق الجمع دلالة نحويّة عامّة قوامها الجمع بين المعطوفين في التركيب النحويّ جمعا يقتضي الإشراك في حكم إعرابيّ واحد من جهة الشكل، ويقتضي الجمع بين الشيئين من جهة الدلالة. ولذلك يكون الجمع بين الأمرين هنا ذا بعدين؛ أحدهما دلاليّ وثانيهما إعرابيّ شكليّ. وتقابل هذه الدلالة دلالة الفصل بين المعطوفين عموما، التي تحقّق في"أو" و"أم" و"إمّا" و"لا" ما يسمّيه الأستراباذي "الدلالة على أحد الأمور"[2]، وتحقّق في "لكن" دلالة الاستدراك وفي "بل" دلالة الإضراب، وهي دلالة نستثنيها من اهتمامنا فنقتصر على الروابط الدالة على الجمع.

وسنعتمد في دراستنا لهذه الروابط على توظيف المفاهيم التوليديّة التي تطرّقنا لها في الفصول السابقة، خاصّة المفاهيم التي اقترحتها نظريّة العمل والربط ذات العلاقة بمسألة القيد، لنطرح من خلالها قضيّة أساسيّة تتعلّق بمدى تدخّل الرابط قيدا تركيبيّا في توجيه البنية الشكليّة والبنية الدلاليّة للتركيب. ونخصّ بالاهتمام تعامله مع بعض الظواهر التركيبيّة في الجملة العربيّة، مثل تسلّط النفي على التركيب وتسلّط العامل على المعطوفات والتراكيب الجزائيّة.

ونقترح في دراستنا لتعامل الرابط مع القيود الشكليّة الاعتماد على نموذجين من النظريّات الفرعيّة التوليديّة المهتمّة بالبنية الشكليّة للتركيب ضمن

1- الأسترابادي، شرح الكافية، ج4، ص381.

2- المرجع السابق، ص395.

منوال العمل والربط وهما نظريّة س–بار ونظريّة الحالات الإعرابيّة. وسنختبر من خلال هاتين النظريّتين مدى تدخّل الرابط في تحديد العلاقات البنيويّة الشكليّة داخل التركيب في الجملة العربيّة، ساعين إلى طرح قضايا الشكل التي يثيرها تدخّل الرابط..

الفصل الأوّل

دور الرابط في تقييد علاقة الإسناد

تتبني العلاقات التركيبيّة داخل القول وفق مبدأ التخصيص حيث يضطلع كلّ عنصر بدور تقييديّ يحصر الدلالة العامّة بمقدار ما يؤديه من دور شكليّ ودلاليّ فيكون استقرار البنية التركيبيّة للجملة حصيلة تضافر مختلف عناصرها التركيبيّة وجماع تخصيصات متواشجة على صعيد المعجم والاشتقاق والتصريف والتركيب وهذا الحكم يعكس آليّة اشتغال النحو الخاصّ بكلّ لغة بما في ذلك النظام النحويّ للغة العربيّة، ووفقا لهذا المبدأ العامّ يضطلع الرابط في الجملة العربيّة بدور تقييديّ على المستوى الشكليّ شأنه في ذلك شأن كلّ عنصر تركيبيّ اسما كان أو فعلا أو حرفا أو مقولة صرفيّة. فما هي معالم هذا الدور التقييديّ؟ وكيف يؤثر الرابط في تقييد البنية الشكليّة للتراكيب العربيّة ؟

1ـ تصوّر الرابط بين النحو الخاصّ والنحو التوليديّ:

نشير في البداية إلى أنّ الاعتماد على المفاهيم التوليديّة لا يغني عن التقيّد بالأسس العامّة لنظريّة العامل العربيّة، فقد بيّنّا أنّ النحو التوليديّ يمثّل نحوا كلّيا يكمّل الأنحاء الخاصّة ويبحث عن القواعد الكلّيّة التي تتجلّى في كلّ نحو خاصّ، عبر نوع من الخصوصيّة تحقّق أصالته. وفي المقابل يمثّل النحو الخاصّ المجال الذي تخرُج فيه المبادئ الكلّيّة من طابعها النظريّ الافتراضي الكلّي الممثّل لجميع اللغات إلى شكلها اللفظي الخاصّ المتحقّق في كلّ نحو خاصّ بلغة طبيعيّة، عبر ما يصوغه ذلك النحو من قواعد نحويّة تنظّم الأقوال. ولذلك نتخذ مبادئ العمل الإعرابيّ في النظريّة النحويّة العربيّة الأساس الأوّل الذي ينظّم العلاقة بين الرابط باعتباره قيدا تركيبيّا من جهة، وبنية التركيب من الناحيتين الشكليّة والدلاليّة من جهة ثانية. وأمّا استخدامنا للمفاهيم النظريّة التوليديّة فيكون

على سبيل الأدوات التفسيريّة التي تغني الدرس النحويّ العربيّ وفق التقاليد المنهجيّة التي أسّسها رواد تطبيق المنهج التوليديّ على التراكيب العربيّة من الدارسين العرب المعاصرين.

هذه الضوابط المنهجيّة التي نبني عليها دراستنا للروابط باعتبارها قيودا تركيبيّة يمكن أن نستمدّها انطلاقا من أعمال التوليديّين أنفسهم ومن تطبيقات الفاسي الفهري وميشال زكريا ومازن الوعر للمفاهيم التوليديّة على تراكيب العربيّة. ونصوغ هذه الضوابط انطلاقا من إشكاليّة التعامل بين الشكل والدلالة التي وجّهت دراستنا لأسس التوافق والاختلاف بين مقاربة النحويّين القدامى ومقاربة التوليديّين لمسألة القيد. وهذا الخيار المنهجيّ المراوح بين الشكل والدلالة، يحاول تجاوز ما لاحظه الوعر في المناهج اللسانيّة التي تناولت التراكيب العربيّة، من خلل منهجيّ، إذ أنّها في رأيه تناولت التراكيب العربيّة تناولا نحويّا بنائيّا، يغلّب الجانب الشكليّ على الجانب الدلاليّ[1].

ولذلك نفصل في تطبيقنا بين نمطين من الأطر النظريّة والمفاهيم التوليديّة المفسِّرة لتعامل الرابط مع القيد، حيث نحدّد انطلاقا من منوال العمل والربط جملة من النظريّات الفرعيّة والآليات التفسيريّة الخاصّة بتعامل الروابط مع قيود الشكل الإعرابيّ، ثمّ نحدّد إطارا نظريّا ثانيا من نفس المنوال لدراسة تعامل الروابط مع قيود الإعراب من جهة التأويل الدلاليّ. وانطلاقا من ذلك نطرح إشكالا نظريّا على محكّ التطبيق نصوغه في شكل استفهاميّ: كيف يتدخّل الرابط في الجملة قيدا تركيبيّا؟ هل هو قيد على البنية الشكليّة للإعراب أم هو قيد على المضمون الدلاليّ للجملة؟

---

[1]– مازن الوعر، نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، ص92.

2- مستويات تعامل الرابط مع القيد في الجملة العربيّة:

يتعامل الرابط مع مختلف الظواهر النحويّة في الجملة العربيّة مثل العطف بين مكوّنات الجملة الواحدة أو العطف بين الجمل (الاستئناف) أو الحال أو المعيّة أو السببيّة، ومن الملاحظ أنّ هذا الدور التقييديّ يتحقّق في الجملة العربيّة بأشكال مختلفة بحسب العلاقة التي تربطه بالظاهرة النحويّة. وقد اعتنى النحاة بدرسه ضمن علاقات تركيبيّة متراتبة ضمن نظام اللغة. ويمكن تقسيمها إلى مستويين اثنين: مستوى المفاعيل المتمّمة للإسناد، حيث نجد المركّبات الحرفية بالفاء السببيّة وبواو الحال وبواو المعيّة ثمّ مستوى التوابع وضمنه تتنزّل المركّبات الاسميّة بالعطف التي تشمل حروف العطف الدالة على معنيي الوصل والفصل، فما هي ملامح هذا الدور التقييديّ للرابط في كلا المستويين خصوصا في تعامله مع الإسناد؟

يمكن أن نرصد تعامل الرابط مع الإسناد باعتباره بنية شكليّة مجرّدة تعكس المستوى الأوّل من العلاقات التركيبيّة بين الرابط وبنية الجملة وهو المستوى الخاصّ بالمفاعيل المتمّمة للإسناد، من خلال ثلاث ظواهر نحويّة ترتبط بفاء السببيّة وواو الحال وواو المعيّة.

يميّز النحاة بين واو العطف وواو الحال بناء على العلاقات التركيبيّة التي تنسجها الواو مع سائر مكوّنات الجملة، ويمكن أن نرصد في المثالين التاليين ملامح هذه العلاقات التركيبيّة التي يتدخّل فيها الرابط في تخصيص العلاقات التركيبيّة عبر علاقة العطف أو علاقة الحال انطلاقا من تعامله مع بنية الإسناد:

(35) مررت بواد **و**هو ساكن

(36) مررت بواد **و**نهر ساكن

إنّ هذا التمييز لا يعكس في الحقيقة تمايز ظاهرتين نحويّتين مختلفتين من جهة الوسم الشكليّ، بل هو يعكس وجود شكليّن مختلفين من أشكال تعامل الظاهرة النحويّة الواحدة (رابط الواو) مع سياقين تركيبيّين مختلفين، هما سياق

الحال وسياق العطف؛ فهي واو واحدة تختصّ بوظيفة الربط عموما وتخصّص أشكال تحقّق هذه العلاقة النحويّة إمّا بالعطف أو بالحاليّة. ففي القولين (35) و(36) نلاحظ تطابق المكوّنات التركيبيّة من جهة الخصائص الصرفيّة حيث نعثر على نفس النوع من المقولات المعجميّة بنفس الترتيب في التركيبيّن، باستثناء استبدال الاسم الجامد (نهر) بضمير (هو)، ومع هذا التطابق في الترتيب وفي نوع الوحدات المعجميّة، تتغيّر البنية الإسناديّة الشكليّة بين الجملتين من الحال إلى العطف ومعها تتغيّر الدلالة النحويّة للرابط. وهذا يدلّ على أنّ العلاقات التركيبيّة في الجملة العربيّة لا ترتبط بمظهرها الشكليّ وطرق الوسم اللفظيّ فقط، بل هي ترتبط بجوانب أخرى توجّه البنية الشكليّة المفترضة للتركيب.

من الملاحظ أنّ هذا التغيير في بنية الإسناد يرتبط بتغيّر وظيفة الواو النحويّة من الحال في المثال(35) إلى العطف في المثال (36) ويقترن هذا التغيير بتغيير في العلاقات التركيبيّة داخل الجملة. فما هي ملامح الدور الذي يلعبه رابط الواو في هذا التغيير؟

يعيد النحاة التغيير إلى تبدلّ سياق العلاقات التركيبيّة وتقييد الرابط بها، فالانتقال يكون بين سياقين تركيبيّين من الحال إلى العطف أمّا الواو فواحدة بين السياقين إلا أنّ دورها يتغيّر بتغيّر ذلك السياق، وهي بذلك تبقى في المثالين واوا واحدة يمكن أن نصطلح عليها بالرابط سواء أكان سياقها التركيبيّ للحال أم للعطف أم للمعيّة. وهذه العلاقات التركيبيّة السياقيّة إنّما تعود في الأصل إلى علاقة أصليّة تختصّ بالعطف في دلالته العامّة، إذ يقول السكّاكي:"هذه الواو وإن كنّا نسمّيها واو الحال أصلها العطف"[1]، أمّا آليّة تقييدها بدلالة الحاليّة أو بعلاقة العطف داخل الجملة فترتبط بالترجيح والاحتمال وفقا لحدس السامع حيث يقترح الأستراباذي ترجيح إحدى العلاقتين وفقا للمقصد أو الفهم أي ترجيح الاحتمال

[1]– السكّاكيّ، مفتاح العلوم، ص121.

الدلاليّ الملائم للتركيب الذي يناسب "ما هو نصّ المقصود"[1]. وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول إنّ انتقالنا من المثال (35) إلى المثال (36) إنّما هو انتقال من سياق تركيبيّ أوّل إلى سياق تركيبيّ ثان ينتقل بمقتضاه الرابط من شكل تركيبيّ مخصوص في تقييد الكلمات إلى شكل تركيبيّ مختلف دون حدوث أيّ تغيير في طبيعة الرابط نفسه. فالتغيير يتعلّق بالعلاقة وشكل الترتيب لا بالرابط. وبذلك يمكن أن نقول إنّ انتقالنا في وسم الواو بالحاليّة إلى وسمها بالعاطفة إنّما هو انتقال بالرابط الواحد من سياق تركيبيّ إلى سياق آخر.

ومن الملاحظ أنّ تحليل النحاة لواو الحال لا يتسم بقدر كبير من التجريد الشكليّ، وآية ذلك أنّهم يدرسون دلالة الحاليّة انطلاقا من دلالة الجملة ومن المعاني المعجميّة لمفرداتها، ذلك ما نجده مثلا في تحليل الأستراباذي لمضمون الحال الدلاليّ الواقع مفردا أو جملةً، حيث يقول: "أما جواز كون الحال جملة، فلأنّ مضمون الحال، قيد لعاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد، وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيئ بالحال، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك جاءني زيد راكبا: أن المجيئ الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال، ومن ثم، قيل إنّ الحال يشبه الظرف في المعنى"[2] فهذا التخصيص في قيد الحال إنّما يأتي تخصيصا للمضمون الدلاليّ لا للعلاقات التركيبيّة، وهذا الرأي يعكس وجهة عامّة عند النحاة لا تهتمّ بالبنية الشكليّة التي تميّز الرابط في سياق الحال انطلاقا من نظام التركيب، بل بالدلالة التي يمكن أن ترتبط بالحال انطلاقا من مضمون الجملة بدليل أنّ البنية الشكليّة في (35) و(36) قد تكون واحدة لكنّ المضمون الدلاليّ مختلف. والسبب في ذلك في رأينا كامن في اعتبارهم الحال دلالة –لا علاقة تركيبيّة– فهي تقتضي الرابط من جهة

---

[1]– الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، صص211–212.
[2]– الأستراباذي، المصدر نفسه، ج2، ص40.

مضمون الحال الفكريّ وهي ليست سياقا تركيبيّا دلاليّا يتطلّبه نظام الربط الشكلي في الجملة. وهذا الاختلاف بين كون الحال مضمونا دلاليّا أو أن كونه علاقة تركيبيّة لا يقتضي التناقض والتنافي بينهما، إنّما هو اختلاف في المنطلقات المنهجيّة فتحليلهم للظواهر الإعرابيّة تحليل دلاليّ يستدعي التركيب لتفسير الدلالة وليس تحليلا شكليّا يتوسّل بالدلالة لتأويل التركيب كما هو الحال في منهج النحو التوليديّ. ولذلك لا يمُكننا الاستناد فحسب إلى معنى الحاليّة عند استخلاص خصوصيّة علاقات الواو التركيبيّة في المثال (35) واختلافها عن خصوصيّة العلاقات التركيبيّة التي تنسجها في (36)، بل لا بدّ أن نبحث كذلك عن العلاقات الشكليّة المفسّرة لهذا الاختلاف.

3 ـــ الإسناد وتقييد المضمون الدلاليّ:

ويمكن في هذا الخصوص الاعتماد على بنية الإسناد من الناحية الشكليّة لتجريد المضمون الدلالي للجملة تجريدا شكليّا. وإذا كان الإسناد يحمل مضمونا دلاليّا فإنّه يناسب في رأينا تصوّر شكل المضمون لبنية الجملة لأنّه يمثّل علاقة تركيبيّة مجرّدة تسبق المستويات النحويّة المعجّمة. وإذا كنّا نلجأ إلى بنية الإسناد باعتبارها الأقرب إلى تجريد ذلك المضمون الدلاليّ ودراسته شكليّا فلأنّنا لا نعثر على مقاربة تتسم بالبعد الشكليّ لعلاقة الحال، وأقصى ما وصل إليه النحاة من جهة المقاربة الشكليّة لهذه العلاقة هو اشتراط دخول الواو على الجملة الاسميّة غالبا[1] ليتحقّق الحال وتخرج الواو عن علاقة العطف، في المقابل نلاحظ أنّهم اهتمّوا بالمضمون الدلاليّ للإسناد وفي ضوء تأويله الدلاليّ قرّروا ارتباط الرابط بعلاقة الحال أو العطف.

إنّ هذه الوجهة الدلاليّة في التمييز بين الدلالتين النحويّتين للرابط بين المثالين (35) و(36) يمكن استثمارها عبر مفهوم الإسناد في بيان الجانب الشكليّ

---

[1]– الأستراباذي، المصدر نفسه، ج4، ص67.

المهمل في دراسة النحاة للرابط وهي تنسجم مع خيار منهجيّ قوامه أنّ نظام اللغة لا يحتاج إلى وسم الظواهر النحويّة المتعدّدة بأدوات جديدة بل قد يحتاج الأمر، وفقا لمبدأي الاقتصاد في الوصف وإعادة قراءة الآراء القديمة في ضوء المفاهيم الجديدة، إلى رصد العلاقات التركيبيّة المتعدّدة للظاهرة النحويّة الواحدة وإعادة الاشتغال عليها عبر تقليب الجوانب الخافية من نظر القدامى والمضيّ في احتمالات التفسير الممكنة التي لم يطرقوها، فذلك أدعى إلى إقامة حوار أصيل قد يثمر إجابات نظريّة مقنعة عن القضايا التركيبيّة اعتمادا على آليّات تفكيرهم بدلا من اقتراح بدائل نظريّة تقطع تماما مع نظر القدامى.

ولذلك يمكن أن نعيد هذا **المضمون الدلاليّ** الذي وجّه علاقة الرابط بالحال في المثال (35) إلى بنيته الشكليّة المجرّدة بصرف النظر عن دلالة الألفاظ المنجزة وهذه البنية تتحقّق في مفهوم الإسناد، إذ أنّها علاقة توفّر لنا – عبر ما رأيناه فيها من درجة تجريد عالية – مستوى ذهنيّا عميقا سابقا للإنجاز، يعادل مستوى البنية العميقة تجريدا من خلال تعامل المكونيّن المسند والمسند إليه.

يمكن تبعا لذلك أن نعيد صياغة المثالين على النحو التالي:

(35') إس$_1$ [م+ م.إ+ حر [إم]] ^ إس2[م.إ+م]

(36') [م+ م.إ+حر [إم+إم[مخص]]]

يشير هذا التمثيل الرمزيّ في (35') إلى أنّ بنية الإسناد الرئيسيّ (إس$_1$) تستدعي المركب بواو الحال عن طريق الرابط، فيقوم الرابط من خلال هذا المركب بالوصل بين الإسناد الرئيسيّ والإسناد الفرعيّ (إس$_2$) وينتخب من دلالته علاقة التزامن المناسبة للحال فيكون الإسناد الفرعيّ مخصّصا للأوّل تخصيص الحال، وهذا التخصيص معادل للتخصيص الذي يحدثه المركب بحرف الجرّ (بواد) حيث يضطلع كذلك بوظيفة مخصّصة للإسناد. أمّا في البنية (36') فالإسناد الثاني يأتي في مستوى جزئيّ يتعلّق بالمفعول، فتضطلع الواو بربط معطوفين داخل مركّب فيشكّلان معا متعلّقا تحت تأثير عامل واحد يمثّله

حرف الجرّ، فلا تكون هناك بنية إسنادية ثانية وإنّما هي علاقة فرعيّة ضمن مستوى تحليلي فرعيّ (تابع) تندرج ضمن إحدى المستويات المباشرة لبنية الجملة التي يمثّلها المتمّم المفعول: (بـــ (واد ونهر ساكن)).

إنّ هذه البنية الشكليّة تدلّ على أن التحوّل من واو العطف إلى واو الحال ليس بفعل التأويل الدلاليّ للجملة كما يذهب إلى ذلك الأستراباذي[1] بل يكون بناء على إرجاع التأويل إلى بنية شكليّة ذهنيّة مجرّدة قوامها تخصيص الإسناد أو تخصيص بعض متمّمات الإسناد، حيث تعطينا البنية الأولى حالا وهي تناسب مستوى المفاعيل المتمّمة وتعطينا البنية الثانية عطفا وهي تناسب مستوى التوابع. فاختلاف توزيع العلاقات التركيبيّة للرابط الواحد بين الجملتين المتشابهتين هو الذي يقيّد حضوره الشكليّ ويوجّه دلالته النحويّة رغم التطابق في ترتيب مكوّنات الجملتين وتطابق المقولات المعجميّة بينهما.

[1]– الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص212.

الفصل الثاني

الرابط والقيود المتحكّمة في المركّبات في نظريّة س – بار

تقدّم لنا نظريّة س–بار نموذجا للقيود المتحكّمة في المركّبات النحويّة فهي نظريّة في التركيب تقوم بتمثيل رمزيّ للقيود المتسلّطة على المقولات المتحقّقة في مركب ما، سواء أكان المركّب إسميّا أم فعليّا أم حرفيّا. وتتجلّى هذه القيود عبر خلق نوع من الترابط داخل ذلك المركب. وبمقتضاها يكون قطب ذلك المركّب هو الرأس الحامل للمقولة وهذا الرأس ينسج علاقات تركيبيّة مع طرفين من متعلّقاته هما المخصّص والمتمّم. ومن الملاحظ أنّ اندراج هذه النظريّة ضمن ما يعرف بالنظريّات الفرعيّة أو القوالب الممثلة للأنساق الفرعيّة[1] يجعلها تمثّل شكلا من إشكال القيد المتسلّط على نظام التركيب[2]. وسندرس في هذا القسم كيف يكون الرابط قيدا داخل مركّبه، معتمدين في ذلك على نموذجين من المركّبات هما نموذج المركب الإسميّ بالعطف ونموذج المركّبات الحرفية المصدرة بأحد تلك الحروف، مثل المركّبات الحرفية بواو الحال أو واو المعيّة أوفاء السببيّة.

1 – المركّبات الاسميّة بالعطف:

تعبّر هذه النظريّة عن المقولات المعجميّة التي تحتويها جميع اللغات من اسم وفعل وصفة وحرف وهي تقوم بتجريد هذه المقولات وتمثيلها رمزيّا بالمتغيّر **س** ثمّ تمثّل درجة تركيب هذا المركّب وفق انتظام بنيويّ يتدرج من التعقيد إلى البساطة وفق القاعدة الشكليّة المتكوّنة من مبدأين متلازمين[3] (أ) و(ب):

---

[1]– محمد الأوراغي، الوسائط اللغويّة، ج2 اللسانيّات النسبيّة والأنحاء النمطيّة، دار الأمان، الرباط، 2001، ص708.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– المرجع نفسه.

(أ) س̿ ⟵ ...س̄...

(ب) س̄ ⟵ ...س...

هذه النظريّة تطمح إلى تفسير طريقة الترابط داخل أي نوع من المركّبات في جميع اللغات بطريقة شكليّة صارمة عبر هذا التمثيل الرياضي لعلاقة رأس المركّب بتوابعه، فتقوم بتمثيل القيود داخل المركّب وفقا لانعقاد أجزاء المركّب حول الرأس المعجمي الممثّل للمقولة الرئيسيّة في المركّب،سواء أكانت في التراكيب العربيّة اسما أم فعلا أم حرفا[1]. وانطلاقا من مبادئ هذه النظريّة سنختبر الجدوى التي تقدّمها هذه الآليّة التفسيريّة في وصف ترابط الحرف الرابط في العربيّة مع بقية مكوّنات مركّبه، دون أن نغفل عن عرض هذا المبدأ التوليديّ العام على خصوصيّة النحو العربيّ في تفسير نفس المسألة. ونحن في ذلك ننطلق من المبدأ المنهجيّ الذي تستدعيه النظريّة التوليديّة نفسها، وقوامه اعتبار النحو الخاصّ محكّا لاختبار وجاهة المبادئ الكلّيّة المستنبطة في النحو الكلّيّ وميزانا لامتحان مدى التكامل بينها. واعتمادا على ذلك سننظر في مختلف المستويات الشكليّة للتركيب حسب نظريّة س-بار لنرى أيّها أنسب لتمثيل الرابط ونسج مختلف علاقاته التركيبيّة، وأيّ تأثير للرابط في المركّب من الناحية الإعرابيّة.

تقوم هذه النظريّة بتوزيع المكوّنات داخل كلّ مركّب مرتبط بمقولة محدّدة من أقسام الكلام وفق ثلاثة مستويات متراتبة حسب درجة التركيب، وفق تقسيم تضطلع فيه المقولة المعجميّة بدور الرأس، ويتعلّق الأمر في العربيّة بثلاثة أنواع من المركّبات هي المركب الاسميّ والمركب الفعليّ والمركب الحرفيّ. ثمّ تتوزّع بقيّة مكوّنات المركّب بين دورين أحدها المخصّص والثاني المتمّم. يطرح تطبيق

[1]- من الملاحظ أنّ مقولة الصفة التي تأتي أيضا على رأس المركّب كما يشير غلى ذلك شومسكي، تندرج بمقتضى النظر النحوي العربيّ ضمن مقولة الاسم، ويمكن النظر في وجوه اندراج الصفة ضمن مقولة الاسم في التفكير النحوي العربيّ بالعودة إلى كتاب المنصف عاشور: "ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ؛ بحث في مقولة الإسميّة بين التمام والنقصان" (منشورات كليّة الآداب بمنوبة، تونس، 1999)، وتحديدا في الفصل المعقود للأسماء الدالة على الصفات ضمن باب الاسم وتقسيم الكلام، صص 155-186.

هذه النظريّة على نظام التراكيب في العربيّة جملة من القضايا والإشكالات خاصّة فيما يتعلّق بالمركب الاسميّ بالعطف؛ فما هي طبيعة الدور الذي يتّخذه الرابط في التركيب العطفيّ؛ هل هو دور الرأس أم المتمّم أم المخصّص؟ وما هي استتباعات القول بتمثيل الرابط في المستوى الصفر من المركّب؟ وكيف يتحكّم في بقيّة المكوّنات باعتباره الرأس الحامل لخصائص المقولة؟ وهل يستجيب التركيب العربيّ عموما لهذه الميزة فيجعل الحرف على رأس المركب في الدرجة الأولى من الإسقاط؟

إنّ اعتبار الرابط رأسا أو متمّما أو مخصّصا يستتبع جملة من العلاقات التركيبيّة المقيّدة لدوره التي تنعكس على طبيعة دوره التقييديّ. ذلك ما نختبره عبر دراسة الترابط الشكليّ بين الرابط ومكوّنات مركب العطف ولنتأمّل في التراكيب المسطّرة في الأمثلة التالية:

(37) رأيت زيدا وعمرا

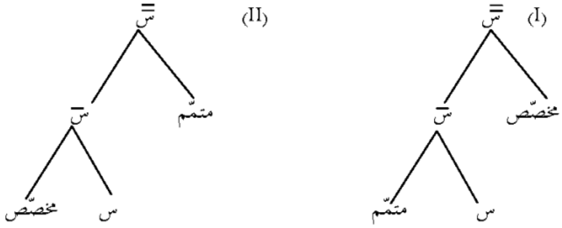
(38) رأيت زيدا فعمرا

(39) رأيت زيدا ثمّ عمرا

(40) رأيت القوم حتّى صغارهم

تقوم نظريّة س–بار بتوزيع مكوّنات المركب إلى ثلاثة أنواع رأس ومتمم ومخصّص. وبالتأمّل في المركّبات المسطّرة في الأمثلة السابقة تطرح مستويات الإسقاط الثلاثة في بنية المركب بالعطف إشكالا من جهة عدم تصدّر الرابط للمركب مع وجود مكونيّن متعادلين في المستوى التركيبيّ (المعطوف عليه والمعطوف) ينازع أحدها الرابط في الصدارة (المعطوف عليه). فهل يمكن أن نعتبر الرأس الحامل للمقولة هو الحرف المتوسط بينهما بناء على اعتباره أداة الترابط بين المكونيّن أم أنّ المعطوف عليه هو رأس المقولة بناء على تصدّره المركّب فيكون الرابط بمنزلة المخصّص أو المتمّم له؟

يلاحظ الباحث محمّد الأوراغي أنّ اللغات البشريّة تختلف في طريقة تنظيم المركّب من خلال اختلافها في ما تصدّر به المركّب وما تجعله ذيلا له ولذلك يحصي الباحث طريقتين في تمثيل علاقة المتمّم والمخصّص بالرأس[1] في شكل المشجّرين (I) و(II):



وبناء على هذا التمييز يمكن القول إنّ المستوى الإنجازي للمركّب بالعطف الذي يجعل الحرف العاطف متوسّطا لا متصدّرا للمركّب، ليس فيه دليل كاف يبررّ القول بأنّ الحرف العاطف رأس أو تابع في مركّبه. فالبنية الإنجازيّة للأقوال كثيرا ما تلجأ إلى التحويل أو تخضع لنظام الألسنة في تصدير بعض المقولات، وهي ليست دليلا كافيا للقطع بأنّ الصدارة تعني التحكّم والعمل مكونيّا في بقية المركّب أو التوسّط دليل على دور التابع داخل المركّب. خاصّة انّ نظريّة س–بار تربط بين التاثير البنيويّ الشكليّ للمقولة والتأثير الدلاليّ. وبما أنّ الجانب الدلاليّ للمركّب يقترن حسب هذه النظريّة بوجه تركيبيّ فإنّ المقولة س تعتبر عاملة إذا كانت تسند دورا دلاليّا لمعمولها وتسند كذلك حالة إعرابيّة.

هذا الاقتران نجد بعض ملامحه في تأثير حرف العطف في المركّب الذي يشمله، حيث يجعل ما قبله معطوفا عليه وما بعده معطوفا من جهة الدلالة ويشرك الثاني مع الأوّل في الإعراب من جهة التركيب. وبالاعتماد على الفرضيّة القائلة بأنّ رأس المركّب الممثل في المستوى الصفر من الإسقاط هو المقولة المتحكّمة في بقيّة العناصر نلاحظ أنّه يوجد في نظر النحاة ما يبرّر القول بترؤس الحرف

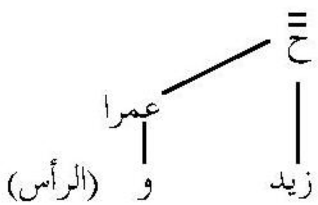
---

[1]– الأوراغي، الوسائط اللغويّة، ج2، ص709.

[2]– نفسه.

العاطف للمركّب والتحكّم في المعطوفين من الناحية الدلاليّة حيث أنّ مقاربتهم للمركب بالعطف تتسم بالطابع الدلاليّ الذي يسبق طبيعة العلاقات الشكليّة. فعلاقة العطف التركيبيّة تعرّف بأنّها الجمع بين معطوفين في حكم واحد[1] والإشراك بينهما في الإعراب، ومن المرجح في رأينا أن يكون المقصود بالحكم الجانب الدلاليّ في الرابط حيث نجد الزمخشريّ يفصّل معنى الجمع في حكم واحد بالقول:"الواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر"[2]، فالدخول في الحكم يعني الارتباط بدلالة الجمع لا الدخول في حكم الإعراب، لكنّ هذا الاهتمام بدلالة المركب بواو العطف لا يمنع من ملاحظة جملة من العلاقات الشكليّة التي تساعد على تبيّن نظام الترابط الشكليّ بين المعطوفين عن طريق الرابط ومنها خاصّة إشراك المعمولين في تأثير العامل النحويّ كما في الأمثلة السابقة.

وبناء على هذا التحليل الذي يفترض أنّ الحرف يمثّل رأسا للمركب الحرفيّ يمكن أن نفترض التمثيل الآتي للمركب في المثال (35) [زيدا وعمرا]:



وبالعودة إلى الفرضيّات الأساسيّة لهذه النظريّة نجد في بعض المعطيات التركيبيّة من داخل النظريّة التوليديّة نفسها ما يجعلنا نناقش هذه الفرضيّة ونراجع موقع الرابط واعتباره رأسا ممثّلا للمقولة الأساسيّة في المركّب بالعطف.

فالتمثيل السابق يصطدم بعائق منهجيّ يحول دون انطباقه على المركّب بالعطف في النظام النحويّ للغة العربيّة فعند اختصار الإسقاط الأقصى إلى

---

[1]- الزمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب، مكتبة الهلال، بيروت، 1993 ص58.

[2]- المرجع نفسه.

الإسقاط الأوسط فالإسقاط الأدنى في المثال (35) عودا من الدرجة القصوى في التركيب بالعطف إلى الدرجة الدنيا نحصل على الترتيب التالي:

1- الإسقاط الأقصى: [زيدا وعمرا]

2- الإسقاط الأوسط:[وعمرا]

3- الإسقاط الأدنى: [و]

هذا التدرج في البناء من الأبسط إلى درجة التركيب القصوى حسب التمثيل السابق لا يعكس في رأينا نظام التدرج في المركب بالعطف فالرأس المكوّن للمركّب لا يمكن أن يكون الحرف لأنّه لا معنى لاختزال المركّب في المستوى الأدنى إلى الرابط فالرابط يأتي دائما ليجمع بين العنصرين. وعلى هذا الأساس يمكن أن نتصوّر تدرّج المركب من التركيب إلى البساطة على النحو التالي:

1- [زيدا وعمرا]

2-[وعمرا]

3-[زيدا]

من هنا يتضح لنا أنّ الرابط يأتي بعد الاسم المفرد ليزيده تركيبا ولكنّه لا يكون وحده في الجملة مفردا فالحرف يأتي لمعنى في غيره ولذلك يضطلع الرابط إمّا بدور المتمّم أو دور المخصّص لأنّهما يأتيان لإتمام الاسم المفرد الذي يكون معطوفا عليه في ما بعد.

والأرجح في رأينا أن يكون دور الرأس هو المناسب للمعطوف عليه، وعلّة ذلك أنّ إخراجه من الإفراد إلى التعدّد ثمّ ارتباطه بالمعطوف عن طريق حرف العطف يمثّلان شكلا من إشكال التخصيص للاسم حيث تنعقد الصلات التركيبيّة حول الاسم المعطوف عليه ويبقى الاسم مفردا بعد افتراض تجريده من بقيّة المخصّصات، فمن الناحية المنطقيّة نتوقّع اختزال قدوم زيد وحيدا ثمّ يمكن ربط زيد بمصاحب هو عمرو فالمثال (37) يمكن اختزاله إلى ('37):

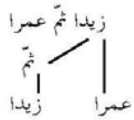
(37') رأيت [زيدا]

وبناء على ذلك تكون الوحدة المعجميّة [زيدا] التي ستضطلع بدور الرأس في المركب هي الأساس المعجمي الذي سيبنى عليه مركّب العطف فيقع تخصيصه بالمعطوف [عمرا] بأداة متمّمة هي الرابط. وهذا الأمر ينسحب في رأينا على جميع المركّبات بالعطف في الأمثلة (38) و(39) و(40)، حيث يقع تمثيل درجات الإسقاط فيها كما يلي:

(38)



(39)



(40)



يطرح علينا هذا التمثيل الصوريّ للمركّب العطفي قضية صدارة المركّب وعلاقتها بمبادئ الوسم الإعرابي والدلاليّ وإذا كانت نظريّة س-بار تقدّم لنا تعميمات تركيبيّة في تميل المركّبات قوامها صدارة الحرف في المركّبات الحرفيّة وصدارة الاسم في المركّبات الاسميّة فإنّ طرق تمثيل هذه الصدارة لا يمكن بناؤها اعتمادا فقط على التعميمات الافتراضيّة الصوريّة فلكلّ لغة طريقتها ومقاييسها التركيبيّة في إسناد هذه الصدارة لمقولة دون أخرى ليس في مستوى البنية الإنجازيّة المعجّمة فحسب بل حتّى على المستوى الشكليّ الاعتباريّ، فمثلا حين تضع العربيّة الفعل في غير الصدارة في مثل قولنا "قد جاء" فإنّ المستوى الإنجازيّ يجعل الحرف في الصدارة والمستوى الاعتباري الشكليّ يجعل الفعل

مركز المركّب الفعلي رغم تأخّره.

أمّا في ما يخصّ الرابط فإنّ هناك نوعا من الاختلاف في المركز بين الدور الدلاليّ الذي يضطلع به في المركّب العطفي والدور التركيبيّ. فالملاحظ أنّ الرابط هو مركز التحكّم في دلالة المركّب لأنّه يضطلع بدلالة الربط بين المكوّنات بدليل تعلّق دلالة النفي به دون سائر المعطوفات كما سنبيّن في الفصل اللاحق، أمّا على مستوى التركيب فإنّ العربيّة تعطي للمعطوف عليه دور الصدارة في المركّب. ولذلك يعمم الفاسي الفهريّ في تطبيق هذه النظريّة على التراكيب العربيّة حكم صدارة الاسم على جميع المركّبات الاسميّة[1]، ورغم أنّ بنية المركّب الاسميّ بالعطف وكذلك بنية المركّب الاسميّ بالاستثناء تشذّان عن بنية بقيّة المركّبات الاسميّة الثنائيّة من خلال وجود مكونيّن اسميين يتوسّطهما مكوّن ثالث هو الحرف، إلا أنّ اللافت للانتباه هو عدم تحقّق فرضيّة شومسكي في أنّ الإسقاط يقتضي أن تكون المقولة العاملة واسمة شكليّا ودلاليّا في بقيّة المقولات داخل المركّب مع تصدّرها المركّب. فالواو العاطفة في (37) لها دور مركزيّ من جهة الربط من ناحية الدلالة لكنّها ليست المقولة الواسمة شكليّا في بقيّة مكوّنات المركّب من الناحية الإعرابيّة لأنّ إعراب المعطوف عليه هو الذي يجرّ إليه المعطوف فيما يشبه قيد توارث الإعراب (case inheriance)؛ أي أنّ المعطوف يتّخذ نفس إعراب المعطوف عليه فلا تقوم الواو سوى بإشراك المعطوف في الوسم الذي لحق بالمعطوف عليه عند دخول حرف الجرّ مثلا.

2- المركّبات الحرفيّة:

إنّ القضيّة التي تطرحها نظريّة س-بار في التطبيق على العربيّة هي مدى اعتبار الحرف الرابط الواصل بين الإسناد الرئيسيّ والمفاعيل مقولة عاملة. والحقيقة أنّ التردّد في اعتبار الواو أو الفاء في (41) و(42) رأسا عاملا شغل

[1]-الفاسي الفهريّ، اللسانيات واللغة العربيّة، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4، الكتاب الأوّل، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2000، ص108.

تفكير القدامى والمحدثين:

(41) سرت والطريق.

(42) اجتهد فتنجح.

فقد اختلف النحاة في اعتبار الحرف الرابط ناصبا بنفسه أو مستدعيا للنصب على سبيل الاقتضاء، وإذا كان الرأي الأخير قد غلّبه جمهور النحاة[1] فاعتبروا الفعل هو الناصب لا الحرف الرابط، فإنّ اللسانيّن العرب المحدثين قد انشغلوا أيضا بهذه القضيّة باستخدام المفاهيم اللسانيّة الحديثة[2] لكنّ المشتغلين منهم بتطبيق النظريّة التوليديّة على نظام اللغة العربيّة قد اجتنبوا الخوض في تمثيل المركّبات الاسميّة بالعطف، فلا نجد مثلا أيّ خوض في تمثيل المركّب بالعطف أو المركّب بواو الحال وفق نظريّة س-بار الشكليّة أو غيرها من النظريّات التوليديّة في أعمال ميشال زكريّا ومازن الوعر والفاسي الفهريّ[3]. وقد يعود السبب في ذلك إلى أنّ بنية هذا المركّب تطرح إشكالا يتعلّق بمدى تأثيرها الإعرابيّ ومبعث الإشكال تردّد نفس الحرف الرابط بين تصدّر المركّبات الحرفيّة (المركّب بفاء السببيّة والمركّب بواو الحال) وعدم تصدّره للمركّبات الاسميّة بالعطف. فاختصّ المركّب الاسميّ ببنية ثلاثيّة (معطوف عليه + حرف عطف + معطوف) تميّزه عن سائر المركّبات الاسميّة ذات البنية الثنائيّة (اسم+متعلّق به)، ثمّ اشترك نفس الرابط مع سائر المركّبات الحرفيّة في بنية

[1]– ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، ج1، ص132.

[2]– يمكن النظر في أعمال عبد الجبار بن غربيّة التي ركّزت على هذا القضيّة ومنها: مقال "الواو بين العطف والتعليق"، ضمن أعمال ندوة المعنى وتشكّله، منشورات كليّة الآداب بمنوبة، تونس، 2002، وكذلك أطروحته لنيل شهادة الدكتورا:

La Sémantique De Coordination, Thèse de doctorat présentée à Blaise Pascal Clermont II le 20 décembre1996.

[3]– نلاحظ في هذا الخصوص أنّ الفاسي الفهريّ قد خصّص فقرة شديدة الاختصار للجمل الحاليّة اعتمادا على نظرية الربط الإحاليّ، واقتصر خلالها على القول: "ونريد فقط أن نشير إلى أنّ جملا مثل [رأيت الرجل يرقص] و[جاءني زيد وهند، هو يبكي وهي ترقص] تخول، أساسا، نفس البنية الوظيفيّة ونفس التأويل اللذين يخولان للأحوال المفردة التي تناسبها" (الفهري، اللسانيات واللغة العربيّة، ج2، نماذج تركيبيّة ودلاليّة، الكتاب الثاني، دار توبقال للنشر، ط4، الدار البيضاء، 2000، ص83).

ثنائيّة تعكس ظاهرة التعليق (حرف + متعلّق به).

ويمكن أن ننظر في تطبيق مفاهيم هذه النظريّة على أقوال مشتملة على رابطي الواو والفاء في صدارة المركّب، عبر استقراء طبيعة المقولات النحويّة المشكّلة لرأس المركّبات، ثمّ نحدد طبيعة الانسجام التركيبيّ بين مقولة الحرف وبقيّة المكوّنات المرتبطة بها في المركّبات بواو الحال وواو المعيّة وفاء السببيّة ونبحث خلال ذلك عن دور الرابط من الناحية الشكليّة هل هو متمّم للرأس أم مخصّص أم هو الرأس المتصدّر للتركيب.

يطرح ترتيب الحرف في المركّبات بواو الحال وواو المعيّة وفاء السببيّة إسقاطا من نوع مختلف من جهة ترتيب المكوّنات داخل المركب وعددها ففي الأمثلة (35) و(41) و(42) نلاحظ أنّ حرف الربط يتصدّر المركّبات. والقضيّة الذي يطرحها علينا هذا الترتيب هو مدى ملاءمة الصدارة في الترتيب لاعتبار الحرف رأسا للمقولة المتحكّمة في المركب انسجاما مع ما نلاحظه في الفقرة السابقة من تصدّر المعطوف عليه للمركب الاسمي بالعطف واستئثاره برأس المركّب من الناحية البنيويّة. وهنا نتساءل هل إنّ الحرف عامل في ما بعده فيكون رأسا أم أنّه يكتفي بوصل ما بعده بما قبله فيكون متمّما أو مخصّصا للرأس؟

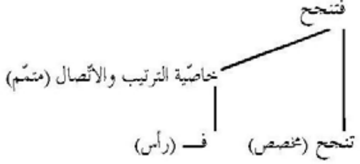
يرتبط هذا الإشكال بقضيّة النصب في المضارع هل هو صيغة تصريفيّة منتصبة بنفسها بلا عامل تتدخّل في التركيب عندما يستدعيها التركيب لدواعي دلاليّة أم هي صيغة تنتقل من حال الرفع إلى النصب بتسلّط عامل؟ من الملاحظ أنّ ما يقتضيه المركّب من وجوب نصب المضارع بعد الفاء في (42) ووجوب نصب الاسم بعد الواو في (41) يدلّ على أنّ النصب من آثار الحرف الرابط وفي المقابل تدلّ المركّبات التي تحتوي مضارعا منصوبا على أنّ كثيرا من الحروف الدالة على معنى الجزاء والاستقبال تتطلّب وجود هذه الصيغة بعدها مثل "إذن" و"أو" و"حتّى" و"أنْ" وهذا يقوّي احتمال أن تكون صيغ المضارع المنصوب غير خاضعة لتأثير الحرف العامل بل هي من اقتضاءات التركيب الذي ينتقي ما يدلّ

على الاستقبال والإمكان. ولذلك يمكن أن نعتبر المضارع منتصبا بنفسه باعتباره صيغة تصريفيّة جاهزة لا دخل للعوامل فيها. فهل يكون أثر النصب في الاسم والفعل المضارع في المثالين (41) و(42) بلا تأثير من الحرف الرابط؟

هناك فرضيّتان تقدّمان جوابين مختلفين سنختبر مدى وجاهة الأخذ بإحداهما في الإجابة عن هذا السؤال: أن يكون الحرف عاملا ناصبا لمتعلّقاته أو أن يكون الناصب لما بعد الحرف عاملا آخر غير الرابط من خارج المركّب. أمّا الاحتمال الأوّل فيقتضي أن يكون رأس المركّب هو الحرف العامل وأمّا الاحتمال الثاني فيقتضي أن يكون رأس المركّب عنصرا آخر غير الرابط.

اعتمادا على إحدى فرضيّات نظريّة س–بار القائلة بأنّ المتمّم هو كلّ مقولة ينتقيها الرأس س انتقاء مقوليّا ويعمل فيها فإنّنا يمكن أن نطمئنّ إلى تحليل بنيويّ يغلّب الرأي الثاني ويقدّم أدلّة على أن الرابط هو المقولة الرأس في المركّبات الحرفية المصدّرة برابط: فالرابط الفاء في (42) يرتبط عند النحاة بدلالة نحويّة قوامها الوصل وانعدام المهلة عند الجمع بين الأمرين أمّا المضارع المنصوب فصيغة تصريفيّة تدلّ على جهة الإمكان في المستقبل ونرى أنّ بين الأمرين انسجاما تركيبيّا يعكس انسجاما دلاليّا: فما يكون نتيجة في المستقبل إنّما يتّصل بما يكون سببا قبله في الماضي أو الحاضر، اتّصال تعاقب وتراتب، ولذلك يستدعي الحرف الرابط نتيجة في الإمكان (فتنجح) تأتي بعد الحرف الرابط فتخصّصه بانتقاء صيغة المضارع المنصوب أمّا المتمّم فالأرجح أن يكون دلالة الترتيب المجرّدة التي تربط بين الحرف رأسا للمركّب ومتعلّقه مخصّصا كما في التمثيل التالي للمركّب في المثال التالي:

(42)



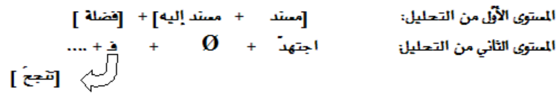
إنّ ما يبرّر اعتماد "خاصّية الترتيب والاتّصال" في دور المتمّم مانجده من نقاش عند النحاة حول دور الرابط في انتصاب مابعده. فقد نقل الأستراباذي رأيا طريفا عن الفرّاء يختلف به عن القائلين بأنّ الحرف الرابط ناصب بنفسه، وقوامه أنّ "الخلاف" بين الإسناد الرئيسيّ ومتعلّق الرابط هو الذي يستدعي النصب حيث يقول:" وعند الجرمي: أن الفاء، والواو، وأو، ناصبة بنفسها. وقال الفراء: الأفعال بعد هذه الأحرف منتصبة على الخلاف، أي أنّ المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعني فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه، لما خالف ما قبله، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما، لأنه طرأ على الفاء معنى السببية، وعلى الواو معنى الجمعية"[1] فمعنى التخالف في الرتبة هو الذي يسبّب اختلافا في بنية المركّب من العطف إلى التعليق ويضيف الأستراباذي معلّقا على هذا الرأي: "والظاهر من مذهبه أنه جعل الخلاف أمرا معنويا ناصبا، كما أن الابتداء عند أكثر النحويّين: رافع، ولو أوجب الخلاف الانتصاب، لم يجز العطف"[2].

ومعنى الخلاف اعتمادا على تعليق الأستراباذي يمكن أن نفسّره باختلاف المستوى التمثيلي للمكوّنات داخل البنية العميقة. ومعنى أن يكون معنويّا ليس المقصود به جانب الدلالة في رأينا بل الجانب المجرّد المفترض من العلاقات التركيبيّة وهو الجانب غير المظهر في اللفظ مثل مبدأ السببيّة أو الجزاء أو الشرط أو الخلاف. والدليل على ذلك أنّه يستشهد بعامل الابتداء في العلاقة العليّة المفسّرة لعمل الرفع في الجملة الاسميّة فيجعلها سببا معنويّا مؤثرا معادلا لتأثير علاقة الخلاف أو الاختلاف. من ذلك مثلا أنّ الإسناد الرئيسيّ (اجتهد) في (42)

1- الأستراباذي، شرح الكافيّة، ج4، ص54.

2- المرجع نفسه، صص 54-55.

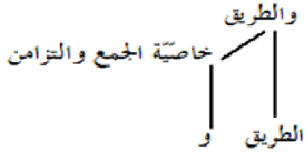
يخالف متعلّق رابط الفاء في المستوى التمثيليّ في البنية العميقة وفق الصورة التبسيطيّة التالية:



في المقابل لا يستتبع نفس الرابط في (38) خلافا في المستوى التمثيلي بل نجد ما بعد الرابط (عمرا) وما قبله (زيدا) يشتركان في نفس المستوى التمثيلي التحليلي في البنية العميقة ولذلك يشرك الرابط العنصرين في إعراب النصب ويكوّنان معا وظيفة المفعول به. يكون عنصر الخلاف المعبّر عن اختلاف المستويات التمثيليّة العميقة متمّما لتأثير الرابط في مركّبه.

وعموما يمكن أن نعتبر اختيار النحاة للفاء السببيّة رأسا للمركّب الحرفيّ دليلا على إسناد عمل إعرابيّ للفاء من جهة علاقتها النحويّة ببقيّة المركّب التي قد تكون السببيّة أو الجزاء أو الشرط "إذ هي داخلة على الجزاء لتُضمّن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط "[1]، وهذا العمل الواسم لمتعلّقاتها يجعل من تلك السمة البنيويّة الخصوصيّة (السببيّة) هي المضطلعة بدور المتمّم. وبذلك تحقّق فاء السببيّة شرط س- بار وهو أن تكون المقولة عاملة في ما بعدها من مخصّص خاصّة أنّ اعتبار الفاء أو الواو نواصبَ أمر قابل للردّ.

هذا الأمر ينسحب أيضا على تمثيل العلاقات البنيويّة في المركّب بواو المعيّة في المثال (41):



[1]- الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص446.

يعكس هذا التمثيل الأخير للمركّب الحرفيّ بواو المعيّة أسبقيّة الرابط من الناحية البنيويّة باعتباره الرأس العامل في بقيّة مكوّنات المركّب. وهذه الصورة تفسّر لنا كيف يمثّل كلّ من الرابط مع المتعلّق به (الطريقَ) عنصرا واحدا (المفعول معه)، حيث يكون المتعلّق (الطريق) مرتبطا بالرأس العامل ارتباطا بنيويّا مخّصّصا لذلك الرأس (الواو) ثمّ تكون علاقة المعيّة والتزامن مضطلعة بدور المتمّم الواصل بين الرأس ومخصّصه.

الفصل الثالث

الرابط والوسم الإعرابيّ في نظريّة الحالات الإعرابيّة

تهتمّ نظريّة الحال الإعرابيّة بالوجوه التي تسند وفقها الحالة الإعرابيّة من الرأس إلى ما يشمله من عناصر داخل المركّب وهي تهتمّ أساسا بالمركّبات الاسميّة من جهة قدرتها على تقبّل حالة إعرابيّة تلائم موقع الاسم أو ما يلائمه داخل بنية الجملة[254]. وتوفّر لنا نظريّة الحالات الإعرابيّة إطارا نظريّا لاختبار فرضيّة أن يكون الرابط حرفا عاملا أو مقولة متقبّلة لتأثير إعرابيّ، خاصّة أنّ هذا الرأي ليس بعيدا عن رأي النحاة فقد اعتبر بعضهم أنّ الحرف الرابط في المركّبات الحرفيّة بواو الحال وبواو المعيّة وبفاء السببيّة يمكن أن يكون حرفا عاملا في ما بعده[255]. كما أنّ الدور الإعرابيّ للرابط في المركّب الاسميّ بالعطف يطرح قضيّة تدخّل خاصّية "الإشراك" الإعرابيّة في هذا الوسم، ويبرّر التساؤل انطلاقا من نظر النحاة حول قابليّة الجملة العربيّة لأن تسند حالة إعرابيّة للرابط أو تمتنع عن ذلك.

1 ــ تقييد الوسم الإعرابيّ في المركّبات الحرفيّة:

و تصنّف هذه النظريّة مختلف المقولات بحسب قدرة المقولات على الوسم الإعرابيّ. فعلى سبيل المثال لو طبّقنا هذا المبدأ على العربيّة فإنّنا سنجد المقولات المعجميّة مثل الاسم والفعل مرتبطة بوسم ما تتعلّق به من عناصر داخل المركّب بينما تغيب خاصّية الوسم في المقولات غير المعجمية مثل الروابط أو العلامات الدالة على المطابقة أو الموصولات الاسميّة والحرفيّة. وبناء على هذا التمييز يكون الرابط الوارد في المركّبات الحرفيّة المشتملة على واو الحال وواو المعيّة

---

254 – Chomsky, la nouvelle syntaxe, p207.

255– نقل الأستراباذي هذا الرأي عن الجرميّ (شرح الكافيّة، ج4، ص54).

وفاء السببيّة مقولةً غير معجميّة وبما أنّ المقولات غير المعجميّة لا تسند حالة إعرابيّة ولا تتقبّل حالة إعرابيّة فإنّ الحرف الرابط الوارد ضمن هذه المركّبات يعتبر رابطا غير واسم لمتعلّقاته فهو لا يسند لها حالة إعرابيّةكما في الأمثلة (35) و(41) و(42) فلا يكون الحرف إلا رابطا بين الإسناد الرئيسيّ وبقية الجملة فيضيف تباعا حالا (إضافة حال السكون إلى حدث المرور) أو ذاتا مصاحبة (سرت والطريق) أو نتيجة (اجتهد فتنجح). وهو كذلك لا يتقبّل وظيفة رئيسيّة من الوظائف المتمّمة في الإسناد التي توزّعها البنية العميقة على مختلف المكوّنات بل يتوسّط في إسنادها لمركّبه.

غير أنّنا نلاحظ أنّ إسناد الحالة الإعرابيّة يرتبط بمفهوم العمل في النظريّة التوليديّة حيث تكون المقولة العاملة داخل المركّب متحكّمة في باقي العناصر مكونيّا وفي الآن نفسه تسند لكلّ عنصر حالة إعرابيّة ويناسب هذا المفهوم في النظريّة النحويّة العربيّة مفهوم العامل الإعرابيّ الذي يقتضي بنية عامليّة قوامها وجود عامل إعرابّي يسم معموله بسمات إعرابيّة تمثّلها حركات الإعراب وعلاماته فتتوزّع بين عمل الرفع والنصب والجزم والجرّ وتكون إمّا ظاهرة أو مقدّرة في المعمول انطلاقا من محلّه الإعرابيّ.

إنّ مفهوم العامل المسند لعمل إعرابيّ لما يتبعه من ألفاظ، لا يرتبط في النظريّة النحويّة العربيّة بمقولتي الاسم والفعل فقط، بل يتحقّق كذلك من خلال مقولة الحرف. وهذا الأمر يدلّ على أنّ الحرف يمكن أن يسند حالة إعرابيّة لبقيّة المقولات كإسناد حروف الجرّ عمل الجرّ لمتعلّقاتها من الأسماء أوعمل الحروف الناصبة في الفعل المضارع بعدها. وقد أحصى عبد القاهر الجرجاني في كتاب العوامل في هذا الخصوص ثمانية وخمسين عاملا لفظيّا، ومنها تسع وثلاثون حرفا عاملا دون اعتبار الظروف المشبّهة بالحرف[256] مثل إذ وإذن وإذا. وهذه

256– عبد القاهر الجرجانيّ، كتاب العوامل، ورد ضمن كتاب متون في اللغة العربيّة، دار ابن حزم، بيروت، 2005، صص87–90.

الأصالة في قدرة الحرف على الوسم الإعرابيّ والتأثير في متعلّقاته تطرح علينا قضيّة تتعلّق بمدى قدرة الرابط على إسناد حالة إعرابيّة لما يرتبط به من أسماء وأفعال في المركّبات. كما تطرح علينا قضيّة قدرة الحرف الرابط على تقبّل وسم إعرابيّ من العوامل الاسميّة والفعليّة.

إنّ أحد شروط إسناد الحالة الإعرابيّة في نظريّة الحالات الإعرابيّة أن يكون اتّجاه الوسم من الرأس إلى ما يتعلّق به وأن تكون المقولة متحكّمة في المتعلّق بها. وبالعودة إلى الأمثلة (41) و(42) نلاحظ بصفة مبدئيّة وجود ظاهرتين في المركّبات المشتملة على حرف رابط؛ أوّلهما تصدّر الحرف الرابط للمركّب وثانيهما وجود تأثير إعرابيّ في ما يعقبه من ألفاظ قوامه النّصب، وهاتين الظاهرتين لا تكفيان لتبرير تأثير الرابط في ما بعده بعمل النّصب ولكنّها تبرّر على الأقلّ طرح القضيّة من هذه الزاوية، وبناء على هذا الطرح، يمكن أن تتدخّل نظريّة الحالات الإعرابيّة في تفسير المركّبات التي تشتمل على رابط وتحديدا المركّبات المنتمية إلى مستوى المفاعيل المتمّمة مثل المركّب بواو الحال والمركب بواو المعيّة والمركب بفاء السببيّة.

إنّ المبدأ الأساسيّ الذي ننطلق منه في هذا الطرح التوليديّ هو أنّ الرابط مقولة غير معجميّة ولا تسند عملا إعرابيّا لأنّها لا ترث من المعجم خاصّيات إعرابيّة تساعد على الوسم، وهذا الرأي نجد له ما يدعّمه في استثناء الجرجانيّ لحروف الربط من قائمة العوامل الحرفيّة التي أحصاها، والحرف الوحيد الذي أورده عاملا هو "حتّى" باعتبارها حرف جرّ لا باعتبارها حرفا رابطا من خلال المثال الذي أورده (أعبدُ اللهَ حتَّى الموتِ)[257]. كما أنّ الحرف لا يرد عند الجرجاني ولا عند غيره من النحويّين عنصرا معمولا متقبّلا لحالة إعرابيّة لأنّ تقبّل تأثير العامل من اختصاص الأسماء والأفعال. فهل يدعم مبدأ اختصاص

[257]– الجرجانيّ، المصدر نفسه، ص88.

الأسماء والمركّبات الاسميّة بتقبّل حالة إعرابيّة في نظريّة الحالات الإعرابيّة، هذا الرأي القائل باستثناء الرابط من العوامل ومن المعمولات في النظريّة النحويّة العربيّة؟

نرى أنّ تطبيق هذا المبدأ الكلّي في النحو التوليديّ على نظام الروابط في اللغة العربيّة يؤدّي إلى نتائج تنسجم مع ما قرّرته مبادئ النظريّة النحويّة العربيّة بخصوص علاقة الحرف بمسألة العمل الإعرابيّ. ولذلك نعتبر أنّ الرابط الواقع على رأس المركّب الحرفيّ لا ينصب ما بعده وإنّما يقتضي النصب ويستدعيه. وهذا الرأي هو الغالب على آراء النحاة[258]، فقد اعتبروا أنّ الحرف الرابط لايعمل بالنصب في ما بعده وإنّما عادوا في ذلك إلى إحدى فرضيّتين؛ إمّا أن يكون الرابط قد استدعى النصب اقتضاء مثلما ذهب إلى ذلك الأستراباذي على سبيل الخلاف على نحو ما بيّنّا سابقا، أو أن يُضمر حرف عامل من حروف النصب كما ذهب إلى ذلك ابن جنّي في تفسير ورود المضارع المنصوب بعد حتّى في قولنا (اتق الله حتىّ يدخلك الجنة)[259].

يمكن أن نستند إلى جملة من المبرّرات من داخل نظريّة العمل والربط لنتأكّد من وجاهة رأي جمهور النحاة القاضي بعدم اختصاص الرابط بعمل النصب. وأوّل هذه المبرّرات أنّ الصدارة وحدها لا تكفي لكي تكون المقولة عاملة، بدليل أنّ اللغة تلجأ إلى التبئير بتصدير عناصر من الجملة بعد عمليّات النقل دون أن يغيّر ذلك من نظام إسناد الإعراب داخل نفس الجملة فالتبئير ينظّم بجملة من القيود منها قيد "توارث الإعراب" (case inheritance) حيث يرث العنصر المحوّل من الفضلة إلى صدارة الجملة إعراب المفعول ولا يمكن أن يتّخذ إعرابا جديدا[260]. صحيح أنّ المركّب الحامل لواو المعيّة أو واو الحال أو فاء السببيّة

---

[258]– تبنّى هذا الرأي الأستراباذي (شرح الكافية، ج4، ص54) وابن جنيّ (الخصائص، ج3، ص264) وابن عقيل (شرح ألفية بن مالك، ج1، ص132).

[259]– ابن جنّي، الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1952، ج3، ص263.

[260]– الفاسي الفهريّ، اللسانيّات واللغة العربيّة، ج1، ص122.

لا يمكنه أن يتصدّر الجملة ولذلك لا ينطبق عليه مبدأ التبئير، إلا أنّ ما يهمّنا من هذه الظاهرة أنّ الرتبة في نظام التركيب ليست عاملا حاسما في إسناد حالة إعرابيّة حتّى نبرّر عمل الرابط في ما بعده بتصدّره للتركيب، والدليل على ذلك أنّ تقدّم المعمولات على العامل وتصدّرها له لا يمنع من المحافظة على نفس بنية العامل والمعمول حسب ظاهرة التبئير كما في الآية (إيّاك نعبد) فالمحافظة على هذه البنية تكون عبر توارثها للإعراب الذي كان في المحلّ الأوّل قبل الانتقال إلى صدارة الجملة[261]. ويدلّ على ذلك أيضا ما قرّره النحاة في قضيّة الاشتغال حيث لا يمنع تقدّم الاسم المعمول على الفعل العامل وحضور ضمير عائد على المعمول مكان الاسم من إثبات تأثير الفعل العامل فينشغل الفعل بالضمير دون أن ينقطع تأثيره في الاسم المتصدّر في مثل قولنا (زيدا ضربته)[262].

من جهة ثانية تبرّر مبادئ نظريّة الحالات الإعرابيّة القول بعدم إسناد فاء السببيّة وواو المعيّة في المثالين (41) و(42) إعراب النصب لمتعلّقاتها. فالمتأمّل في مبادئ هذه النظريّة يلاحظ أنّ التركيز يقع على الاسم والمركّبات الإسميّة دون غيرها. وقد لخّص شومسكي النظريّة في ثلاث فرضيّات أساسيّة[263] كما يلي:

(I) كلّ الأسماء أو المركّبات الاسميّة المتحقّقة صوتيّا ينبغي أن تتقبّل حالة إعرابيّة.

(II) الاختلاف في الإعراب بين اسمين أو مركّبين اسميين داخل الجملة لا يقوم على تحقق المركّب الاسميّ المتقبّل للحالة الإعرابيّة ووجوده في الجملة بل على وجود حالة إعرابيّة تتسلّط على المركّب الاسميّ.

(III) بعض المركّبات تتقبّل حالة إعرابيّة والبعض الآخر لا يستجيب.

تشير هذه المبادئ إلى أنّ المركّب ككلّ يتّخذ حالة إعرابيّة وجوبا لكنّ الحرف المتصدّر له لا يستوجب اتّخاذ حالة إعرابيّة أو إسنادها، كما أنّ التركيز

261– الفاسي الفهريّ، المرجع نفسه.

262– ابن عقيل، شرح ألفيّة ابن مالك، ج2، ص129.

263 -Chomsky, La Nouvelle Syntaxe, p207.

وقع على الاسم دون الحرف ممّا يدلّ على أنّ الحرف ليس مقولة عاملة يمكن أن تتحكّم مكونيّا وتسم دلاليّا وتسند حالة إعرابيّة في نفس الوقت، خصوصا أنّ شومسكي يعتمد على مبادئ هذه النظريّة للاستدلال على طرق توزيع المركّبات الاسميّة في الجملة من الناحية البنيويّة في مقابل طرق توزيع المركّبات الحرفيّة والموصولات[264].

من جهة أخرى تصنّف مقولة الرابط على أنّها مقولة غير عاملة لأنّها غير متّصلة تماما بدلالة معجميّة بل هي أقرب لمفهوم الأداة[265] (complementizer = COMP) التي تكتسب دلالتها بالتركيب وهذا ما عبّر عنه النحاة منذ كتاب سيبويه بتعريف الحرف على أنّه ما جاء لمعنى في غيره[266]. وبذلك لا يستجيب الحرف الرابط في العربيّة لقيود إسناد الإعراب باعتباره مقولة غير معجميّة تنتمي إلى صنف الأدوات.

2 ــ تقييد الوسم الإعرابيّ في المركّبات الاسميّة:

قد رأى الفهريّ أنّ القيم الإعرابيّة في النظريّة التوليديّة تُلصق عادة بالمركّبات الإسميّة والسبب في ذلك أنّ "المعلومات الإعرابيّة المرتبطة بالاسم لا تصدر فقط عن القواعد المركّبيّة وحدها. بل إنّ المعجم يساهم في توافر هذه المعلومات"[267]. إنّ هذه الخاصّية المحايثة للاسم تجعله يستجيب لتقبّل حالة إعرابيّة باعتبار أنّ قابليّة الإعراب "جزء من من صورته المعجميّة" على حدّ عبارة الفهريّ[268]. وقياسا على هذه المكانة التي يضطلع بها الاسم، وبما انّ شومسكي يقابل بين المقولتين، فإنّ الحرف الرابط قد يدخل في مركّب اسميّ أو حرفيّ تبعا لعلاقاته التركيبيّة، ولكنّه لا يتّخذ حالة إعرابيّة لوحده مجرّدا عن مركّبه ولا يمكن له إسناد حالة إعرابيّة.

---

264 - Rouvret, Op. Cit, p36.

265– الوعر، نحو نظرية لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، ص231.

266– سيبويه، الكتاب، ج1، ص2.

267– الفاسي الفهريّ، اللسانيات واللغة العربيّة، ج2، ص101.

268– المرجع نفسه.

قياسا على المعطيات النظريّة السابقة نلاحظ في في المثال (39) أنّ المركب الاسمي يتّخذ سمة إعرابيّة قوامها عمل النصب وهذه السمة الإعرابيّة تثبت من خلال العلامة الإعرابيّة الظاهرة في آخر المعطوف عليه والمعطوف. غير أنّ أثر النصب ليس من عمل الرابط ولذلك يسند إليه النحاة دور الإشراك في الحالة الإعرابيّة. فإذا كان هذا الأثر الإعرابيّ يتغيّر بتغيّر العامل دون حرف الربط فما هو الدور البنيويّ للرابط في وسم المركّب بحالة إعرابيّة.

بالنظر في المثال (43) وتحديدا في المركّب بالجرّ نلاحظ أن حرف العطف لا يسند حالة إعرابيّة وإنّما يكتفي بإشراك "عمر" في نفس الإعراب الذي لحق بـــ "زيد":

(43) مررت بزيد وعمر

إنّ تغيّر العمل الإعرابيّ من النصب إلى الجرّ في المركّب الاسميّ بالعطف ناتج عن تسلّط عامل هو الجرّ وهو يرتبط بتغيّر العامل من الفعل إلى الحرف الجارّ مع ثبات الرابط على دور قوامه إشراك المعطوف في الحالة الإعرابيّة التي لحقت بالمعطوف عليه ففي المثال (37) يشترك المعطوفان في النصب وفي المثال (43) يشترك المعطوفان في الجرّ وبما أن رأس المركّب ليس الرابط بل المعطوف عليه كما رأينا في س-بار فإنّ المركب خاضع في تقبّل حالة إعرابيّة لعامل خارج عنه فهو إمّا مفعول به للفعل "رأيت" في المثال (39) أو هو مجرور للحرف الجار "بـــ" في المثال (43) وهذه الخاصّية تنسجم مع مبدأ إسناد الحالة الإعرابيّة الذي يقتضي قابليّة الجملة لإسناد حالة إعرابيّة للمركّب الاسميّ فتقبل دخوله في مكوّناتها لأنّها توفّر له حالة إعرابيّة مناسبة له، وبعبارة أخرى يحتاج الفعل إلى مفعول متمّم يسم الإسناد الرئيسيّ فيه، فيستدعي الفعل (رأيت) المركّب الاسمي (زيدا وعمرا) في المثال (37) ليتّخذ المركّب حالة إعرابيّة قوامها تناسب وظيفة المفعول به، وهذا الأمر يؤكّد أنّ الرابط ليس رأس المركب كما

أثبتناه بتطبيق نظريّة س–بار على المركّبات الإسميّة بالعطف، بل هو وسيط بين عناصر المركّب فلا يعمل فيها بدليل أنّه لا يسند حالة إعرابيّة لمكونيّ المركّب بالعطف وإنّما يلحق المخصّص (المعطوف) بالرأس (المعطوف عليه) في نفس الحالة الإعرابيّة (خاصّية الإشراك). بناء على ذلك يكون الرابط في مركّبات العطف أداة مساعدة على توسيع لفظ المعمول المفرد الموسوم بحالة إعرابيّة إلى بنية مركّبة من أكثر من لفظ حيث يكتسب ذلك اللفظ عن طريق الرابط مخصّصا يدخل معه في نفس الحالة الإعرابيّة كما يبيّنه الانتقال من المثال ('39) إلى المثال (39):

('39) رأيت زيدا.

فالرابط يساعد على دخول أكثر من عنصر معجميّ في حالة إعرابيّة واحدة عبر خاصّية المتمّم المساعدة على تركيب الكلام ولذلك يتوسّط الرأس والمخصّص، فكيف يكون الأمر إذا تصدّر الرابط المركّب كما في المركّبات بواو الحال وواو المعيّة وفاء السببيّة؟

نرى أنّ حال المركّبات الحرفية نظير لحال المركّبات الاسميّة بالعطف فالنصب بعد الفاء السببية مثلا في المثال (42) يستدعيه الإسناد الرئيسيّ ولا يسنده الرابط ولذلك يشترط النحاة أن يكون الإسناد منفيّا أو إنشاء.

فلننظر مثلا في نموذج للمركبات التي تتصدّرها الفاء السببية ففي المثال (42) ترتبط هذه الفاء من الناحية التركيبيّة "بلزوم ما بعدها لما قبلها"[269] فإذا كان هذا الرابط يتصدّر رأس المركّب فإنّ مكان الصدارة في الإنجاز لا يعني ضرورة أن يكون الرأس عاملا في ما بعده، والأرجح اعتمادا على نظريّة الحالات الإعرابيّة أن تكون الجملة هي التي تسند للمركّب حالة إعرابيّة وهذا الأمر يجعل من الحكم بعمل الفاء في المضارع بالنصب أمرا محلّ نظر ونقاش. فالمضارع المنصوب صيغة تصريفيّة تستدعيها الجملة وتسند لها حالة إعرابيّة تلائم وظيفة

[269]– الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص274.

المفعول لأجله وأمّا الفاء المتصدّرة فتكتفي بدور الرابط الوسيط الذي يصل الإسناد الفرعيّ في "تنجح" بالإسناد الرئيسيّ في "اجتهد" على سبيل النتيجة المترتبة عن السبب.

يمكن القول حينئذ أنّ الفاء تستدعي صيغة المضارع المنصوب في (42) ولا تعمل فيها وهذا الحكم الذي تقره نظريّة الحال الإعرابيّة ينسجم مع ما ذهبت إليه آراء بعض النحاة حيث يقرّ الأستراباذي أنّ فاء السببيّة لا تعمل في ما بعدها وإنّما تقتضيه بسبب علاقة الجزاء والشرط ذلك ما نفهمه في معرض تسويته بين إذن والفاء السببيّة في اقتضائهما للنصب وإضمار أن بعدهما إذ يقول "وإنما لم يجز إظهار (أن) بعد (إذن)، لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها، ولم يجز الفصل بين (إذن) والمنصوب بعدها، لأنَّ المقتضي لنصبه لمّا كان قصد التنصيص على أنّ (إذن) للجزاء، صار (إذن)، لاقتضائه النصب، كأنه عامل النصب، كما أن فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل"[270].

إنّ نظريّة الحال الإعرابيّة بحصرها للخصائص البنيويّة المتقبّلة للوسم الإعرابيّ في الاسم، إنّما تؤكد ما ذهبت إليه نظريّة س–بار من أنّ الرابط لا يمثّل رأس المركّب العامل في مكوّنات المركّب بقدر ما هو قيد تركيبيّ موجّه للعلاقات البنيويّة في التركيب، فهو يضطلع بوظيفة الوصل والمتمّم المساعد على تواشج العلاقات التركيبيّة. وهذه الخصوصيّة البنيويّة في الرابط تجعله يلعب دور الأداة التركيبيّة الوسيطة التي تساعد على انعقاد العلاقات التركيبيّة وتيسّر وصول تأثير العامل إلى معموله.

وهذه النتيجة تنسجم إلى حدّ كبير مع ما توصّل إليه رأي النحاة العرب في الرابط، فهم لم ينكروا أصالة معنى الربط في الواو والفاء بعد خروجها من العطف إلى الجزاء، لكنّهم بنوا على هذه الأصالة، تجريد الرابط من الوسم الإعرابيّ لأنّ ذلك لا ينسجم مع طبيعة دوره التقييديّ؛ فالربط علاقة بنيويّة تنتمي إلى المستويات

---

[270]– المرجع نفسه، ج4، ص43.

الثانويّة من توزيع الجملة وهي تساعد على تخصيص علاقات بنيويّة تركيبيّة أكثر بروزا في المستوى الأوّل المباشر من التركيب، مثل تخصيص الإسناد عبر توسّط واو الحال أو واو المعيّة أوفاء السببيّة لإسناد حالة إعرابيّة قوامها النصب. وهو من جهة ثانية يمثّل أداة مساعدة على إشراك مكونيّ المركّب الاسمي في الإعراب من خلال الدور المساعد الذي تلعبه حروف العطف في توزيع الإعراب على مكونيّ المركّب الاسميّ بشكل متكافئ وربطهما بالعامل الإعرابيّ المتسلّط من خارج المركّب.

يقوم نظام التركيب في الجملة العربيّة من الناحية الشكليّة على تفاعل بين علاقتين؛ علاقة الإسناد التي تعبّر عن تجريد المضمون الدلاليّ للجملة وعلاقة العامل بالمعمول التي تفسّر نظام الوسم الإعرابيّ بين مكوّنات الجملة. ويقوم الرابط عموما بدور القيد الذي يتوسّط في إسناد الإعراب وتنظيم هذا التعامل. وهذا الدور ينسجم مع الطابع الوظيفيّ للإعراب الشكليّ حيث لا يكون الشكل مقصودا لذاته بل هو أداة لتفسير انتظام الدلالة. ولا يشذّ الرابط في مستوى الشكل عن هذه الخاصّية المنهجيّة حيث يتدخّل الرابط الواحد في بنيتين شكليّتين بناء على اعتبارات دلاليّة فتتحوّل الواو مثلا من العطف إلى الحال أو المعيّة بناء على توفّره من دلالة نحويّة تطبع الإعراب.

وقد مكّننا الاعتماد على المفاهيم التوليديّة من استثناء هذا الاعتبار الدلاليّ رغبة في تفسير وجوه انتظام الرابط من الناحية الشكليّة دون الدلاليّة، فتوصّلنا إلى أنّ نظامه قائم على مبدأ تخصيص الإسناد انطلاقا من تجريد المضمون الدلاليّ للجملة في ما يمكن أن يُوسم بـــ"شكل المضمون" والذي يناسب إلى حدّ هيأة المعنى وبنيته ونظامه. وهذا ما يؤكّد أوّلويّة مقياس المعنى في مقاربة قضيّة الرابط في النظريّة النحويّة العربيّة. وهذه الأوّلويّة تفسّر لنا أيضا كيف تحافظ حروف العطف على وظيفة الربط بين أجزاء الكلام حتّى وإن غادرت المركّبات بالعطف إلى علاقات الجزاء والحاليّة، لأنّها تحافظ على دور المتمّم الوسيط الذي يصل بين أجزاء التركيب فيحكم الربط بينها بنيويّا.

الفصل الرابع
تقييد الرابط لدلالة التركيب

نقترح في الجانب الدلاليّ من دراستنا لتعامل الرابط مع القيود داخل التركيب الاعتماد على نموذجين نظريّين على صلة بالجانب الدلاليّ ضمن النظريّات الفرعيّة التي اقترحها شومسكي في منوال العمل والربط لنستثمر الآليّات النظريّة التي تقدّمها في تفسير كيفيّة تدخّل الدلالة في تأويل التركيب. هذان النموذجان هما نظريّة الربط الإحالي ونظريّة الأدوار الدلاليّة. وسنسعى من خلالهما إلى اختبار مدى تدخّل دلالة الربط المتوفّرة في حروف العطف الدالة على الوصل في توجيه التأويل الدلاليّ للعلاقات البنيويّة داخل التركيب وإسناد دلالة منطقيّة لها. ومن المهمّ الانتباه إلى أنّ دراستنا في هذا الخصوص لا يمكن لها أن تكون دلاليّة محضة بل هي تتفعل بالعلاقات البنيويّة الشكليّة بما أنّ النحو التوليديّ يقدّم لنا وجوها شتّى من التعامل بين النظريّات الشكليّة والنظريّات المهتمّة بالدلالة.

1- الرابط وتوجيه التأويل:

نتناول في هذا القسم التأثير الدلاليّ الذي يحدثه الرابط داخل التركيب. وسنراوح في مقاربتنا لهذا التأثير بين نظر النحاة والمفاهيم التوليديّة في تفسير وجوه انتظام الدلالة. ويلاحظ الباحث محمّد الأوراغيّ أنّ النظريّة التوليديّة تتوقّع جملة من الخصائص اللغويّة في الأنحاء الخاصّة وتقيم البرهان على صحّة تلك الخصائص، وهي لا تجيز إبطالها مهما كانت طبيعة تلك الاعتراضات[271]. هذا الحكم يجعل النظر النحويّ عند النحاة العرب، خصوصا ما تعلّق منه بقضايا

[271]- الأوراغي، الوسائط اللغويّة، ج1، أفول اللسانيّات الكلّيّة، ص125.

الدلالة، مضطلعا بأحد دورين اثنين؛ فإمّا أن يكون مدعّما لفرضيّات النحو التوليديّ، وإمّا أن يكون مبيّنا لحدودها، كاشفا أبعادا جديدة لم تتطرّق إليها النظريّة التوليديّة، وفي كلا الحالتين يمثّل النظر النحويّ في اللغة العربيّة، بالنظر إلى تصوّرات التوليديّين، زاوية نظر منهجيّة مختلفة تساهم في تأصيل وجاهة المقترحات والمفاهيم التفسيريّة لقضايا الدلالة في التصوّرات التوليديّة. في المقابل تمثّل المفاهيم التوليديّة توسيعا للآفاق المنهجيّة التي تفتحها النظريّة النحويّة العربيّة انطلاقا من العلاقة المنهجيّة مع الأنحاء الخاصّة التي ينزّل النحو التوليديّ نفسه ضمنها. وهذا التوارد يمكن أن نبحث عنه خاصّة في القضايا الدلاليّة التي تطرحها كلتا النظرتين. فالجانب الدلاليّ هو الجانب الأنسب لإقامة تعالق بين النظر التوليديّ ونظر النحاة لعدّة اعتبارات أهمّها أنّ المضمون الدلاليّ يتّسم بالعموم والغموض وينتمي إلى المضمون الفكريّ المشترك بصرف النظر عن طبيعة المواضعات الشكليّة النحويّة التي تصفه انطلاقا من نظريّة خاصّة أو كلّية. وهو الجانب الأعلق بالتجربة الإنسانيّة في خروجها من خصوصيّة المقامات التواصليّة إلى عموم التجربة اللغويّة، في حين يمثّل الشكل النحويّ المتحقّق في الأنحاء الخاصّة والكلّية مواضعة اصطلاحيّة ترتبط بتاريخيّة كلّ نظر نحويّ. ولعلّ هذا الجانب بالذات هو الذي دفع شومسكي أوّل أمره إلى الاحتراز من الجانب الدلاليّ وتوظيفه بصفة حذرة ومتدرّجة في تفسير المفاهيم الشكليّة وتأويلها.

ونلاحظ أنّ النحاة قد اهتمّوا بهذا الجانب الدلاليّ في الرابط مسندين إليه دلالات سياقيّة تركيبيّة تؤثّر في تأويل الجملة، فقد أُسندت إليه معاني الجمع والاستئناف والحاليّة والمعيّة، وهي كلّها معانٍ سياقيّة متأتّية من دخول الرابط في التركيب، ولذلك عُدّت الواو واحدة في جميع هذه السياقات وفي الآن نفسه مكتسبة لمعناها من خلال السياق التركيبيّ لأنّ مقولة الحرفيّة فيها تتحدّد بوجود معناها في غيرها، فليست للواو دلالة معجميّة خاصّة بها يمكن أن تفردها عن سياق الكلم.

غير أنّ النحاة لم ينظروا إلى الرابط بوصفه محض أداة تركيبيّة تكتفي بالوصل بين الوحدات المعجميّة ذات الدلالة المرجعيّة، وإنّما اهتمّوا بالدور التقييديّ الذي يلعبه الرابط في تخصيص دلالة الجملة، واهتمّوا خاصّة بما يطرأ على التركيب من تغييرات في الدلالة وفقا للعلاقات الدلاليّة التي توجّهها دلالة الرابط. فما هي ملاح هذا الدور الدلاليّ التقييديّ وكيف يؤثر الرابط في التأويل المنطقي للجملة؟

إذا نظرنا في الروابط التي تفيد دلالة الوصل نلاحظ، من خلال مركّبات العطف الواردة في الأمثلة التالية الذكر، تنوّع الدلالات التي يختزنها الرابط وتمايزها بمعان تفصيليّة تجعل دلالة الجمع مخصّصة بدلالة فرعيّة تؤثّر في الدلالة النحويّة للجملة وتوجّه فهم السامع للمعنى المقصود من الجملة.

ففي المثال (44) ترتبط الواو بجانبين أحدهما تركيبيّ، يتعلّق بالإشراك في الإعراب من خلال إشراك زيد وعمرو في الرفع، وثانيهما دلاليّ، يتعلّق بالإشراك في دلالة المنفّذ للحدث والتي توسم في اصطلاحات النحاة بمعنى الفاعليّة لا باعتباره دلالة تتتعلّق بمحتوى المضمون بل باعتباره دلالة تتعلّق بشكل المضمون؛ فهي واو "مشركة في الإعراب والحكم"[272]،بعبارة المراديّ.

(44) أتى زيد وعمرو

ويتّخذ الإشراك، من وجهة نظر ابن عقيل، وجهين اثنين، أحدها دلاليّ من خلال الإشراك في اللفظ، وثانيهما بنيويّ من خلال الإشراك في التركيب[273]، أمّا اللفظ فالمقصود به تعلّق نفس الدلالة باللفظين الواردين في المركّب (زيد وعمرو) وأمّا التركيب فالمقصود منه وقوعهما تحت نفس التأثير الإعرابيّ للفعل. وبصفة مبدئيّة يدلّ هذا الرأي على أنّ الرابط في تقييده للجملة يتّخذ وجهين متلازمين أحدهما دلاليّ والثانيّ تركيبيّ بنيويّ. وأهميّة هذا الحكم لا تكمن في القول بوجود

272– المراديّ، الجنيّ الداني في حروف المعاني، دار الكتب العلمية، 1992، ص25.

273– ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج2، ص225.

وجهين مختلفين من التقييد بل في تلازم الوجهين. ومبعث الأهميّة في مثل هذا القول يكمن في ارتباط النظريّة النحويّة العربيّة بسمة التداخل بين ما هو شكليّ بنيويّ وما هو دلاليّ منطقيّ. وهذا الازدواج في رأينا ليس مجرّد تجاور بل هو ميزة محايثة من داخل النّظام وهي الميزة التي لا تتوفّر في النظر التوليديّ باعتباره يقدّم الجانب الشكليّ لأسباب إبستيمولوجيّة أتينا على ذكرها.

2 – تقييد دلالتي الإطلاق والتخصيص في الرابط لمعنى الجملة:

وقد اهتمّ النحاة بكيفيّة تدخل الجانب الدلاليّ التقييديّ في الواو في معرض تقليبهم لاحتمالات الفهم المتعدّدة في الجملة المشتملة عليها. فالواو لمطلق الجمع عند جمهور النحاة، والإطلاق يعني عندهم من جهة الدلالة التركيبيّة "أن لا يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر ولا أن يجتمعا في وقت واحد بل الأمران جائزان وجائز عكسهما"[274]، فهذه كلّها احتمالات جائزة يمكن للسامع أن يأخذ بها. وهذا الجواز يجعل المتكلّم في المثال (44) لا يثبت ترتيبا بعينه فهو لا يرتّب إتيان زيد وإتيان عمرو لا بالأسبقيّة ولا بالتزامن فيترك الأمر محتملا، والمتكلّم بذلك يقيّد الدلالة بالعموم عن طريق الرابط، فتكون هناك احتمالات عقليّة ثلاثة في ذهن السامع لا دليل في القول على إحداها كما يذهب إلى ذلك الأستراباذي مستندا إلى إجماع النحاة[275]. يمكن للسامع تبعا لذلك أن يفهم أحد هذه الاحتمالات بلا ترجيح إستنادا للتقييد الحاصل من رابط الواو:

1- إتيان زيد أوّلا
2- إتيان عمرو أوّلا
3- إتيان الرجلين معا (في زمن واحد)

274- الزمخشري، المفصّل، ص58.
275- الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص382.

ومن الملاحظ أنّ دلالة العموم أو الإطلاق في الواو لا تتناقض مع كونه قيدا فليس من شأن القيد أن يخصّص فقط بل يمكن أن يكون أداة تقيّد عبر الإطلاق خاصّة في المقامات التي يراد منها الإلغاز والتعمية فيكون إتيان المتكلّم بالواو بهذا المعنى قيدا يخصّص الدلالة بالإطلاق ويخرجها إلى العموم. وبهذا المعنى يصبح لمفهوم التقييد دلالة أوسع من مجرّد التحديد فهو لا يقيّد الدلالة المستفادة فحسب، بل يضطلع أيضا بدور تقنيّ من جهة الدلالة قوامه توجيه السامع نحو تأويل دلاليّ أو مجموعة بعينها من احتمالات التأويل فيعكس الرابط بهذه الوظيفة التوجيهيّة استراتيجيّة تواصليّة عند المتكلّم تقوم على المعنى النحويّ الذي يوفّره الرابط لا المقام. وبهذا المعنى يصبح مفهوم القيد المتحقّق في الرابط قائما بوظيفة المعدّل لاتّجاه الفهم عند السامع. ذلك أنّه يقوم بتعديل وجهة فهم السامع فيفتح أمامه إمكانيّات عدّة في الفهم يراد لها جميعا أن تعدّل عمليّة التأويل وتجعلها موجَّهة إلى الإطلاق بحسب ما يريده المتكلّم لا ما يجتهد السامع فيه.

إنّ هذا الدور التعديليّ عادة ما يضطلع به المقام، فالجمع بين دلالة التركيب والمقام المقصود يساهم عادة في تخصيص الدلالات وتحديدها كما يفعل بعض المفسّرين في تخصيص دلالة الواو الأخيرة من الآية الخامسة بعد الخمسين من سورة المائدة: "إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ"، فقد استند بعض المفسّرين إلى أنّ سياق نزولها ارتبط بحادثة تصدّق عليّ بن أبي طالب بخاتمه عندما جاءه مسكين يطلب الصدقة وهو في حال الركوع. فاستُدِلّ بذلك على أنّها واو للحال[276] ورجّح بعض المفسّرين المنكرين لهذا المقام بأنّها للعطف[277]. في المقابل تمثّل الواو بما فيها من معنى الجمع المطلق قيدا معدّلا للتأويل فيعتمد عليها الفهم ولا يتدخّل المقام إلاّ بتحديد إمكانية من إمكانيّات الفهم التي تقتضيها الواو.

---

[276]– ذكر ذلك الزمخشري في تفسيره للآية المذكورة في الكشّاف. وذهب بها علماء الشيعة مذهبا في الاستدلال على عقيدتهم معتبرين أنّها دليل على أنّ القرآن نصّ على ولاية عليّ. ويُمكن العودة إلى تفسير الفخر الرازيّ للآية في مفاتيح الغيب حيث استدلّ بالبناء على دلالة واو الحال على هذا التأويل العقدي.

[277]– محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج6، ص240.

أمّا في المثال (46) فإنّ رابط الفاء يقتضي معنى الترتيب بين زيد وعمرو مع اتّصال حدث الإتيان منهما:

(45) أتى زيد فعمرو

فالفاء "توجب أنّ الثاني بعد الأوّل"[278] فيكون حدث الإتيان واحدا وحدوثه من زيد وعمرو بالترتيب الذي يقتضي التعاقب المتّصل فلا يكون الإتيان بين الشخصين بمهلة[279]، فيكون المعنى المستفاد من المثال (45) وقوع الأمر من عمرو "عُقيب" وقوعه من زيد حسب عبارة الأستراباذي[280]. ويشير الأستراباذي في هذا الخصوص إلى أنّ هذا الترتيب المنطقي يجعل مضمون المعطوف عقب مضمون ما قبلها في الزمان[281]، أي أنّ إتيان عمرو حدث يعقب في الوجود إتيان زيد، فيكون ذلك الترتيب في اللغة مرتبطا بالدلالة المرجعيّة للمعطوفات، ويعني الالتزام بترتيب المعاني المرجعيّة لمضموني المعطوفين الالتزام بالترتيب المنطقيّ الذي ينظّم وجود التصوّرات في الذهن وفق هيأة الأشياء في الكون مثل ترتيب الخروج بعد الدخول أو ترتيب السجود بعد الركوع. ففي قولنا "جاءني زيد الآكل فالنائم" يكون المعنى حسب الأستراباذي "جاءني الذي يأكل فينام" أي بترتيب الأحداث حسب وقوعها[282]، حيث يحصل حدث الأكل ثمّ يعقبه النوم.

(46) أتى عمرو ثمّ زيد

أمّا في المثال(46) فيختلف معنى ثمّ عن الفاء في تفصيل دلاليّ هو "المهلة" بين الإتيانين مع الإشتراك بينهما في الترتيب فيكون حدث إتيان زيد متبوعا بمهلة ثمّ يكون حدث إتيان عمرو. ولذلك يكون الرابط "ثمّ" عند المبرد "أشد تراخيا"[283]

278– المبرّد، المقتضب، ص2.

279–المرجع نفسه.

280– الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص384.

281– المرجع نفسه، ص385.

282–المرجع نفسه، ص384.

283– المبرّد، المقتضب، ص2.

من الفاء فيوجب ترتيب الأمرين بمهلة بينهما حتّى يكون هناك حسب الزمخشري إتيانان[284]، وهذا ما يجعل المثال (46) معادلا دلاليّا لقولنا في "أتى زيد وأتى عمرو".

أمّا الرابط "حتّى" في المثال (47) فيرتبط بدلالة تفصيليّة تجعل ما بعدها جزءا من المعطوف عليه مع اتّصال الجزء بالكلّ في الحدوث حسب المبرد[285].

(47) أتى القوم حتّى صغارهم

ويوافقه في ذلك الأستراباذي الذي ناقش أقوال النحاة في توسّط "حتىّ" بين الفاء وثمّ في المهلة ليقرّ أنّه لا مهلة فيها[287] فحدث إتيان الصغار من القوم في المثال (47) من جهة زمن حدوث المضمون الدلاليّ في التصوّر متزامنا مع حدث إتيان القوم تزامنا يقتضيه اندراج الجزء في الكلّ إذ تتحدّد شروط وجودهما من الناحية المنطقيّة في زمن واحد.

3 ــ قياس دلالة القيد في الجملة المثبتة على الجملة المنفيّة:

نلاحظ في الأمثلة المذكورة أنّ الرابط يمثّل قيدا دلاليّا يتحكّم في دلالة الجملة ويصلح دليلا عند السامع على تحديد المقصود بالقول. ويبرز هذا الدور التقييديّ للرابط بوضوح أكبر عند تعامل القيد مع دلالة النفي الداخلة على الجملة، ذلك ما نلاحظه عندما نقارن بين دلالة الأمثلة المثبتة في (44) و(45) و(46) و(47) ودلالة الأمثلة المشتقّة من لفظ الأمثلة السابقة المشتملة على عامل النفي في (44') و(45') و(46') و(47'):

(44') لم يأت زيد وعمرو

(45') لم يأت زيد فعمرو

(46') لم يأت زيد ثمّ عمرو

284- الزمخشري، المفصّل، ص58.

285- المبرّد، المقتضب، ص69.

286- المبرّد، المقتضب، ص69.

287- الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص394.

('47) لم يأت القوم حتى صغارهم

يستند المبرّد إلى مبدأ تركيبيّ يتحكّم في دخول النفي على الجملة. فيقرّ "أنّ النفي إنّما يكون على جهة ما كان موجبا"[288] أي أنّ المضمون الدلاليّ الذي يثبته القول المثبت يأتي عامل النفي من الناحية الدلاليّة والتركيبيّة فينفي مضمونه، وبذلك لا يكون هناك نفي إلا من جهة الإيجاب ولا تكون الجملة منفيّة إلا بتصوّر وجودها افتراضيّا في صيغة سابقة في الاعتبار هي صيغة الإثبات. ويشير المبخوت إلى أنّ النفي بهذا التصوّر يكون على مرحلتين الأولى ردّ الكلام أي ترديده بكل ما يقتضيه ذلك من بنية شكليّة للجملة المثبتة تحمل قيودا والمرحلة الثانية هي نفي الجملة المثبتة أي تسلّط قيد النفي على بنية الجملة الموجبة[289]. وبذلك يكون النفي في حدّ ذاته قيدا على الجملة المثبتة وهو في نفس الوقت يتعامل مع قيود الجملة. ويضيف أنّ المقصود بقياس النفي على "جهة الإثبات" في كلام المبرّد هو الناحية الإعرابيّة العامليّة[290]. ولذلك لا يكون تسلّط النفي في الجملة المنفية إلا بالقياس على الجملة المثبتة قياسا تركيبيّا ودلاليّا. وهذه الظاهرة التي سبق المبرّد لذكرها لا تختلف مع المنهج التحويلي عند شومسكي فالنفي لا يدخل على التركيب إلا بعد تولّد الجملة النواة في البنية العميقة تولّدا في صيغة إثبات ثمّ يطرأ النفي في البنية السطحيّة بعد انطباق التحويلات[291].

وبناء على ذلك تكون ملامح الدور الدلاليّ للقيد في الجملة هي التي تحدّد ملامح دور القيد في الجملة المنفيّة خاصّة أنّ تناول مسألة القيد في تعلّقها بدلالة التركيب اقترن عادة عند النحاة بتناول مسألة المضمون الدلاليّ للجملة عند دخول النفي على تركيبها.

تتّضح لنا ملامح هذا الدور الدلاليّ أوّلا عند دخول النفي على الأقوال المثبتة، ويقرّ الأستراباذي في هذا الخصوص أنّ دخول النفي على الواو كما في

[288]- المبرّد، المقتضب، ص2.

[289] – المبخوت، عمل النفي وخصائصه الدلاليّة في العربيّة، ص50.

[290] – المبخوت، المرجع نفسه، ص50

[291]– بن غربيّة، مدخل إلى النحو العرفانيّ، دار مسكلياني، تونس، 2010، ص17.

المثال (44') هو في الظاهر لنفي الاحتمالات الثلاثة أي "لم يأتيا في وقت واحد ولا مع الترتيب"[292] لكنّه يرجّح أن تكون الواو في الأصل للاجتماع في زمن واحد ولذلك يكون دخول النفي متسلّطا أكثر على الدلالة الأصليّة[293]، فيكون المثال (44') بمعنى لم يأت زيد وعمرو معا. وهذا ما ذهب إليه المبخوت إذ اعتبر النفي متسلّطا على معنى المعيّة في الرابط. واعتبر أنّ تلك الدلالة تمثّل في حدّ ذاتها قيدا في الجملة[294]. ولذلك يقترح الأستراباذي هنا دخول قيد من نوع آخر مثل "مع" أو "لا" العاطفة إذا أردنا نفي احتمال التزامن أمّا إذا كان المقصود هو دخول النفي على جميع الاحتمالات فيكون دخول قيد اللام العاطفة في مثل قولنا: "لم يأت زيد ولا عمرو"[295].

ويقرّ الأستراباذي حينئذ مبدأ عامّا قوامه أنّ نفي بعض الاحتمالات دون بعض لا بد له من القيد"، فدور القيد انطلاقا من هذا المبدأ هو تخصيص الدلالة بما في ذلك تخصيص دلالة النفي وتقييد تسلّطه على عناصر دون أخرى. ويشير المبخوت إلى أنّ الواو باعتباره قيدا متسلّطا على مضمون الجملة يتحدّد سلبا بما ينفيه من دلالات الحروف الأخرى العاطفة[296]. وهذا يدفعنا إلى القول أنّ النفي عندما يدخل إنّما يتوجّه إلى القيد المخصّص للدلالة العامّة بما في ذلك دلالة الرابط. ووفقا لنفس المنهج في التحليل الذي يقترحه الأستراباذي فإنّ النفي في المثال (45') يتسلّط على قيد الفاء فيكون المراد نفي احتمال الترتيب ويمكن أن نمثّل لذلك من خلال صياغة مقتضى المضمون الدلاليّ للمثال (45') في القولين (45") و(45'"):

(45") لم يأت زيد وعمرو بل أتى عمرو ثمّ زيد (تقييد دلالة مطلق الجمع بدلالة الترتيب والتراخي)

292– الإستربادي، شرح الكافية، ج4، ص383.
293–المرجع نفسه.
294– المبخوت،المرجع نفسه، ص517.
295– المرجع نفسه.
296– المرجع نفسه.

(45''') لم يأت زيد وعمرو بل أتى زيد وعمرو معا (تقييد دلالة مطلق الجمع بدلالة التزامن).

أمّا في المثال (46') فالنفي يتسلّط على دلالة المهلة المستفادة من "ثمّ" فيكون المعنى نفي تراخي عمرو عن زيد في الإتيان ويمكن بناء على ذلك أن نستثني بقيّة الاحتمالات الدلاليّة في الترتيب التي يتجنّبها النفي في (46'):

- لم يأت زيد ثمّ عمرو بل أتى زيد فعمرو (= المثال (45))
- لم يأت زيد ثمّ عمرو بل أتى عمرو ثمّ زيد (= المثال(46))
- لم يأت زيد ثمّ عمرو بل أتى زيد وعمرو معا. (=المثال(44))

إنّ النفي في الأمثلة السابقة لا يتسلّط على الفعل رغم أنّه يتعلّق به من الناحية التركيبيّة بل هو يتسلّط على القيد خصوصا وتحديدا دلالة الحرف الرابط وهذا ما فصّل فيه المبخوت القول في دراسته لطرق تعامل النفي مع الروابط[297]. ووفقا للمبدأ الذي يقرّه المبرّد من أنّ النفي "إنّما يكون على جهة ما كان موجبا"[298]، فإنّ دلالة الجملة عندما تكون منفيّة إنّما هي على قياس دلالة الجملة عندما تكون موجبة، فالنفي بذلك يدخل على الدلالة المثبتة بما في ذلك القيود التي تخصّصها، "فإذا قال قائل زيد في الدار فأردتَ أن تنفي ما قال (...) تقول ما زيد في الدار: تردّ كلامه ثمّ تنفيه"[299] وعلى هذا الأساس يمكن أن نلجأ إلى برهنة بالخلف تقوم على استنتاج دور القيد في دلالة القول المثبت انطلاقا من دور القيد في القول المنفيّ قياسا على مبدأ المبرّد الآنف الذكر. فأن يكون النفي متسلّطا على القيد أساسا في الأقوال المنفيّة وأن يكون النفي على مقاس الإيجاب يعني أنّ القيد في الجملة المثبتة هو العنصر الأهمّ في تخصيص الدلالة الذي يمثّله الرابط في الأمثلة

---

[297]ـ المبخوت، المرجع نفسه، صص414-430

[298]- المبرّد، المقتضب، ص2.

[299]- المرجع نفسه.

المذكورة في (44) و(45) و(46) و(47). لكن نلاحظ في المثال ('47) أنّ الأمر مع "حتّى" يختلف عن باقي روابط الوصل في تفصيل دلاليّ ففي هذا المثال لا يتسلّط النفي على القيد "حتّى" بل يشمل حدث الإتيان على الإطلاق والسبب في ذلك في رأينا يتعلّق بالمضمون الدلاليّ في المركّب بالعطف فما بعد "حتّى" جزء ممّا قبلها من الناحية المرجعيّة ولا معنى لنفي تعلّق الجزء بالكلّ دون نفي ما يتعلّق بمعطوفيها من حدث لأنّ كليهما واحد ولا يمكن إثبات الحدث للكلّ دون إثباته للجزء أو العكس إلا بقيود لغويّة أخرى مثل "إلاّ" و"سوى".

الفصل الخامس

الدور التقييدي للرابط من خلال نظريّة الربط الإحالي

تختصّ نظريّة الربط الإحاليّ بتفسير نظام الترابط بين المركّبات الإسميّة وتركّز على العلاقات البنيويّة التي تجمع هذه المركّبات بما يسبقها من مفسّرات. وتركّز على ظواهر تركيبيّة متّصلة بدلالة مرجعيّة ضمن نفس التركيب مثل العوائد (anaphors) والمضمرات (Pronominals) والعبارات المحيلة (Re-expressions) من جهة طرق ترابطها مع ما تحيل عليه من عناصر سابقة مستندة في ذلك إلى مبدأ التحكّم[300].

1 – تدخّل دلالة الرابط في تحديد طرق الإحالة داخل القول:

ومن الملاحظ أنّ هذه الظواهر التركيبيّة، رغم تحقيقها لعلاقة الرّبط التي تسم النظريّة كلّها، لا تشمل حروف الربط بشكل مباشر، إذ أنّ روابط الجمع ليست أحدا من هذه الظواهر التركيبيّة التي تظهر في الأمثلة التالية[301]:

(48) قتل الرجل نفسه.

(49) ظن الرجل أنّه غبيّ.

(50) علمتُ ما علمتَ.

فالربط يتعلّق بالعوائد من قبيل "نفسه" في المثال (48) ويتعلّق بالضمير الذي يعدّ من المضمرات (المثال (49)) كما يتعلّق بالتعابير المحيلة (المثال (50)). ومع ذلك فإنّ الرابط يمكن أن يتعامل مع هذه الظواهر ويقيّد في التركيب كيفيّة إحالة هذه الظواهر النحويّة على مفسّراتها وعقدها لصلات دلاليّة مع

300– الفاسي الفهريّ، البناء الموازيّ، مرجع مذكور، ص29–30.

301– المثالين (5) و(6) من اقتراح الفاسي الفهريّ، (البناء الموازي، ص62).

302– المثالين (5) و(6) من اقتراح الفاسي الفهريّ، (البناء الموازي، ص62).

متعلّقاتها. وهو بذلك يساهم في تحقيق مفهوم الربط بمعناه الأوسع[303] بين مختلف عناصر التركيب، إذا اعتبرنا أنّ كلّ شكل من أشكال تقييد العلاقات النحويّة وتنظيمها يمثّل وجها من وجوه الربط بين مكوّنات الجملة. ويشير بن غربيّة في هذا الخصوص إلى أنّ الأنحاء الكلاسيكيّة تعتبر الربط علاقة تناظر (symétrique) يمكن أن تربط مختلف العناصر المقوليّة في جميع المستويات.

يمكن أن نركّز في دراسة هذا التعامل على تدخّل الجانب الدلاليّ للرابط في تحديد طرق إحالته على المرجع وتأثير ذلك في تأويل مضمون الجملة. ولذلك سندرس صلة العائد بالرابط خصوصا في التراكيب التي تحتوي في الآن نفسه على رابط وعلى عناصر عائديّة. ويبرّر ذلك أنّ هذه النظريّة تتعلّق بالربط عن طريق الإحالة إلى عنصر سابق من داخل المركّب أو من خارجه من خلال معالجة التوزيع النحويّ للعناصر المترابطة خاصّة من الناحية المرجعيّة. ويبرز ذلك من خلال الاعتماد على التأويل الخاصّ بكلّ وحدة معجميّة ذات ارتباط بالوحدات الأخرى. وهذا التأويل يعيدها إلى دلالتها المرجعيّة. ويمكن الاعتماد على هذا الترابط الدلاليّ لتفسير طريقة توزيعها في الجملة وعلاقتها بمبدأ التحكّم ثمّ تحديد كيفية تدخّل الرابط في تنظيم هذا التوزيع عبر ما يوفّره من دلالات في الجمع والترتيب. فالعناصر التي توجد داخل التركيب وتكون بينهما علاقة تقايس بحيث يتعذّر فهم عنصر دون العودة للآخر يرتبطان في الآن نفسه بعناصر نحويّة أخرى عن طريق الرابط وتكون لها دلالة يمكن أن تتحكّم في نوعيّة الترابط بين العنصرين. وهذا الدور يمكن أن يلعبه الرابط في أقوال مثل:

(51) قدم **الرجل** و**هو** غاضب.

يكون للرابط في المثال السابق دور دلاليّ قوامه التوسّط في ربط العنصرين (العائد والمفسّر)، والتأثير في علاقة الربط الإحالي التي تجمع بينهما.

---

[303]– بن غربيّة، مدخل إلى النحو العرفانيّ، ص12.

وهذا الجانب المرجعيّ في تحديد العلاقات النحويّة، يوفّر لنا مجالا لامتحان تعامل الرابط مع مختلف الظواهر التركيبيّة ذات الصلة الوثيقة بقضايا الدلالة، ومنها خصوصا تدخّل الرابط في مثل هذه التراكيب الإحاليّة من الناحية الدلاليّة. ويظهر ذلك التأثير خصوصا عبر تقييد الرابط لعلاقة الترابط بين العنصرين بدلالة نحويّة خاصّة، تؤثر في إعراب مكوّنات الجملة. ومن هذه الدلالات ما يحدّده الرابط في المثال (51) من علاقة الحاليّة، حيث يتدخّل دلاليّا ليربط الضمير المنفصل في الإسناد الفرعي (هو غاضب) بالعنصر المرجعيّ المفسّر في الإسناد الرئيسيّ (الرجل). وهذا الترابط قوامه الجمع بين الإسناديّن في زمن واحد عبر دلالة التزامن المحقّقة في رابط الواو وهذا النمط من الربط الدلاليّ هو الذي يوجّه بنية الجملة في مستوى الفضلة نحو علاقة الحال النحويّة.

لقد أقام شومسكي نظريّته في الربط الإحالي بالاعتماد على وجود عناصر معجميّة لها خاصّية مختلفة عن بقيّة العناصر الأخرى مثل الضمير "هو" في المثال (51) العائد على كلمة "الرجل" المتّصلة بدلالة مرجعيّة في الواقع قوامها الذات الحاملة لسمات دلاليّة مثل (+حي، +عاقل، +بالغ، +ناطق)، حيث لا تكون تلك العوائد قابلة للتأويل الدلاليّ إلا اعتمادا على ما يجمعها بعناصر مفسّرة سابقة من علاقة إحاليّة على نحو ما بيّنّا في المثال (51). ويشير الفهريّ إلى أنّ هذه العلاقات الدلاليّة تحمل وجها تركيبيّا أساسيّا من خلال تسلّط جملة من القيود على العلائق البنيويّة بين الضمير والمفسّر[304]. فالضمير "هو" يحمل الكثير من السمات الدلاليّة المشتركة مع المدخل المعجميّ "الرجل" ويدلّ هذا الانتقاء الدلاليّ على أنّ عمليّات الانتقاء المعجميّ تتمّ بشكل متواز مع الانتقاء التركيبيّ للخصائص الصرفيّة والاشتقاقيّة في البنية العميقة، حيث يتمّ اختيار سمات تصريفيّة في الضمير مثل (+مفرد، +مذكّر، +مرفوع) تنسجم مع الخصائص الدلاليّة

[304]– الفاسي الفهريّ، البناء الموازي، ص61–65.

والتركيبيّة في العنصر المرجعيّ (الرجل). وبناء على الانتقاء المتوازي، يمكن التأكيد على أنّ هذه العلاقات الإحاليّة ليست بمعزل عن العلاقات الدلاليّة التي ينسجها التركيب مع الرابط ذلك أنّ كلّ الوحدات المعجميّة داخل التركيب –ومنها الرابط– تضطلع بدور دلاليّ في وسم ذلك الترابط وتقييده نحويّا.

يصوغ شومسكي علاقة الربط بين العنصرين داخل الجملة في الأمثلة (48) و(49) و(50) وفق المعادلة الشكليّة التالية[305]:

(52) أ – كلّ عائد مربوط في مقولته العامليّة (governing category).

ب– كلّ مضمر حرّ في مقولته العامليّة.

ج– كلّ تعبير محيل حرّ.

إنّ الهدف العامّ من صياغة هذه العلاقة الدلاليّة صياغة شكليّة هو تقييد الترابط بين العوائد وعناصرها المرجعيّة المفسّرة بعلاقة تركيبيّة دلاليّة تكشف ما بين الوجهين من اتّصال. وهي تركّز أساسا على تفسير دلالة الترابط بقيود شكليّة مصوغة صياغة تركيبيّة وفق مبدأ التحكّم:

(53) أ *تتحكّم في* **ب** *إذا وفقط إذا*:

أ – أ *تتحكّم* مكونيّا *في* **ب**

ب– أ *مقرونة بــ* **ب**

لا تتحدّد دلالة هذه العناصر العائديّة حينئذ إلاّ من خلال العلاقات التركيبيّة مع مختلف العناصر الأخرى السابقة لها أوالمجاورة لها في التركيب. ومن المعلوم أنّ الحرف يتدخّل في هذه العلاقات باعتباره يحمل معناه في غيره ويقوم بالتوسّط بين الأسماء والأفعال لنسج علاقات تركيبيّة. ولذلك من الممكن أن يتدخّل الرابط في علاقات الربط الإحاليّ بناء على هذا الدور. فماهي ملامح هذا التدخّل؟

إنّ تأويل العلاقات الترابطيّة بين الضمير وعائده في الجملة يرتبط بما

---

[305]– المرجع نفسه، ص29.

[306]– المرجع نفسه، ص29.

تتسجه تلك العوائد من علاقات مع الرابط، يضطلع خلالها بدور الوسيط بين الرأس العامل والمركّب المعمول. ولذلك لا يستقيم فهم دلالة العائد أو الضمير إلا بربطه بمقولات العناصر المرجعيّة السابقة وتأثير خضوعها لمبدأ التحكّم في دلالتها ومدى مساهمة الرابط في ذلك كما في المثال (51)، حيث يؤدّي اختيار دلالة التزامن في الواو من بين جميع احتمالات الترتيب إلى اعتبار المركّب المصدّر بالرابط حالا منصوبة تتأثّر بعامل الفعل. فتأويل دلالة الرابط هي الباب الذي من خلاله تنعقد العلاقات التركيبيّة ويُجتنب الالتباس في الفهم.

وقد فطن الجرجانيّ إلى هذه القضيّة انطلاقا من المقارنة بين الواو العاطفة وواو الحال فاعتبر أنّ تحديد دلالة الرابط يساعد على تحديد بنية القول تركيبيّا إذ يقول "ولمَّا كان المعنى على استئنافِ الإثبات **احتيجَ إلى ما يربِطُ الجملةَ الثانية بالأولى فجيءَ بالواو** كما جيءَ بها في قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ والعلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ. **وتسميتُنا لها " واو الحال " لا يُخرجُها عن أنْ تكونَ مُجتلبةً لضمٍّ جملةٍ إلى جملة.** ونظيرُها في هذا الفاءُ في جوابِ الشرطِ نحوُ: إن تأتِني فأنتَ مُكْرَم"[307]. إنّ كلام الجرجانيّ يشير إلى الوظيفة التركيبيّة التي تضطلع بها دلالة الربط في حرف العطف. فهي العامل الحاسم في تأويل العلاقات التركيبيّة ووسمها بأسماء تترجم تناسب تلك العلاقات مع مدلول الحرف الرابط. فالرابط في المثال (51)، كما نفهم من مدلول كلام الجرجاني، يقوم بوظيفة مزدوجة؛ لها وجه تركيبيّ ووجه دلاليّ يؤدّي أحدهما إلى الآخر. أمّا الجانب التركيبيّ فيظهر من خلال "الضمّ" والمقصود بالضمّ في رأينا لا يتعلّق بضمّ الألفاظ بعضها إلى البعض الآخر في مستوى الإنجاز، بل الأمر يتعلّق بمستوى أكثر تجريدا يمثّله نظام التصوّر، حيث يكون الضمّ ترابطا بين حدوث مضمون الإسناد الثاني في (51) [هو غاضب] وحدوث مضمون الإسناد الرئيسيّ [قدم الرجل] ترابطا على

[307]– الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص169.

أساس علاقة التزامن بين الإسناديّن في التصوّر في ذهن المتكلّم. أمّا القرينة المرجّحة لهذا الفهم فهي استخدام الجرجاني لمصطلح "الجملة" التي تعني الصورة النظريّة بدل مصطلحي القول أو الكلام المرتبطين بمستوى الإنجاز الفعليّ للجملة. وفي رأينا أنّ هذا التجريد لمفهوم الضمّ يجعل منه عمليّة مجرّدة تعبّر عن الشكل الذي يتّخذه نظام المعنى، فهي تحدث في مستوى يوافق شكل المضمون بالمعنى الذي يقترحه يلمسلاف[308]. وأمّا الجانب الدلاليّ من دور الرابط فيظهر في كلام الجرجانيّ من خلال نسبة دلالة الحال إلى سياق الواو. وهو في ذلك يقيس هذه الدلالة السياقيّة على "معنى استئناف الإثبات".

2 ـــ تقييد دلالة الرابط لعلاقة الضمير بالمفسّر:

إنّ دور الرابط في نظام العربيّة يطرح قضيّة تأثّر الوظيفة التركيبيّة للرابط بدلالة العناصر المعجميّة في الجملة، خاصّة من جهة ما يحقّقه الرابط من دور وسيط يجمع بين الجانبين في التركيب الواحد ويجعل من فرضيّة أسبقيّة الوجه التركيبيّ في الجملة في النحو التوليديّ مسألة قابلة للنقاش وإعادة النظر. ويمكن أن نختبر هذه القضيّة من خلال ما توفّره الأمثلة التالية من سياقات تجعل الرابط وسيطا بين الدلالة والتركيب:

(51) قدم الرجل وهو غاضب.

(54) علّم الناس وهم يضحكون.

(55) علّم الناس وهم سيضحكون.

تطرح هذه الأمثلة قضيّة ترابط العوائد داخل الأقوال من جهة الطريقة التي يرتبط فيها الضمير بعائده. وهي من القضايا التي لم تحظ بحلول جدّية كما يرى

---

[308]– شكل المضمون مفهوم استخدمه يلمسلاف وهو يعادل النظام الشكليّ للمضامين الدلاليّة. حيث يقسّم المضمون (المدلول عند دي سوسّير) إلى شكل ومادّة؛ فالأفكار هي مادّة المدلولات وأمّا علاقاتها البنيويّة فهي شكل تلك المدلولات. (ينظر في تفصيل ذلك عزّ الدين المجدوب، المنوال النحويّ العربيّ، قراءة لسانيّة جديدة، ص102).

الفاسي الفهري[309]. فالملاحظ أنّ فهم هذه الأقوال يرتبط بالمقام الذي تنجز فيه، إذ لا يمكن الاكتفاء بالعلاقات التركيبيّة لتقييد الدلالة وحصرها في تأويل وحيد إلا على سبيل الاحتمال، لأنّ الخاصّية الإعرابيّة تجعل أمارات الإعراب في اللغة العربيّة غير كافية لوحدها لفهم الجملة دون الاعتماد على تأويل المعاني المعجميّة والتركيبيّة. وكمثال على ذلك بإمكاننا أن نتصوّر أكثر من تأويل للقول الواحد في بعض الأقوال المذكورة. ففي المثال (51) يمكن أن نفهم تأويلين اثنين:

(51') [قدوم الرجل في حالة غضب].

(51'') [قدوم الرجل] و[غضب من كان ينتظره]

أمّا في المثالين (54) و(55) فنلاحظ أنّ بنية القولين متطابقة من الناحية التركيبيّة تطابقا في رتبة المكوّنات ونوعها، غير أنّ الدلالة النحويّة المستفادة من كليهما تختلف بينهما اختلافا جوهريّا ففي المثال (54) نفهم تزامن فعل التعليم مع ضحك المتعلّمين على سبيل الشرط. أمّا في المثال (55) فهناك فصل بين حدث التعليم وحدث الضحك فيكون ضحك الناس نتيجة لاحقة لحدث التعليم وليست شرطا آنيّا.

في جميع هذه الأمثلة نلاحظ أنّ الضمير يملك اسما يعود عليه إلا أنّ ربط الضمير بالاسم ليس كافيا لتحقيق الوضوح في دلالة الجملة وهنا تتدخل دلالة الرابط وتساهم في تقييد دلالة التركيب بتأويل محدّد. ففي المثال (54) يتدخل الرابط بما يحمله من إمكانيات دلاليّة تخصّ الترتيب أو التزامن فإذا كان المقصود هو دلالة الترتيب يصبح القول مشتملا على جملتين يرتب الرابط مضمونهما على أساس التعاقب والقرينة في ذلك أنّ الضمير "هو" قد يعود على شخص آخر غير الرجل. أمّا إذا كان المقصود من الرابط تزامن الإسناديّن بقرينة عودة الضمير على الرجل، فعندئذ تتحقّق دلالة الحاليّة ضمن الجملة الواحدة المرتّبة لإسناديّن

[309]–الفاسي الفهري، اللسانيّات واللغة العربيّة، ج2، ص44.

ضمن مستويين تحليليّين مختلفين. وتؤدّي واو الحال هذه الدلالة النحويّة من خلال انتخاب معنى تزامن في دلالة الرابط. فيتزامن حال الغضب مع حدث القدوم بشرط تعلّق الإسناديّن بنفس المسند إليه (الرجل). وهذا ما يتكفّل به الضمير "هو" العائد على الرجل. وبذلك تكون علاقة الربط العائديّ في الضمير مشروطة بانتخاب دلالة التزامن في الواو التي تحمل كما بيّنّا ثلاثة احتمالات ممكنة في الترتيب. إنّ سياق تعامل الرابط مع الضمير في هذا القول هو الذي حدّد تأويل الرابط، ثمّ استلزم بناء على ذلك التحديد علاقة الحاليّة. ويمكن أن نعيد صياغة المثال (51) اعتمادا على ترابطه العائديّ واعتمادا على اقتراح النحاة تقدير واو الحال بـــ "إذ" من جهة أنّ الحال في المعنى ظرف للعامل فيها "[310] فيكون المقصود:

(51''') قدم الرجل إذ كان غاضبا.

وعلى نفس المقياس الدلاليّ يصبح المعنى في (55) مؤوّل بـــ (55'):

(55') علّم الناس إذ يضحكون.

وبذلك تتضافر دلالة الرابط مع العلاقات العائديّة المرجعيّة بصورة تمكّن من تعويض هذا الترابط بعلاقة نحويّة مثل الظرفيّة أو الشرط تقتضي دلالة التزامن. وهذه الصلات تدلّ على أنّ دلالة الربط يمكن أن تتحقّق في الكثير من العلاقات النحويّة بأشكال مختلفة.

إنّ قضيّة الالتباس في تأويل دلالة التركيب بناء على تعامل الروابط مع العوائد التي أشار إليها الفهريّ وفطن إليها الجرجانيّ، ترتبط بالدلالات التركيبيّة المختلفة التي يفيدها الرابط ولذلك يساعد تقييد دلالة الرابط بمعنى نحويّ مثل الحاليّة والسببيّة على فهم علاقات الترابط العائديّة في الجملة المشتملة على رابط أو أكثر.

---

[310]– المرادي، الجنيّ الداني في حروف المعاني، ص27.

وقد أشار الفاسي الفهريّ في معرض تطبيقه لنظريّة الربط على نظام العربيّة إلى ضرورة الاستجابة لقيود العلائق البنيويّة بين الضمير والمفسّر لتكون الجملة ذات مقبوليّة نحويّة ودلاليّة. من ذلك أنّ قيد السبق الخطّي (linear precedence) المتسلّط على علاقة الضمير بالمفسّر يقتضي أن يكون المفسّر متقدّما على الضمير فتكون الجملة بذلك صحيحة[311]. حيث يكون من الضروريّ أن يتقدّم المفسّر (الرجل) في المثال (51) على الضمير (هو). لكنّه يشير إلى أنّ السبق ليس أمرا مرتبطا بمجرّد الترتيب بين الألفاظ في البنية السطحيّة بل هو ترتيب في العلاقات على مستوى البنية العميقة. فالرابط عندما يتدخّل ليربط الضمير بمفسّره في المثال المذكور إنّما يرتّب علاقة تزامنيّة بين حدثين تقتضي حالا مصاحبة للحدث الرئيسيّ، ولهذا السبب البنيويّ، يستحيل تقديم المركّب الحامل للواو على الفعل الرئيسيّ (قدم). في المقابل تنظّم الواو في المثال (51") علاقة من نوع مختلف عن علاقة الحال فهي لعلاقة الاستئناف بين الجمل المنفصلة مكونيّا. فبعد اكتمال الجملتين في البنية العميقة واستوائهما في الإنجاز يتدخّل رابط الواو ويرتّب الجملتين ترتيبا يراعي وجود مضمونين منفصلين (قدوم الرجل) و(غضب الشخص المنتظر). وبما أنّ الواو لا تتدخّل في مستوى البنية العميقة في ترتيب المضامين الدلاليّة فبالإمكان تبعا لذلك إعادة ترتيب مضامين الجملتين وفق الاحتمالات الثلاثة في الترتيب التي تقتضيها دلالة الإطلاق في الواو فيكون هناك غضب فقدوم أو قدوم فغضب أو قدوم وغضب في آن.

إنّ اقتضاء الرابط لعلاقة الحاليّة في التركيب يكون من خلال تدخّل دلالة التزامن في ترتيب العلاقات في مستوى البنية العميقة. يكون ذلك من خلال تزامن القدوم مع الغضب وإحالتهما على نفس الذات المرجعيّة (الرجل). ولهذا السبب البنيويّ لا يمكن تقديم واو الحال في صدارة الجملة الفعليّة في مستوى الإنجاز لأنّ

---

[311]– الفاسي الفهريّ، البناء الموازي، ص56.

رتبتها المتأخّرة راسخة في البنية العميقة. وقد حاول الفهريّ تأصيل هذه الظاهرة بالحديث عمّا سمّاه التقدّم في أصل الرتبة بالاعتماد على ما يسمّيه النحاة "التقدّم في الرتبة" مشيرا إلى أنّ المقصود هو "التقدّم في الرتبة لا في اللفظ"[312]. فكأنّ أصل الرتبة يناسب توليد بنية الجملة في المستوى العميق واللفظ يناسب ما يلحق الإنجاز من تغيير وتبئير. وبناء على كلّ ذلك يكون دور الرابط في اقتضاء دلالة الحال مرتبطا بشكل الترتيب الذي يقتضيه في مستوى البنية العميقة. ولذلك يقترح الفهريّ إعادة صياغة قيد السبق الخطّي كالتالي[313]:

(56) المفسّر يسبق الضمير إمّا في الرتبة السطحيّة أو في الرتبة العميقة (أو هما معا).

أمّا إثبات إحدى علاقتي الترتيب للرابط في البنية العميقة في المثال (51) سواء أكانت تقتضي دلالة الحاليّة في (51') أم دلالة الاستئناف في (51')، فيقع اختباره من خلال تدخّل قيود الربط (52أ) و(59ب) و(53أ) و(53ب)؛ فعندما يتحكّم الفعل في المفسّر والضمير في القول الواحد (51') يقتضي الرابط دلالة الحال لأنّ الفعل يتحكّم مكونيّا في المفسّر والضمير. أمّا إذا كان الضمير في (51") حرّا في مقولته العامليّة ولا يتحكّم فيه العامل (قدم) في لوجوده خارج مقولته العاملة فإنّ الرابط يقتضي دلالة الاستئناف التي تربط بين بنيتين للتحكّم مستقلّة إحداهما على الأخرى.

إنّ أهمّ ما يعترضنا في تطبيق مبادئ هذه النظريّة على نظام الإحالة في تركيب الجملة العربيّة هو تركيزها على عناصر معجميّة تختلف عن حروف الربط مثل الضمير وألفاظ عوائد من قبيل "نفس" و"عين". كما أنّ هذه النظريّة تقدّم لنا مقاربة دلاليّة لنظام الإحالة دون إغفال للصلة الوثيقة التي تجمع الدلالة بالشكل

---

[312]– الفاسي الفهريّ، البناء الموازيّ، ص56.

[313]– المرجع نفسه.

النحويّ للتركيب، فمن الملاحظ أن هذه النظريّة في دراستها للعوائد تتّصل من الناحية التركيبيّة بنظريّات فرعيّة مجاورة لها مثل نظريّة العمل ونظريّة الحالة الإعرابيّة ونظريّة المراقبة. ويبرز هذا التواشج بين الدلالة والتركيب في اشتراكها مع بقيّة النظريّات الفرعيّة التوليديّة في منوال العمل والربط في أهمّ المفاهيم والمبادئ المستخدمة في تحليل الظواهر النحويّة التركيبيّة، من ذلك اشتراك هذه النظريّة مع نظريّات أخرى مثل نظريّة العمل ونظريّة الأثر ونظريّة الحالات الإعرابيّة في استخدام مفهوم التحكّم ومفهوم الربط. ورغم أنّ شومسكي اقترح معالجة قضايا هذه النظريّة وشرح مبادئها ضمن نظريّة العمل التي يعتبرها الإطار المشترك بين مختلف تلك النظريّات، فإنّ صلتها بالجانب الدلاليّ ليست خافية وهذه الصلة تجعلها كما يرى مازن الوعر أقرب إلى الجانب الدلاليّ، فقد لاحظ أنّها تمثّل بشكل ما امتدادا للقواعد التوليديّة والتحويليّة في مستوى الشكل المنطقي وهي في حصيلتها تقدّم نوعا من التمثيلات الرمزيّة تقيّد ما يحدث في التركيب وتوجّه فهمنا لدلالة التركيب عبر مراعاة تلك القواعد.

إنّ إقحام الرابط في قضيّة تتعلّق بالقيود الدلاليّة التي تتسلّط على مكوّنات التركيب يمكّننا من اختبار الدور التأويلي الذي يمكن أن يضطلع به في توجيه الدلالات الإحاليّة، وبيان مختلف الصلات الدلاليّة التي يمكن أن يعقدها الرابط مع بقيّة العناصر داخل الجملة ثمّ حصر مدى تدخّل تلك الصلات في تخصيص دلالة التركيب.

ويمكن، بناء على اهتمام هذه النظريّة بالتعالق الدلاليّ بين العوائد ودلالاتها المرجعيّة في الواقع، أن تفهم قضيّة الربط بين بعض الظواهر التركيبيّة على أنّها "ظاهرة دلاليّة تكشف عن علاقة اللغة بالواقع وتكشف النظام المعرفيّ"[314] ذلك

[314]– مازن الوعر، قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث، مرجع مذكور، ص261.

النظام الذي يتشكّل في الذهن فينظّم علاقة الفهم بما تختزنه الجملة من علاقات دلاليّة على مقاس الدلالات المرجعيّة في الكون.

إنّ تقييد الدلالة بنظام التركيب عبر تقييد علاقة الربط الدلاليّة بعلاقة التحكّم التركيبيّة، هو الإطار النظريّ الذي يمكن أن ننزّل فيه تدخّل الحرف الرابط في علاقة الربط المركزيّة في تصوّر نظريّة العمل والربط. وهذا الإطار يكشف بوضوح الوجهة المنهجيّة التي انساق فيها النحو التوليديّ في تفسير الظواهر الدلاليّة على أسس نحويّة شكليّة وصياغة كلّ العلاقات الدلاليّة المتدخّلة في التركيب صياغة شكليّة.

الفصل السادس

الرابط ونظريّة الأدوار الدلاليّة

تهتمّ نظريّة الأدوار الدلاليّة بتوزيع الأدوار المحوريّة الدلاليّة للرأس المعجميّ داخل الجملة. وهي تفسّر لنا كيف تترابط مختلف الوحدات المعجميّة داخل التركيب ترابطا دلاليّا، بحيث تمثّل الوحدة المعجميّة العاملة محورا تنعقد حوله بقيّة الموضوعات. ويفترض تطبيق هذه النظريّة على نظام العربيّة البحث في خصائص المقولة العاملة المسندة إلى الموضوعات، وكيفيّة إسنادها إلى كلّ دور دلاليّ. ونركّز في اهتمامنا بالدور التقييديّ للرابط على تدخّله في الجملة الفعليّة بالتوسّط بين المركّبات والفعل الذي يمثّل الرأس المعجميّ العامل. ويظهر ذلك بتصدّر رابط الواو لكلّ من المفعول معه والمفعول لأجله والحال.

1- دور الرابط في الانتقاء الدلالي والمقوليّ للفعل:

وتطرح هذه المفاعيل المشتملة على رابط أسئلة حول مساهمة الرابط في إسناد هذه الأدوار في التأويل المنطقيّ للجملة ونتساءل في هذا القسم عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الرابط من الناحية الدلاليّة عندما يقوم الرأس المعجميّ بتوزيع شبكة الأدوار الدلاليّة على بقيّة العناصر في الجملة. ونتساءل تحديدا عن دوره من الناحية التركيبيّة في تطابق الدور الدلاليّ مع الحالة الإعرابيّة في المركّب الواحد.

إنّ تناول قضيّة الوسم المحوريّ للرأس المعجميّ في نظام اللغة العربيّة وعلاقته بدلالة الرابط، لا يرتبط بمجرّد الولع بتطبيق المفاهيم اللسانيّة الحديثة على نظام العربيّة. ذلك أنّ قضيّة انتقاء الرأس المعجميّ لمجموعة من الحدود والأدوار، من القضايا التي يمكن تأصيلها في نظر النّحاة العرب، وفي غير نظرهم؛ فقد طرحت هذه الظاهرة قديما وحديثا في علوم مختلفة وبأجهزة

اصطلاحيّة متنوّعة بحسب الخلفيّة النظريّة لكلّ نظر. وقد رصدت الباحثة سرور اللحيانيّ تشابه هذه العلاقة الدلاليّة مع علاقة الرأس بالمتغيّرات في الرياضيّات والكيمياء وعلاقة المحمول بموضوعاته في المنطق. ولذلك لا يمكن أن نعتبر رصد وسم الرأس المعجميّ داخل الجملة العربيّة لمتعلّقاته من الناحية الدلاليّة من الفوائد النظريّة المستجلبة بسبب تطبيق مفاهيم النحو التوليديّ على العربيّة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نرصد في تفكير النحاة العرب اهتمامهم بهذه الظاهرة ضمن نظريّتهم في العامل الإعرابيّ[315]. فالعامل له تأثير إعرابيّ يتزامن مع تأثير دلاليّ. ولذلك يمكن اعتبار الوسم المحوريّ أحد تجلّيات هذا التأثير الدلاليّ للعامل خاصّة أنّ الفعل عُدّ عند النحاة من العوامل اللفظيّة المتسلّطة على بنية الجملة. فالفعل بهذا المعنى عندهم عنصر محوريّ يتطلّب مجموعة من المخصّصات الدلاليّة التّي ينتقيها انتقاء يحمل وجهين منفصلين: انتقاء دلاليّ وانتقاء مقوليّ.

أمّا الانتقاء الدلاليّ فنجده في باب التعدية حيث يذكر الأستراباذي أنّ "طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى"[316]. وهو يسم مفهوم الانتقاء الدلاليّ الذي يسلّطه الفعل على مفعوله بـــ"الجذب"، تعبيرا عن شدّة اقتضائه له من الناحية الدلاليّة. وحين يتعلّق الأمر بالحروف التي تتصدّر المفعولات يتحدّث النحاة عن حروف الجرّ أو الإضافة التي تجرّ معنى الاسم إلى معنى الفعل أو تضيفه إليه[317]. وأمّا الانتقاء المقوليّ فيمثّل الوجه الإعرابيّ لانتقاء الفعل لمعمولاته ويظهر ذلك أيضا في الأبواب التي عُقدت لحروف الجرّ حيث يسم النحاة هذا الانتقاء المقوليّ عن طريق الحرف بـــ" الإفضاء" ذلك أنّ حروف الجرّ

---

[315]– يمكن النظر في معالجة الباحثة سرور اللحياني للقضيّة ضمن ما سمّته "تضمّن نظريّة العامل مفهوم الرأس" ضمن فصل "مفهوم الرأس وعلاقته بمفهوم العامل" من كتابها، خصائص الرأس الفعليّ وظواهر من انتظام المعجم، مرجع مذكور، صص 104–106.

[316]– الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص440.

[317]– الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص261.

بعد الفعل عندهم إنّما هي **تفضي**[318] بمعنى الفعل إلى الاسم. والإفضاء كما نفهمه من شرح الأستراباذي هو وصول التأثير الإعرابيّ للفعل إلى المفعول حيث يقول " الإفضاء: الوصول، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل"[319].

إنّ السؤال الذي يطرحه علينا تأثير الفعل الدلاليّ في متعلّقاته هو طبيعة الدور الذي يلعبه الرابط في التوسّط بين الفعل باعتباره رأسا معجميّا والمفاعيل المتمّمة المصدّرة برابط.

إنّ من طبيعة الرأس في شبكة الأدوار الدلاليّة أن يتصدّر التركيب الذي يسمه دلاليّا في مستوى البنية العميقة وقبل دخول عمليّات انقل α التي تغيّر من ترتيب المفاعيل وتجعل المفعول في محلّ الصدارة من الجملة بسبب ظاهرة التبئير كما في القول (57):

(57) ركوبا سافر الشيخ إلى الحجّ وهو يلبّي.

فالملاحظ أنّ السمات الدلاليّة للفعل (سافر) هي التي تحدّد نوعيّة العناصر المعجميّة التي ينبغي انتقاؤها وفق خصائص دلاليّة تنسجم مع طبيعة العنصر المعجميّ العامل فتنتقي الجملة في مستوى الأساس خصائص معجميّة تقتضي ما به يكون المفعول حالا أولى معبّرة عن طريقة السفر (ركوبا) وما به يكون المفعول هدفا يسافر إليه (إلى الحجّ) وما به يكون المفعول حالا ثانية تصف هيئة المسافر (وهو يلبّي).

إنّ طريقة الفعل في الانتقاء الدلاليّ لمفاعيله تطرح علينا إشكالين متعلّقين بالرابط. أمّا الإشكال الأوّل فيتعلّق بما يمكن أن نسمّيه حتميّة الانتقاء ومدى تطلّب

---

[318]– استخدم كلّ من ابن جنّي وابن الحاجب والزمخشريّ وابن هشام مفهوم الإفضاء في شرح التعلّق الدلاليّ بين الحرف الجار والفعل. (الخصاص، ج1، ص226/ المفصّل، ص54 / شرح الكافية، ج4، ص260 / مغني اللبيب، ج1، ص260).

[319]– الأستراباذي، شرح الكافية، ص261.

الفعل لتابع الحال تطلّبا ضروريّا. فالملاحظ في المثال (54) أنّ الفعل المتعدّي (علّم) يتطلّب التعدية إلى المفعول (الناس) تعدية ضروريّة بحيث لا نستطيع تصوّر بنية عميقة للمثال المذكور دون وجود دورين على الأقلّ أحدها للفاعل المنفّذ والثاني للمفعول المتقبّل للحدث. وهذه التعدية الضروريّة تحدث من جهة خصائص الفعل الاشتقاقيّة حيث تقتضي صيغة "فعّل" خاصّية التعدية. وبهذا الاعتبار يمكن القول إنّ الفعل ينتقي دلاليّا ومقوليّا عنصرا مكمّلا يتّخذ دورا دلاليّا ووظيفة إعرابيّة.

أمّا ما يتعلّق بالمركّب الحامل لرابط الواو في المثال المذكور (وهم يضحكون) فالملاحظ أنّ الانتقاء الدلاليّ والمقوليّ لا يتّخذ صفة الحتميّة إذ أنّ الخصائص المعجميّة والاشتقاقيّة للفعل "علّم" لا تقتضي مطلقا وجود حال وإنّما هي إضافة من المتكلّم تحمل فائدة تخصّص حدث التعليم بحال محدّدة. فبالإمكان حينئذ الحديث عن تعليم الناس دون تخصيص لكن لا يمكن الحديث عن نسبة حدث التعليم إلى الضمير المفرد المذكّر المخاطب دون الإتيان بمفعول ينتقيه الفعل ويتطلّبه ضرورة. ولذلك تحدّث النحاة العرب عن جواز حذف الفضلة من القول[320]، مالم يضرّ ذلك الحذف بالمعنى المستفاد من الجملة[321]. فجعلوا ما ينتقيه الفعل انتقاء ضروريّا تابعا لعمدة الإسناد وما ينتقيه انتقاء غير ضروريّ تابعا للفضلة.

2 ــ مبدأ الإسقاط وانطباق دور الرابط في جميع المستويات المقوليّة:

إنّ مفهوم الفضلة باعتباره مفهوما وصفيّا لطرق انعقاد الكلمات دلاليّا، يعبّر في رأينا عن نظرة تكتفي بتنزيل القول ضمن المستوى الإنجازيّ من نظام اللغة الغربيّة. أمّا في مستوى الصورة العميقة للجملة فالمفاعيل ليست من

---

[320]– ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص 543 / الأستراباذي، شرح الكافية، ج4، ص236.

[321]– المراديّ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008، ج2، ص627.

امتدادات الفعل المعجميّة من جهة الخصائص الانتقائيّة بل هي تلعب دور القيد باعتباره عمليّة تخصيص دلاليّ لبنية الجملة المنطقيّة عبر ملء الأدوار الشاغرة بما يناسبها من ألفاظ. وهذا الملء يحدث في تقديرنا عن طريق الرابط باعتباره وسيطا في إسناد الدور الدلاليّ للمركّب. وهنا تحديدا يتنزّل دور الرابط في الوسم المحوريّ، وهو دور أشبه ما يكون بدور حرف الجرّ فهو يجرّ معنى الفعل ويضيفه إلى معنى الحال المخصّص للفعل والمقيّد للحدث سواء بالمصاحب أو بالهدف أو بالحال.

أمّا الإشكال الثاني الذي يطرحه الرابط في المثال (54) فيتعلّق بتصدّر الحال للجملة، فالملاحظ أنّ الحال الأولى (راكبا) يمكن أن توضع في محلّ تبئير بينما يمتنع تقديم الحال الثانية (وهم يضحكون). والسبب في ذلك في رأينا هو تأكيد دور الوساطة للواو بين الرابط والرأس الفعلي الواسم محوريّا فمن شأن الوسيط أن لا يتصدّر بين العنصرين المترابطين وإنّما هو يتوسّط بينهما في الموقع. وهذه الوساطة لا تحدث في مستوى الإنجاز من جهة الرتبة فحسب بل هي تتنزّل كذلك في رأينا في مستوى مقولي يناسب مفهوم البنية العميقة للجملة. ويمكن اعتبار هذا الامتناع عن تصدّر المركّب من جنس امتناع حرف العطف عن تصدّر المركّب الاسميّ بالعطف. ففي كلتا الحالتين يتعلّق الرابط بدور الأداة التي يتحقّق معناها في غيرها. ولهذا السبب الدلاليّ لا يمكن تقديم المفعول الحامل لرابط حتّى بعد إجراء التحويلا ت في البنية العميقة. أمّا سبب امتناع هذا التحويل فهو وجود محلّ فارغ للرابط في صدر الجملة يمكن ملؤه بحروف الاستئناف وهذا المحلّ الفارغ هو ما يسمّيه صلاح الدين الشريف محلّ الرابط[322] المتصدّر لمختلف المحلات ضمن الصورة النظريّة للجملة في المستوى النحويّ العميق[323]. وهذا المحلّ يتدخّل في بنية الأقوال والمركّبات الفرعيّة مثل مركّبات

---

[322]– الشريف،الشرط والإنشاء النحويّ للكون، ج1، ص619.
[323]– المرجع نفسه.

العطف والمتمّمات المصدّرة بالواو والفاء. ويكون تدخّله في شكل بنية تكافؤ بين العنصرين المترابطين تتكرّر باستمرار ويسمّيها المحلّ الواويّ[324]. ولهذا السبب في رأينا لا يقع تبئير المتمّم المصدّر برابط (الحال/ المفعول معه/ المفعول لأجله) لأنّ الالتباس قد يقع في البنية العميقة بين محلّ الرابط (يؤديه الاستئناف غالبا) والمحلّ الواوي (تؤدّيه المركّبات المصدّرة بالواو والفاء أو مركّبات العطف).

إنّ شومسكي يرى أنّ الرأس المعجميّ الممثّل بالفعل ينتقي في الجملة بقيّة المكوّنات المعجميّة، ويرى أنّ خصائصه العامليّة هي الموجّهة لانتقائه سواء انتقى موضوعا واحدا أو أكثر من ذلك[325]، إلا أنّ هذه النظرة تغفل وساطة الرابط ووساطة حروف الجرّ خصوصا في مستوى الفضلة. وهي تعكس في رأينا نظرة معجميّة للدلالة النحويّة فليست دلالة الجملة مجرّد عمليّة ضمّ وتجميع لدلالات الوحدات المعجميّة الواردة ضمنها أو هي توسيع للخصائص الانتقائيّة الضروريّة، بل هي عمليّة ترابط تركيبيّ بين المكوّنات تحمل في ذاتها دلالات إضافيّة، ويؤدّي فيها كلّ عنصر معجميّ دوره في توليد علاقات نحويّة ودلالات سياقيّة تتّصل بتركيب الجملة أكثر من اتّصالها بالسمات الدلاليّة الانتقائيّة المعجميّة للفعل. ومن هذه الدلالات ما يتحدّد عبر انتقاء الفعل للوحدات المعجميّة انتقاء ضروريّا (مفاعيل العمدة) ومنها ما يتوسّط فيه الرابط ولا يقتضيه الفعل، عبر تخصيص الواو والفاء لدلالة الفعل بجملة من العلاقات النحويّة مثل الحاليّة والمعيّة والسببيّة، تكون بمثابة قيد إضافيّ يدقّق من إمكانات تأويل الجملة.

إنّ شبكة الأدوار الدلاليّة الممكنة (المنفذ، المتقبّل، المتحمّل، المستفيد، الأداة، الهدف، المصدر، المحلّ، المحور ...) توجد على ذمّة الرأس المعجمي العامل الذي يمثّله الفعل في الأمثلة التالية:

(57) ركوبا سافر الشيخ إلى الحجّ وهو يلبّي.

---

[324]- المرجع السابق، ج1، ص619 / صص603-609.

[325] -Chomsky, théorie de gouvernement et de liage, p71.

(58) تعلّم الصمت فتأمن النّاس

(59) سرت والطريق

(60) قدم الفيلسوف وهو يفكّر.

إنّ الرأس المعجميّ ينتقي من شبكة الأدوار ما يحقّق فائدة القول ويجعله قابلا للتأويل المنطقي بحسب خصائصه المقوليّة والمعجميّة. ففي القول (58) مثلا يضطلع الرأس (تعلّم) بدور المسند للموضوعات متّخذا شبكة محوريّة قوامها (ضمير المخاطب:المنفذ/الصمت: المتقبّل/ فتأمن الناس: الهدف). وبما أنّ تحديد الموضوعات خاضع لما تقتضيه الرؤوس المعجميّة فعلا كانت أو اسما وفقا لانتقاء دلاليّ للمواضيع المناسبة، فإنّ الرابط يتدخّل في هذا الانتقاء ويؤثّر على عمليّة إسناد دور دلاليّ لها وفقا لمعناها. ذلك ما نلاحظه من تأثير الفاء في المثال (58) حيث تنسجم دلالة الترتيب مع الدور الدلاليّ الخاصّ بالهدف، فالهدف يرتّب بعد الفعل ويتّصل به فهل لرابط الفاء الدال على الترتيب والاتّصال دور في هذا الانتقاء للموضوع؟ يمكن تبعا لهذا الطرح اختبار مدى تدخّل دلالة الرابط في عمليّة إسناد شبكة الأدوار الدلاليّة خصوصا عند تحديد الدور المناسب للمركّب المشتمل على رابط.

لا شكّ أنّ هذه النظريّة تمثّل عمليّة تقييد للعناصر داخل الجملة على أسس دلاليّة من خلال وسم العناصر المعجميّة بأدوار دلاليّة، فشبكة الأدوار الدلاليّة في القول الواحد هي عبارة عن جملة من القيود الدلاليّة التي يسلّطها الرأس المعجمي العامل على بقيّة العناصر المعجميّة في الجملة وهذه القيود كما رأينا تحدد الخصائص الدلاليّة المرتبطة بالمحمول الذي يناسب الرأس العامل في الجملة والمرتبطة كذلك بالموضوعات.

إنّ هذا الدور التقييديّ للوسم المحوري داخل الجملة ينطبق –وفقا لفرضيّات نظريّة الأدوار الدلاليّة– في جميع المستويات منذ الأساس وصولا إلى الشكل المنطقي، فإذا كان للرابط دور في تقييد عمليّة إسناد دور دلاليّ للمركّب

فمن المؤكّد تبعا لذلك أنّ يكون تدخّله ثابتا في جميع مكوّنات النحو التوليديّ منذ الأساس مرورا بمستوى البنية العميقة، انسجاما مع الفرضيّة السابقة، حيث يقع التمثيل الخالص للوظائف النحويّة وصولا إلى البنية السطحيّة فالشكل المنطقيّ. فهل يكون دور رابط الفاء في المثال (58) عائدا في أصوله إلى الأساس المقولي والبنية العميقة للجملة؟

إنّ نفس الفرضيّة تنطبق على مبدأ الإسقاط (le principe de projection) الذي يؤطر عمليّة إسناد الأدوار. فهذا المبدأ يفترض أنّ البنية المقوليّة للعنصر المعجميّ تعكس في جميع مستويات التمثيل بنية الأدوار الدلاليّة للعنصر المعجميّ نفسه. فلا تتغيّر هذه الأدوار في البنية العميقة ولا في البنية السطحيّة عندما يقع الحذف والتقديم والتأخير ولا في المكوّن المنطقي عندما تؤوّل الجملة دلاليّا. فمن المنطقي حينئذ أن يطرح علينا هذا المبدأ فرضيّة أن يكون هذا الدور الدلاليّ المستقرّ عائدا إلى دلالة الربط المتحقّقة في فاء السببيّة أو واو الحال أو واو المعيّة، في المركّبات المشتملة على رابط، ذلك ما يحتاج منّا بالتأكيد إلى اختبار وتمحيص.

إنّ ما نلاحظه، اعتمادا على الخصائص الانتقائيّة الدلاليّة للرؤوس في الأمثلة المذكورة وما يتعلّق بها من أدوار دلاليّة، هو أنّ للرابط دورا وسيطا في توزيع شبكة الأدوار الدلاليّة. فإذا كان معيار Θ ينطبق على كلّ عنصر مرّة واحدة فيتّخذ دورا دلاليّا وحيدا، فإنّ الرابط في الأمثلة المذكورة يكون عنصرا وسيطا يساعد الرأس على إسناد الدور الدلاليّ الوحيد للمركب الذي يحمل الرابط. ففي المثال (58) يضطلع الفعل (تعلّم) بوظيفة المقولة العاملة المسندة للموضوعات. وهذه الموضوعات إنّما تكتسب دورها الدلاليّ انطلاقا مما تسنده تلك المقولة في الفعل من أدوار دلاليّة. وفي المثال المذكور يقوم الرابط بالتوسّط في إسناد الدور الدلاليّ المناسب للمركّب بالفاء السببية (الهدف) بالتزامن مع إسناد الرأس أدوارا لبقيّة المكوّنات كما في المثال ('58):

('58)	تعلّمْ	Ø	الصمت	فتأمن الناس
	رأس	موضوع1	موضوع2	موضـــــوع3
	المحور	المنفّـــــذ	المتقبّـــــل	الهـــــــدف

والأمر نفسه ينطبق على الأمثلة (59) و(60) ففي جميع هذه الأقوال يقوم الرأس المعجميّ (الفعل) بوسم موضوعاته دلاليّا ويقترن ذلك بالتحكّم فيها وإسناد حالة إعرابيّة لكلّ موضوع ضمن شبكة موضوعات الرأس المحمول. وبناء على هذه الشروط الدلاليّة والتركيبيّة المتزامنة في تعامل الرأس مع توابعه، يمكن أن نلاحظ دورا مزدوجا للرابط فهو من جهة وسيط في إسناد دور دلاليّ للمركّب وإلحاقه بالشبكة المحوريّة للرأس وهو في الآن نفسه رأس يقوم بوسم متعلّقاته محوريّا فيتّخذ شبكة محوريّة فرعيّة تجمع ما يتّصل به من أدوار تتحقّق في الموضوعات التي يقتضيها.

ومن الملاحظ أنّ هذه الشبكة المحوريّة أحاديّة الموضوع رأسها الرابط وموضوعها ما يتعلّق به. ففي المثال (60) يمثّل حدث الأمان هدفا لحدث التعلّم وهو أمر يمكن قبوله من جهة العلاقات المنطقيّة بين مكوّنات الجملة، حيث يكون تعليم النّاس سببا وجيها يترتّب عليه في سياقات واقعيّة أن يأمن المعلّم شرّهم ولذلك يأتي الرابط بناء على وجاهة هذا الانتقاء الدلاليّ المنطقيّ فيرتّب النتيجة المنطقيّة بعد السبب وهذا ما يناسبه الإتيان بصيغة المضارع المنصوب غير المتحقّقة والمناسبة للنتيجة الممكنة الحدوث مستقبلا. ولهذا السبب لا يمكن لأي رابط آخر أن يعوّض الفاء ما لم يحقّق دلاليّا ما تحقّقه الفاء من معنى الترتيب المتّصل بين المتعاقبين، وهو المعنى الذي يستدعيه الرأس المعجميّ الواسم (تعلّم) ذلك المعنى الذي يتوسّط رابط فاء السببيّة في تحقيقه باستدعاء المركّب على سبيل النتيجة.

لهذا السبب نجد الرابط "حتّى " هو الوحيد الذي يمكنه أن يعوّض الفاء في المثال السابق لأنّه من الناحية الدلاليّة يحقق الدور الدلاليّ نفسه (الهدف) ويبرّر هذا التشابه في اتخاذ نفس الدور الدلاليّ وجود دلالة الاتّصال في الرابط "حتّى" المطابقة لدلالة الاتّصال في الفاء كما بيّنا سابقا اعتمادا على ترجيح الأستراباذي. لذلك يعادل القول (58) في دلالته المعنى المستفاد المصاغ في ('58):

('58) تعلّم الصمتَ حتّى تأمنَ النّاس.

ومصدر التشابه بين المثالين كما بيّنا هو تحقّق دلالة الهدف في العلاقات الدلاليّة الساقيّة التي يتدخّل فيها الرابطان رغم وجود اختلافات في دلالات سياقيّة أخرى تميّز كلّ رابط وتمنع التماهي بينهما.

3- وساطة الرابط ومدى التطابق بين الوظيفة النحويّة والدور الدلاليّ:

ومن القضايا التي يطرحها القول بوساطة الرابط في إسناد الدور الدلاليّ، مسألة اعتبار الرابط في المركّبات المصدّرة بواو الحال وواو المعيّة وفاء السببيّة، حرفا عاملا. ذلك أنّ طرح قضيّة إعمال الرابط في متعلّقاته، كما ناقشناها في تطبيق نظريّتي س-بار ونظريّة الحالات الإعرابيّة، يستتبع مناقشة فرضيّة إسناد الرابط لدور دلاليّ لمتعلّقاته خصوصا أنّ النحو التوليديّ يفترض أنّ الرأس العامل المسند لحالة إعرابيّة يمكن أن يسند في الآن نفسه دورا دلاليّا كما أنّ الإعراب الشكليّ يمكن أن يرتبط بإعراب دلاليّ. ولعلّ هذا التوارد في طرح الإشكالات والقضايا بين النظريّات التوليديّة الفرعيّة، يمكن أن يمثّل سبيلا لتقليب زوايا النظر إلى الرابط وامتحان جدوى الحوار بين المفاهيم النحويّة العربيّة والمفاهيم النظريّة التوليديّة.

إنّ اتّصال الوسم المحوريّ بالوظائف النحويّة يجعلنا نتساءل عن وجود علاقة ممكنة بين الدور الدلاليّ والوظيفة النحويّة للمتمّم نفسه. فالمعلوم أنّ إسناد دور محوريّ يرتبط في النحو التوليديّ بإسناد الوظيفة النحويّة لذلك يطلب الفعل

عنصرا معجميّا متّصفا بدلالة المنفّذ لكنّه يضطلع في الآن نفسه بوظيفة الفاعل. والأمر نفسه ينطبق على المفاعيل والمتمّمات المصدّرة بحرف رابط؛ ففي شبكة الأدوار الدلاليّة الممثّلة في (58') يتّخذ المركّب (فتأمنَ الناس) دورا دلاليّا قوامه الهدف وفي الآن نفسه يتّخذ وظيفة المفعول لأجله. ولا يمكن أن ننكر وجوه الاتّصال الدلاليّ والتركيبيّ بين الأمرين خصوصا أنّ كلا الأمرين مأتاهما عمل الفعل. فالفعل باعتباره رأسا معجميّا، يقوم بتوزيع جملة من الموضوعات تخصّص المفعول من الناحية الدلاليّة، لكنّه في الآن نفسه يقوم بإسناد حالة إعرابيّة ووظيفة نحويّة للمركّب الحامل للرابط. وهذا ما يطرح قضيّة الصلات البنيويّة بين التأثيرين الإعرابيّ والدلاليّ للرأس في ضوء الفصل بين النظريات التي تتناول الشكل والنظريّات التي تتناول الدلالة.

إنّ قضيّة التطابق بين الوظيفة النحويّة والدور الدلاليّ للمركّب المصدّر برابط كما في (58) و(58') و(59) و(60) يطرح أوجه الصلة بين وساطة الحرف الرابط من الناحية التركيبيّة ووساطته من الناحية الدلاليّة، فهل يكون أحد الدورين متأتّيا من الثانيّ أمّ أنّ الأمر يتعلّق بفصل منهجيّ بين وجهين لظاهرة واحدة.

نلاحظ في الأمثلة المذكورة وجود صلات بنيويّة بين الرابط باعتباره رأسا معجميّا متدخّلا في شبكة الأدوار الدلاليّة وبين ما يتعلّق به من مكوّنات من جهة ثانية. ففي كلّ هذه الأمثلة يقترن وسم الرابط لمتعلّقاته بالتحكّم فيها وإسناد حالة إعرابيّة لها. ذلك أنّ الفاء في (58') تتحكّم في متعلّقها (تأمن الناس) وتسند له حالة إعرابيّة واحدة قوامها النصب، غير أنّ تحكّم الرابط في متعلّقه من جهة إسناد حالة إعرابيّة عبر نصب المضارع هو أمر محلّ نقاش عند النحاة ومن وجهة نظر نظريّة س-بار كما بيّنّا سابقا فقد اعتبر أغلبهم أنّ الفاء لا تسم الفعل المضارع بعدها فلا تنصبه، وإنّما هي تستدعي الفعل المضارع المنصوب وتنتقيه دلاليّا، لأنّه يلائمها فهي تجاور المنصوب لأنّها تنتقي بعدها في التركيب دلالة الهدف من الناحية الدلاليّة. ومن الملاحظ أنّ الزمخشري لا يسمّي الحروف المقتضية

للمضارع المنصوب حروفا ناصبة بل ينسبها إلى النصب مكتفيا بالحديث عن "انتصاب المضارع بالحروف"، ودلالة الباء هنا ترتبط بمعنى الأداة الوسيطة فهي تساعد على النصب ولا تسبّبه فالفاء السببيّة حينئذ جوابيّة[326] تجيب عن السبب باستدعاء الصيغة المناسبة لنتيجته فتجعل ما بعدها مرتّبا ترتيبا زمانيّا منطقيّا لاحقا لما قبلها[327].

إنّ هذا النقاش يذكّرنا بما رأيناه في تطبيق نظريّة س-بار على التراكيب المشتملة على فاء السببيّة حيث يكون هذا الرابط متمّما في المركب لا رأسا له. وبالنظر في المثال (59) نلاحظ أنّ الرابط (الواو) ينتخب من دلالته المركبة (الجمع المطلق) دلالة التزامن (المعيّة) ويتوسّط بها بين الرأس الواسم (سار) والمركب الحامل للرابط (والطريق) حيث يربط بين حدوث السير ومصاحبة الطريق له على سبيل التزامن من خلال إسناد دور المصاحب للمركّب.

ونلاحظ أنّ طبيعة الرأس المعجميّ تتدخّل في تحديد عدد المواضيع التي يسمها الرأس، حيث تقسّم الرؤوس في نظريّة الأدوار الدلاليّة إلى رؤوس أحاديّة الموضوع وأخرى متعدّدة المواضيع. والملاحظ أنّ الواو في (58) و(59) و(60) ترتبط دائما بدور دلاليّ وحيد. إنّ ذلك يطرح أمامنا فرضيّتين؛ إمّا أن يكون الرابط مسنِدا لدور دلاليّ وحيد وإمّا أن يكون مساعدا لغيره من الرؤوس المعجميّة على إسناد دور دلاليّ. ثمّة دلائل في رأينا ترجّح فرضيّة أن لا يكون الرابط هو المسند لهذا الدور بل المتوسّط بين الفعل والمركّب، خاصّة أنّ الحرف الرابط يأتي لمعنى في غيره حسب تعريف النحاة ويقوم بوظيفة الأداة كما بيّنا عند تطبيق نظريّة س-بار على مركّبه. في المقابل يمثّل تعدد الأدوار الدلاليّة التي يسندها الفعل دليلا على أنّ الفعل الرأس هو المحمول المسند لها والمقتضي لها من الناحية الدلاليّة فالفعل يرتبط بدلالة معجميّة مرجعيّة تفتح الباب من الناحية المنطقيّة

---

[326]- المراديّ، مرجع مذكور، ص10.

[327]- الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص274.

لاستدعاء أدوار دلاليّة متعدّدة تخصّص الحدث في الفعل بالهدف والأداة والمنفّذ والإطار وغيرها من شبكة الأدوار الدلاليّة أمّا الرابط فشبكته المحوريّة فقيرة أحاديّة الدور لأنّه يحتاج للفعل فلا يستغني بنفسه عنه لا معجميّا ولا تركيبيّا كما في الأمثلة المذكورة فيكون دوره التوسّط عبر دلالته في الجمع بين الرأس وموضوعه.

إنّ ما قرّرته نظريّة العمل والربط من ضرورة التطابق بين الأدوار الدلاليّة الآتية من الأساس المعجميّ والوظائف النحويّة الآتية من الأساس المقوليّ[328]، تكشف الأسس المنهجيّة للفصل المستمرّ بين الدلالة والتركيب في النحو التوليديّ. فهي نظريّة تركّز في كلّ أطوارها على الشكل البنيويّ للتركيب وتستدعي الدلالة لتأويله. ولذلك تأتي بنظريّات فرعيّة تصف العلاقات الشكليّة والعلاقات الدلاليّة كلّا على حدة ثمّ تستدرك لتثبت وجود تطابق بين مختلف الوجوه الشكليّة والدلاليّة. وفي رأينا أنّ هذه الوجوه لا تعبّر عن تطابق بين الظواهر بل هي تعبير عن وجود ظاهرة لغويّة واحدة تتحرّك في نظام اللغة بوجوه شتّى. ولعلّ إحدى أبرز سمات الأصالة في التفكير النحويّ العربيّ هي الاقتران العضويّ بين الإعراب والدلالة. وهذا الجانب تحديدا هو الذي مثّل محلّ انتقاد شديد للتوليديّين وسبب بروز تيار الدلالة التوليديّة وهو الاتّجاه الذي يتأكّد التركيز عليه في التوجّهات اللسانيّة المعاصرة من خلال تركيز اللسانيّات العرفانيّة على قضايا تتّصل بشكل المعنى بدل التمثيلات الشكليّة المهمّشة للمعنى.

يقوم نظام الدلالة في الجملة العربيّة حينئذ على ثنائيّة الإطلاق والتخصيص. ويضطلع الرابط من الناحية الدلاليّة بوظيفة الموجّه للتأويل، حيث يتدخّل في حصر احتمالات المعنى بالاستناد إلى مقتضيات التركيب وسياق التلفّظ. ونلاحظ أنّ القيد لا يتّصل بالتخصيص فحسب بل إنّ دوره الدلاليّ أشمل

[328]– سرور اللحيانيّ، مرجع مذكور، ص70.

من ذلك فهو يوجّه التركيب كذلك إلى دلالة الإطلاق فيفتح التأويل الدلاليّ على احتمالات فهم متعدّدة. وهذه الخاصّية تعطي للرابط دورا تقييديّا تقنيّا؛ قوامه توجيه الدلالة توجيها مرتبطا بالمقام. ولعلّ هذا التعامل بين الرابط باعتباره قيدا في نظام اللغة والمقام الذي أُنجز فيه القول، هو الذي يفسّر لنا لماذا اختصّ باب المعاني من كتب البلاغة دون غيره بمعالجة قضيّة القيد.

ومن السياقات المهمّة في تفسير وجوه انتظام هذا التعامل ما يتسلّط عليه عامل النفي في الجملة من قيود، حيث رأينا أنّ الرابط هو العنصر الأساسيّ الذي يختصّه النفي بالتعامل. فإذا قسنا النفي على الإيجاب فإنّ الرابط هو القيد الأوّل الذي يتدخّل في توجيه العلاقات الدلاليّة في الجملة وتقييد مضمونها الدلاليّ. وقد رأينا أنّ هذا الدور في التصوّر التوليديّ هو الذي يفسّر لنا كيفيّة تدخّل الرابط في تخصيص العلاقة بين العائد والمرجع، وبين المقولة الواسمة محوريّا وأدوارها الدلاليّة؛ فالرابط له دور الوسيط الذي يحدّد اتّجاه علاقة الربط ويوجّهها من العطف إلى التركيب إلى السببيّة، معتمدا خلال ذلك على خاصّياته الدلاليّة التي تنسجم مع خصائصه المقوليّة. وبذلك توصّلنا إلى تفسير يربط بين النحو الكلّي والنحو الخاصّ ويبرّر لنا لماذا أعرض أكثر النحاة عن اعتبار واو الحال أو فاء السببيّة عنصرا عاملا في الإعراب. ولماذا استثني الرابط من إسناد دور دلاليّ في النحو التوليديّ. حيث يمنعه دور القيد الوسيط من اكتساب خصائص المقولة العاملة دلاليّا باعتباره حرفا معناه في غيره.

خاتمة الباب

يمثّل الرابط في الجملة العربيّة قيدا تركيبيّا يتسلّط على العمل الإعرابيّ ويتعامل معه اعتمادا على مستويين مترابطين هما الشكل والدلالة. غير أنّ دراسة هذا التعامل تتأثّر نتائجها كثيرا بالاختيارات المنهجيّة التي تعتمد عليها كلّ مقاربة تنزع عادة إلى تغليب أحد المستويين. ومن الملاحظ أنّ المقاربتين النحويّتين في النظريّة النحويّة العربيّة والنحو التوليديّ تتمايزان في هذ الخيار المنهجيّ بالذات؛ حيث يوجد فارق أساسيّ يتعلّق بالتركيز على المعنى عند النحاة العرب والتركيز على الشكل في نظريّة العمل والربط. ولهذا السبب يمكن للمقاربتين أن توّفرا مجالا لتقليب النظر والتكامل في بيان ملامح تحقّق دور القيد في الرابط. فذلك أنجع من تركيز مقارنة منهجيّة بين مقاربتين تنتميان إلى مستويين منهجيّين مختلفين.

أمّا خصوصيّة الإعراب في تعامله مع الرابط قيدا تركيبيّا، فتبرز من خلال تزاوج الشكل والمعنى حيث يقوم الإعراب على وجهين متلازمين يتحدّد بمقتضاهما توزيع الوظيفة النحويّة توزيعا بنيويّا مع تنظيم المعنى وتخصيصه دلاليّا. ويعتبر المقام من العناصر الأساسيّة التي تطبع هذا التعامل فهو يتدخّل لتحديد طبيعة التعامل بين الرابط باعتباره قيدا وبنية الجملة النحويّة على مستوى الأقوال المنجزة. وهذا المعطى يجعل المقاربة النحويّة العربيّة مشدودة إلى مستوى الإنجاز. في المقابل يساهم غياب التعامل مع المقام في النحو التوليديّ في تحديد المستوى الذهني المجرّد إطارا لدراسة هذا التعامل. غير أنّ الولع بتجريد المعنى عن المقام وفهم خصوصيّة تعامل القيد مع المضمون الدلاليّ أفرز الاعتماد على بنية الإسناد من الناحية الشكليّة باعتبارها بنية تجرّد المعنى من الناحية الشكليّة وتحافظ على مضمونه الدلاليّ عبر علاقة تركيبيّة مجرّدة.

ومن الملاحظ أنّ هذه العلاقة تمثّل في حدّ ذاتها شكلا من إشكال القيد ممّا يدلّ على أنّ هذا المفهوم له طابع تقنيّ يفسّر نظام الدلالة في النظريّة النحويّة العربيّة تماما مثلما يفسّر نظام الشكل في المقاربة التوليديّة للنحو. ويشير نظام تقييد الإسناد بالمفاعيل إلى مستوى ثان من التقييد تدلّ خلاله هذه البنية الشكليّة على أن التحوّل من واو العطف إلى واو الحال ليس بفعل التأويل الدلاليّ للجملة بقدر ما هو ناتج عن خصوصيّة التنظيم الشكليّ بين الإسناد ومخصّصاته. وفي هذا المستوى يلعب الرابط دور الوسيط حيث يتدخّل باعتباره قيدا ويكون وسيطا عبر إرجاع التأويل إلى بنية شكليّة ذهنيّة مجرّدة قوامها تخصيص الإسناد أو تخصيص بعض متمّمات الإسناد. وهذا المستوى من التجريد يقرّب التناول الدلاليّ لتعامل القيد مع الإسناد في النظريّة النحويّة العربيّة من مفهوم شكل المضمون بالمعنى الذي يقدّمه يلمسلاف.

ومن خصوصيّات هذا التعامل في التفكير النحويّ عند النحاة العرب عدم اعتبار القيد مضطلعا بدور التخصيص فقط حيث يكون أيضا أداة تقيّد الدلالة بالإطلاق خاصّة في المقامات التي يريد منها المتكلّم الإبهام. فيكون القيد بهذا المعنى مخصّصا للدلالة بالإطلاق. وبهذا المعنى يصبح لمفهوم التقييد دلالة أوسع من مجرّد التحديد فهو لا يقيّد الدلالة المستفادة فحسب، بل يضطلع أيضا بدور تقنيّ من جهة الدلالة قوامه توجيه السامع نحو تأويل دلاليّ أو مجموعة بعينها من احتمالات التأويل فيعكس الرابط بهذه الوظيفة التوجيهيّة غاية تواصليّة عند المتكلّم تقوم على تعامل المعنى النحويّ مع دلالة الرابط.

وقد اقترن تناول القيد عادة عند النحاة بتناول مسألة دخول عامل النفي على المضمون الدلاليّ للجملة. حيث لا يتسلّط على الفعل في الجمل الحاملة لإسناد فعليّ بل يتسلّط على القيد خصوصا وتحديدا الحرف الرابط. وهذه الظاهرة تعكس في الحقيقة نظام القيد في القول المثبت حيث يكون الرابط هو القيد الأوّل الذي يتعامل معه الفعل المثبت وهو الطبقة الأخيرة من طبقات تقييد المعنى وتخصيص الدلالة النحويّة.

أمّا في التصوّر التوليديّ فإنّ منوال العمل والربط يقدّم الجانب الشكليّ على معطيات الدلالة في تناول القيد التركيبيّ ويعتبره ذا أوّلويّة في توليد الأقوال وفق مبدأ الصحّة النحويّة. لكنّه يقرّ ضمنا بمبدأ الترابط بين المستويين من خلال ربط بنية القول السطحيّة بالتأويل الدلاليّ وهذا ما يؤكّده اعتماد كثير من النظريّات الشكليّة الفرعيّة في هذا المنوال على معطيات الدلالة. وتفيدنا المقاربة التوليديّة في الوصول إلى تأكيد النتائج التي توصّلت إليها المقاربة النحويّة العربيّة ذات المنزع الدلاليّ من خلال تصوّر شكليّ مختلف.

ويظهر ذلك أيضا في تطبيق نظريّات شكليّة مثل س–بار والحالات الإعرابيّة على نظام الروابط في التركيب العربيّ حيث نلاحظ أنّ المستوى الإنجازي للمركّب بالعطف يجعل الحرف العاطف متوسّطا لا متصدّرا للمركّب، وبذلك ينسجم غياب الصّدارة مع عدم اعتبار الحرف العاطف رأسا عاملا. لكنّنا ننبّه إلى أنّ صدارة المركّب ليست الدليل الوحيد على أنّ العنصر المتصدّر يتحكّم مكونيّا في بقية المركّب. ولذلك رجّحنا أن يكون دور الرأس المناسب للمعطوف عليه يستند لا إلى الصدارة فحسب بل إلى أنّ ارتباط المعطوف عليه بالمعطوف عن طريق حرف العطف يمثّل شكلا من أشكال التخصيص للاسم حيث تنعقد الصلات التركيبيّة حول الاسم المعطوف عليه.

أمّا في ما يخصّ دور الرابط فإنّ هناك اختلافا في تحديد الدور الذي يضطلع به في المركّب العطفي بين الدلالة والتركيب. فالملاحظ أنّ تعلّق دلالة النفي بالرابط دون سائر المعطوفات يدلّ على أنّه وسيط من الناحيتين الدلاليّة والتركيبيّة في نظام العربيّة. وآية ذلك أنّه يربط بين العنصرين دلاليّا ويشرك الثاني في سمة الأوّل من ناحية الشكل الإعرابيّ. وبناء على هذه المقاربة رجّحنا ألاّ يكون الرابط هو المقولة الرأس في المركّبات الحرفية المصدّرة برابط وفسّرنا ذلك من خلال نظريّة س–بار اعتمادا على "خاصّية الترتيب والاتّصال" في دور المتمّم مستندين إلى نقاش عند النحاة حول دور الرابط في انتصاب مابعده. وبذلك

دعّم رأي النحاة المرجّح لدور الوساطة المبدأ الأساسيّ الذي ينطلق منه الطرح التوليديّ وهو أنّ الرابط مقولة غير معجميّة ولا تسند عملا إعرابيّا لأنّها لا ترث من المعجم خاصّيات إعرابيّة تساعد على الوسم، وهذا الرأي وجدنا له ما يدعّمه في استثناء حروف الربط من العوامل الحرفيّة الواسمة. فيتأكّد بذلك التكامل بين نتائج سعي النحو الخاصّ لتفسير القول المنجز وافتراضات النحو الكلّي الحدسيّة لخصائص الملكة اللغويّة الطبيعيّة.

الخاتمة العامّة

تساعدنا النظريّات التوليديّة على تعميق النظر في الدور التقييديّ الذي يلعبه الرابط باعتباره قيدا في الجملة العربيّة. وهي تقدّم لنا زوايا مختلفة لاختبار تدخّل الرابط في البنية الشكليّة والدلاليّة للتراكيب العربيّة، وإذا كان المنهج الذي اخترناه يقيم نوعا من الحوار بين الفرضيّات التوليديّة الكلّيّة والتقعيد النحويّ في النظريّة العربيّة وفقا لمبدأ تمثيل النحو التوليديّ للكلّيات المتجسّدة في الأنحاء الخاصّة فإنّه من الضروريّ الاحتراز من إطلاق هذا الحكم المنهجيّ، إذ ينبغي أنْ نراعيَ الفارق بين القوانين الكلّيّة والأمثلة في اللغات الطبيعيّة إذا اعتمدنا هذا النهج الجامع بين أكثر من مرجعيّة نظريّة في دراسة التراكيب العربيّة. ومرجع هذا الاحتراز أنّ هناك دائما ظواهر في اللغة الطبيعيّة الواحدة تتأبّى عن التمثيل وتخرج عن تفسير القواعد الكلّيّة لأنّها تتعلّق بخصوصية كلّ نحو وبالقدرة الإبداعيّة لكلّ لغة على استبطان حدس متكلميها وتوفيق نحاتها في استخراج مكنون نظامها. وذلك ما يحفظ لكلّ لغة قدراتها التعبيريّة ويحفظ أصالتها في التعبير عن تجارب المتكلّمين التواصليّة في الطبيعة.

وقد قادنا البحث في القيد التركيبيّ في الجملة العربيّة من خلال نموذج الروابط الدالّة على الجمع إلى جملة من النتائج المتّصلة بالجانبين الشكليّ والدلاليّ لنظام الجملة النحويّ. وهي في مجملها تكشف عن أصالة في آراء النحاة العرب، وتؤكّد نجاعة توظيف المفاهيم النظريّة النحويّة الحديثة لتفسير انتظام القيد ضمن العلاقات النحويّة في اللغة العربيّة. وقد أدّى بنا إعمال المفاهيم التوليديّة في هذا التراث النظريّ عبر المحاورة وإعادة النظر إلى الوقوف على الجدوى المنهجيّة من الاعتماد على المفاهيم اللسانيّة الحديثة، والاستعانة بآليّاتها التفسيريّة لتجديد النظر إلى النظام النحويّ للعربيّة عموما، ضمن ما يمكن أن نسمّيه حوارا أصيلا بين التراث النظريّ النحويّ والنظريّات اللسانيّة الحديثة.

وقد قادنا تتبّع السياقات التي تناولت مفهوم القيد أو لفظه في المصنّفات النظريّة إلى الوقوف على ما حفّ بنشأة المفهوم من تردّد بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحيّ. وهذا التردّد لا يدلّ على خلل منهجيّ في التناول ولا على غفلة في الانتباه إلى نظاميّة المفهوم، بل هو يدلّ على وعي عميق بأنّ القيد ظاهرة عامّة في نظام اللغة وليس مجرّد آليّة تفسيريّة أو اصلاح أو فرضيّة ابتدعت لتفسير نظام النحو. من أجل ذلك تتبّعنا السياقات النظريّة التي تقود إلى تحديد معالم الوعي بهذا المفهوم، وحاولنا صياغته في شكل واضح يقود إلى تأصيله ضمن النظريّة النحويّة العربيّة عبر تتبّع استخدام لفظ القيد في أوصاف النحاة للظواهر النحويّة وفي المشتقّات الاصطلاحيّة لهذا المفهوم. وقد أدّى بنا الاعتماد على الإشارات النظريّة التي لا تسمّي القيد باسمه بل تستخدم المفهوم بمصطلحات قريبة منه، إلى الوقوف على تحقّق القيد في مختلف المستويات والعلاقات النحويّة بإشكال مختلفة. فهذا المفهوم يتحقّق في ظواهر نحويّة عديدة كالمفاعيل وأشباهها والتوابع. أمّا ما يرتبط بالمفهوم من مصطلحات فيتوسّع أيضا إلى ظواهر قريبة منه تمثّل امتدادا لعلاقة التقييد المتسلّطة على التركيب. منها ما يتناول الوصف الميتالغويّ للتراكيب النحويّة وصفا يعبّر عن منهج التنظير لظاهرة القيد مثل التخصيص والتوجيه والإسناد والتقييد، ومنها ما يتناول الأركان المتّصلة بالظاهرة في حدّ ذاتها كالمخصّص والشرط والمقيّد. وكلّ ذلك يتراوح بين البنية المجرّدة للجملة وصورتها المنجزة.

وإذا كنّا نعتمد على مراوحة بين التراث النظريّ النحويّ والتصوّرات التوليديّة في مقاربة مسألة القيد التركيبيّ، فإنّ لهذا الاختيار المنهجيّ ما يبرّره من داخل منطق العلم ومن خارجه. فأمّا ما يتّصل بسياق العلم فضرورة حضارية تقتضي تجديد النظر في العربيّة والخروج بها من النظرة التراثيّة الجامدة التي تحرمها من الاستفادة من المفاهيم اللسانيّة الحديثة إلى ما تقدّمه النظريّات الحديثة من المفاهيم الجديدة والأدوات التفسيريّة التي تساعد على اكتشاف مظاهر جديدة لصور انتظام البنية النحويّة في اللغة العربيّة، ودور تلك البنية في تحقيق قدراتها

التواصليّة، وتمييز خاصّياتها التعبيريّة الإبداعية. وهذا المبرّر يمكن أن نسمه بالبعد الحضاريّ، حيث توجد ضرورة ملحّة لأن تلتحق الدراسة النحويّة للعربيّة بسائر الدراسات الخاصّة باللغات الطبيعيّة الأخرى حيث لا يكون الجمود في هذا المسلك ناتجا عن جمود في اللغة الطبيعيّة باعتبارها موضوعا للدراسة بل في الجهود المبذولة عند نحاتها المعاصرين والسياق الحضاريّ المشجّع على حركة التجديد في أدوات العلم.

وقد ساعدنا تنزيل كلّ من النظريّة النحويّة العربيّة والنحو التوليديّ في فضائين منهجيّين مختلفين على تتبّع مكامن الأصالة في النظرين بشكل يجنّبنا مآزق الإسقاط المفهوميّ والسقوط في تجاهل البعد التاريخيّ لكلّ نظر نحويّ، بما يحمله ذلك البعد من انشداد إلى إبستيميّة محدّدة المعالم، تضع النظر النحويّ في موضعه المناسب من تاريخ العلم سواء على المستوى الزمني بالتمييز بين القديم والحديث أو على المستوى المنهجيّ بالتمييز بين النحو الكلّي والنحو الخاصّ. على أنّ هذا التمييز بين الفضائين الإبستيميين المختلفين لم يمنع من التركيز على وجوه الاتّفاق بين المقاربتين في حدود ما بين النحوين الكونيّ والخاصّ من تكامل. ويعود مبعث هذا التكامل بينهما إلى تعلّقهما بالموضوع نفسه؛ موضوع اللغة، سواء في جانبها النظامي الكامن في الذهن أو في بعدها الإنجازي المتحقّق في الأقوال. ويبرّر هذا التوارد في النتائج اعتماد النحويّن على الحدس اللغويّ للمتكلّم–السامع، والاستهداء بما يستبطنه هذا الحدس من قواعد لصياغة العلاقات النحويّة وتفسيرها. وإذا كان النحو العربيّ قد اعتمد أساسا على وجوه انتظام اللفظ في سياق الإنجاز فإنّ ذلك لم يمنع من وجود تناغم مع فرضيّات النحو التوليديّ خصوصا فيما تعلّق بالدور التقييديّ للرابط. ومردّ ذلك في رأينا هو البحث عن النظام الطبيعيّ للغّة والرغبة في التماثل معه عبر قواعد أقرب ما تكون لحدس المتكلّم وملكته الفطريّة.

وقد أفادنا هذا التناغم بين النحويّن في مقاربة تعامل الرابط مع القيد التركيبيّ على أكثر من صعيد، ومن خلال العديد من الوجوه. فقد تتبّعنا مظاهره في تطبيق النظريّات الفرعيّة لنظريّة العمل والربط على التراكيب العربيّة الحاملة للروابط الدالة على الوصل والمستندة إلى نظريّة الإعراب العربيّة. وانتخبنا لذلك نوعين من النظرّيات؛ يتعلّق النوع الأوّل بقضايا شكل التركيب وتمثّله كلّ من نظريّة س–بار ونظريّة الحالات الإعرابيّة في حين يتعلّق النوع الثاني بقضايا الدلالة وتمثّله كلّ من نظريّة الربط الإحاليّ ونظريّة الأدوار الدلاليّة.

أمّا ما يتعلّق بقضايا الشكل فإنّ تطبيق المفاهيم الشكليّة في نظريّة س–بار على التراكيب العربيّة المشتملة على روابط الوصل يظهر لنا اضطلاع الرابط بدور المتمّم الذي يخصّص العنصر المعطوف عليه المتصدّر في المركّبات العطفيّة. ويطرح علينا هذا التمثيل الصوريّ للمركّب العطفي قضية صدارة المركّب وعلاقتها بمبادئ الوسم الإعرابي والدلاليّ. وإذا كانت نظريّة س–بار تقدّم لنا تعميمات تركيبيّة في تمثيل المركّبات قوامها صدارة الحرف في المركّبات الحرفيّة وصدارة الاسم في المركّبات الاسميّة فإنّ طرق تمثيل هذه الصدارة لا يمكن بناؤها اعتمادا فقط على التعميمات الافتراضيّة الصوريّة بل على مستوى الوقائع اللغويّة أيضا وما يتّصل بها من منطق في التفكير النحويّ. فلكلّ لغة طريقتها ومقاييسها التركيبيّة في إسناد هذه الصدارة لمقولة دون أخرى، ليس في مستوى البنية الإنجازيّة المعجّمة فحسب، بل حتّى على المستوى الشكليّ الاعتباريّ المتّصل بتفكير النحاة. ولعلّ ما يبرّر اعتماد "خاصّية الترتيب والاتّصال" في دور المتمّم مانجده من نقاش عند النحاة حول دور الرابط في انتصاب مابعده وخاصّة في مناقشتهم لدور رابط الفاء في نصب الفعل المضارع أو اقتضائه.

إنّ هذه النظريّة الشكليّة توفّر لنا آليّة تفسيريّة تجيب عن سؤال يطرحه تميّز بنية العطف بشكل ثلاثيّ الأركان (معطوف عليه–أداة عطف–معطوف)، فتفسّر لنا لماذا يكون الحرف العاطف متوسّطا لا متصدّرا للمركّب. ذلك أنّ قضيّة الصدارة في المستوى الإنجازي ليس فيها دليل كاف يبررّ القول بأنّ الحرف العاطف رأس أو تابع في مركّبه. وهذا ما فطن له النحاة حيث لا تعني صدارة الرابط عندهم التحكّم مكونيّا في بقية المركّب المشتمل على علاقة التعليق. فلا يكون الرابط حينئذ مسندا لوسم إعرابيّ بل متوسّطا في ذلك وقياسا على مسلّمات هذه النظريّة التي تعتبر أنّ الجانب الدلاليّ للمركّب يقترن بوجه تركيبيّ لا يكون الرابط مسندا لدور دلاليّ، بما أنّ المقولة س تعتبر عاملة فقط إذا كانت تسند دورا دلاليّا إلى معمولها إسنادا متلازما مع إسناد حالة إعرابيّة.

أمّا نظريّة الحال الإعرابيّة فإنّها بحصرها للخصائص البنيويّة المتقبّلة للوسم الإعرابيّ في الاسم، إنّما تؤكد، بذلك ما توصّلت إليه نظريّة س–بار من نتائج قوامها أنّ الرابط لا يمثّل رأس المركّب العامل بل هو قيد تركيبيّ متوسّط بين المكوّنات التركيبيّة يقوم بتوجيه العلاقات البنيويّة في التركيب. وهذا ما ينسجم مع طبيعة الدور الموكول إلى الرابط فهو عنصر يقوم بالربط بين العامل والمعمول أو بين المتحكِّم ومجال تحكّمه لا بإسناد الوسم الإعرابيّ. ومن المؤكّد أنّ هذه النتيجة لا تتناقض مع ما توصّل إليه نظر النحاة العرب في الرابط، فهم أثبتوا أصالة معنى الربط في الواو والفاء بعد خروجها من العطف إلى الجزاء، فجعلوا الربط دلالة أصليّة تتفرّع إلى دلالات تركيبيّة منها العطف والسببيّة والحال، لكنّهم في المقابل بنوا على هذه الأصالة تجريدَ الرابط من الوسم الإعرابيّ بناء نظريّا يدلّ على نظاميّة في التفكير قوامها أنّ إسناد الوسم لعمل الرابط لا ينسجم مع طبيعة دوره التقييديّ؛ فالربط علاقة بنيويّة تنتمي إلى المستويات المقوليّة المجرّدة اللاحقة لعلاقة الإسناد وهي بذلك ذات مرتبة ثانويّة ضمن توزيع مكوّنات الجملة. وهي تساعد على تخصيص علاقات بنيويّة تركيبيّة

أكثر بروزا في المستوى الأوّل المباشر من التركيب النحويّ في المستوى الذهني التجريديّ، مثل تخصيص الإسناد عبر توسّط واو الحال أوواو المعيّة أوفاء السببيّة لإسناد حالة إعرابيّة قوامها النصب. والرابط من جهة ثانية يمثّل أداة تنتمي للمستوى الإنجازي المعجّم تساعد على إشراك مكونيّ المركّب الاسمي في الإعراب. ويكون هذا الإشراك من خلال ما تلعبه حروف العطف من دور مساعد في توزيع الإعراب على مكونيّ المركّب الاسميّ بشكل متكافئ وربطهما بالعامل الإعرابيّ المتسلّط من خارج المركّب.

إنّ المبدأ الأساسيّ الذي انبنى عليه هذا الطرح التوليديّ هو أنّ الـــرابط مقولة غير معجميّة وهي بذلك لا تساعد على الوسم، وهذا الطرح لا يختلــف من جهة الأسس المنهجيّة على اعتبار النحاة الـــروابط أدوات غيــر عاملـــة. ولذلك يؤدّي تطبيق هذا المبدأ الكلّي في النحو التوليديّ على نظام الروابط في اللغة العربيّة إلى نتائج تثبت وجاهة ما قرّرته مبادئ النظريّة النحويّة العربيّة بخصوص علاقة الحرف بمسألة العمل الإعرابيّ، حيث يُعتبر الرابط الواقــع على رأس المركّب الحرفيّ مقتضيا النصب بعده ومســتدعيا لـــه لا محـــدثا له.وهذا الاقتضاء يحدث في مستوى مقوليّ مجــرّد يســبق البنيـــة النحويّـــة المعجّمة المتهيّئة للإنجاز.

أمّا بخصوص قضايا الدلالة النحويّة التي تتدخّل فيها الروابط الدالّة على الجمع فقد مكّننا تطبيق نظريّتي الأدوار الدلاليّة والربط الإحاليّ إلى تأكيد النتائج السابقة انطلاقا من مبدأ ترابط الشكل مع الدلالة في التصوّر النحويّ العربيّ ورغم أنّ النحو التوليديّ يفصل بين الشكل والدلالة ويجعل الدلالة في مكانة ثانويّة ضمن منوال العمل والربط إلا أنّ ذلك لم يمنع من تأكيد النتائج السابقة على محكّ التراكيب العربيّة.

فتطبيق نظريّة الربط الإحاليّ قادنا إلى تأكيد الترابط بين العوائد اعتمادا على دلالة الربط وتوسّطه، حيث لاحظنا أنّ القيد التركيبيّ يعتمد على هذا الترابط

الدلاليّ الذي يجمع بين العائد والرابط لتفسير طريقة توزيع المكوّنات النحويّة في الجملة وعلاقة ذلك التوزيع بمبدأ التحكّم ثمّ تحديد كيفية تدخّل الرابط في تنظيم هذا التوزيع عبر ما يوفّره من دلالات في الجمع والترتيب. ولذلك مكّننا إقحام الرابط في قضيّة تتعلّق بالقيود الدلاليّة التي تتسلّط على مكوّنات التركيب من اختبار الدور التأويلي الذي يمكن أن يضطلع به في توجيه الدلالات الإحاليّة، وبيان مختلف الصلات الدلاليّة التي يمكن أن يعقدها الرابط مع بقيّة العناصر داخل الجملة ثمّ حصر مدى تدخّل تلك الصلات في تخصيص دلالة التركيب. فالعناصر الموجودة داخل التركيب اعتمادا على علاقة التقايس في المركّب بواو الحال والمركّب بفاء السببيّة، يتعذّر فهم عنصر منها دون العودة إلى العناصر الأخرى لأنّ بينها تعالقا نحويّا دلاليّا عن طريق الرابط ومن خلال ملامح تلك الدلالة النحويّة تتحدّد نوعيّة الترابط الإحاليّ بين كلّ عنصرين متقايسين. أمّا ملامح هذا الدور فتتجلّى في ما يقوم به الرابط من دور دلاليّ قوامه التوسّط في ربط العنصرين (العائد والسابق)، ثمّ التأثير في علاقة الربط الإحالي التي تجمع بينهما. وانطلاقا من هذا الجانب المرجعيّ في تحديد العلاقات النحويّة، يمكن أن نمتحن تعامل الرابط مع مختلف الظواهر التركيبيّة ذات الصلة الوثيقة بقضايا الدلالة، ومنها خصوصا تدخّل الرابط في التراكيب الإحاليّة من الناحية الدلاليّة.

ويقود النظر في دور الوساطة إلى طرح قضيّة دلاليّة أخرى لا تقلّ أهميّة عن قضيّة الإحالة وهي تتعلّق بتأثّر الوظيفة التركيبيّة بدلالة العناصر المعجميّة في الجملة، خاصّة من جهة تدخّل وساطة الرابط على المستويين الشكليّ والدلاليّ في التركيب الواحد أو ما يمكن تسميته بالإعراب الشكليّ-الدلاليّ. إنّ هذا الوجه من التدخّل يجعل من فرضيّة أسبقيّة الوجه التركيبيّ على الوجه الدلاليّ في الجملة في النحو التوليديّ مسألة قابلة للنقاش وإعادة النظر. ولعلّ ما يقيم الدليل على تعالق الوجهين واعتبارهما على نفس القدر من الأهميّة ضمن مكوّنات بنية النحو الذهنيّ، ما يمكن أن تثيره قضيّة الالتباس في تأويل دلالة التركيب حيث يتوقف

التأويل والفهم للجملة من الناحيتين التركيبيّة والدلاليّة في الكثير من الأحيان على اختيار وجهة محدّدة في تعامل الروابط مع العوائد من داخل شبكة العلاقات النحويّة. وهذه القضيّة أثارها النحاة قديما وحديثا كلّما نظروا في الدلالات التركيبيّة المختلفة التي يفيدها الرابط ولذلك يكون مفهوم التقييد أقرب إلى معنى التوجيه الذي يساعد على اختيار وجهة في تأويل التركيب النحويّ ضمن شبكة العلاقات النحويّة الدلاليّة التي يوفّرها نظام اللغة مثل الحاليّة والسببيّة.

وقد طرحنا ضمن هذا الإطار الدلاليّ قضيّة علاقة الرابط بالدور الدلاليّ الذي يسنده الموضوع من خلال نظريّة الأدوار الدلاليّة، حيث انطلقنا من اعتبار الوسم المحوريّ أحد تجلّيات هذا التأثير الدلاليّ للعامل ضمن ما سمّيناه الإعراب الشكليّ–الدلاليّ. وانطلاقا من هذا المبدأ النظريّ عُدّ الفعل بهذا المعنى عنصرا محوريّا ينتقي مجموعة من المخصّصات الدلاليّة انتقاء مزدوجا يحمل وجها دلاليّا ووجها مقوليّا. وانطلاقا من طريقة الفعل في انتقاء مفاعيله يطرح علينا الرابط إشكالا يتعلّق بما سمّيناه حتميّة الانتقاء حيث يتطلّب الفعل تابعه تطلّبا ضروريّا من جهة الدلالة، وعندئذ يتدخّل الرابط في هذا الانتقاء ويؤثّر على عمليّة إسناد دور دلاليّ لها وفقا لمعناها. وهذا الانتقاء يؤكّد في جوهره دور الوساطة الذي يتّخذه الرابط في الوصل بين الرأس الفعلي الواسم محوريّا ومتعلّقاته من المفاعيل. وهذه الوساطة لا تحدث في مستوى الإنجاز بل هي في تقديرنا تحدث في مستوى مجرّد يتعلّق بالبنية العميقة الممثّلة للعلاقات النحويّة في الجملة العربيّة. وتفيدنا هذه النظريّة في بيان أوجه تدخّل الرابط – باعتباره مقولة غير معجميّة– في عمليّة تقييد العناصر المعجميّة داخل الجملة على أسس دلاليّة ويتجلّى ذلك من خلال توسّطه في وسم العناصر المعجميّة بأدوار دلاليّة.

وانطلاقا من هذا الفهم نعتبر تدخّل الرابط في إسناد شبكة الأدوار الدلاليّة في القول الواحد شكلا من أشكال تقييد البنية الدلاليّة إذا اعتبرنا تلك الشبكة عبارة عن جملة من القيود الدلاليّة التي يسلّطها الرأس المعجمي العامل على بقيّة

العناصر المعجميّة في الجملة. وبما أنّ مبدأ الإسقاط يؤطر عمليّة إسناد الأدوار فإنّ انطباقه في جميع مستويات التمثيل يجعل من دور الوساطة في الرابط دورا منتميا إلى الأساس المقولي الأوّل قبل دخول عمليّات التحويل. وهذا القول يستتبع طرح فرضيّة ممكنة قوامها أن يكون هذه الوظيفة الدلاليّة للرابط عائدة في الأصل إلى دلالة الربط المتحقّقة في الأساس المقولي. لكنّنا رجّحنا أن يكون دور الوساطة حائلا دون اعتبار الرابط رأسا عاملة من الناحية الدلاليّة فهو لا يسند دورا دلاليّا ولكنّه يتوسّط في إسناده بين الفعل والمركّب. وهذا الحكم ينسجم تماما مع اعتبار الحرف في التصوّر النحويّ العربيّ أداة تأتي لمعنى في غيرها. غير أنّ ما قرّرته نظريّة العمل والربط من ضرورة التطابق بين الأدوار الدلاليّة الآتية من الأساس المعجمي مع الوظائف النحويّة الآتية من الأساس المقوليّ، لم ينعكس على بقيّة العلاقات النحويّة في النظريّة التوليديّة، فبدا الفصل بين النظريّات الفرعيّة فصلا في الاعتبار المنهجيّ بين الشكل والدلالة. ورغم استحضار مفاهيم شكليّة كالعمل والحالة الإعرابيّة عند التطرّق إلى مسائل الإحالة والوسم المحوريّ إلاّ أنّ محاولات الفصل المنهجيّ بين الدلالة والتركيب في النحو التوليديّ تبدوأكثر بروزا.

وعموما يمكن اعتبار تقييد علاقة الربط الدلاليّة بعلاقة التحكّم التركيبيّة، هو امتداد لمبدأ أسبقيّة الشكل على المعنى في التصوّر التوليديّ لكنّها فرضيّة لا تعكس حقيقة تدخّل الحرف الرابط تدخّلا متوازنا من الجهتين الدلاليّة والشكليّة. وهذا المبدأ يكشف بوضوح الوجهة المنهجيّة التي انساق فيها النحو التوليديّ والتي تركّز كثيرا على ملامح الشكل النحويّ في تفسير الظواهر الدلاليّة. ونرى في هذا الخصوص أنّ تطبيق المبادئ الكلّية في النحو التوليديّ على نظام الروابط في اللغة العربيّة وإنْ أدّى إلى نتائج تنسجم إلى حدّ كبير مع ما قرّرته مبادئ النظريّة النحويّة العربيّة، فإنّ طريقة معالجتها للرابط باعتباره قيدا شكليّا تبتعد به عن الطابع الدلاليّ للإعراب، وتكشف عن قرب نظر النحاة العرب من الحدس

الطبيعيّ للمتكلّم العربيّ الذي يجعل شكل الإعراب وعلاماته دليلا على المعنى.

إنّ قضيّة علاقة الشكل بالمعنى ليست حكرا على نظريّة لسانيّة دون أخرى فسواء غلّب النحو التوليديّ الشكل أو غلّب النحو العربيّ الدلالة فإنّ ما يحرّك المقاربات اللسانيّة قديما وحديثا هو ذلك المشكل الأبديّ المقترن في كثير من وجوهه بطرح علاقة اللفظ بالمعنى. ونرى أنّ القيد من أبرز القضايا التي تمكّننا من تمييز خصوصيّة كلّ نظريّة في طرح هذا المشكل. وقد رأينا أنّ النظريّة النحويّة العربيّة تتميّز بطرح قضايا العلاقات التركيبيّة ضمن تلازم بين الجانبين، ضمن ما يُعرف بمفهوم الإعراب الشكليّ–الدلاليّ. أمّا النحو التوليديّ فإنّ تركيزه على الشكل دون الدلالة يكشف أحد أبرز مآزق هذه المقاربة، فهي تفصل في الاعتبار بين معطيات الدلالة ومعطيات الشكل عبر النظريّات الفرعيّة لكنّها سرعان ما تعود إلى نتائج هذه النظريّات فتقرن بين المفاهيم الشكليّة والدلاليّة كالربط بين إسناد الدور الدلاليّ والوسم الإعرابيّ أو اقتران المقولة س بإسناد حالة إعرابيّة. ونرى أنّ هذا الترابط الذي انتهت إليه النظريّة التوليديّة هو الذي يميّز النظر النحويّ العربيّ ويؤكّد أنّ نجاعة أيّ تفسير لترابط القيود التركيبيّة في القول تقترن عادة بكلّ نظريّة توازن في الاعتبار بين الشكل الإعرابيّ للقيد ودلالته النحويّة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع المعتمدة في البحث

أ – المراجع العربيّة:

– الآمدي (علي بن محمد): الإحكام في أصول الأحكام نصّ الإحكام في أصول الأحكام، ج3، المكتب الاسلامي، بيروت، ط2، 1402.

– الأسترابادي (رضيّ الدين): شرح الرضيّ على الكافية، جامعة قاريونس، 1978.

– الأوراغي (محمد): الوسائط اللغويّة، 2ج، 1– أفول اللسانيّات الكلّيّة، 2– اللسانيّات النسبيّة والأنحاء النمطيّة، دار الأمان، الرباط، 2001.

– ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1952.

– ابن سهلان (زين الدين عمر): البصائر النصيريّة في علم المنطق، تعليق محمد عبده، طبعة مصر، 1898.

– ابن سينا (أبو علي الحسين):

- الجدل، تحقيق أحمد الأهواني، مراجعة إبراهيم مدكور، وزارة الثقافة والتعليم، القاهرة، 1958.
- المنطق، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، 1960.

– ابن دريد (محمد بن الحسن): جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 3أجزاء، 1987–1988.

– ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن): شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط20، القاهرة، 1980.

- ابن منظور (جمال الدين): لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2005.
- ابن هشام (جمال الدين أبو محمد): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، ط6، بيروت، 1985.
- ابن يعيش (أبو البقاء): شرح المفصّل، إدارة الطباعة المنيريّة، القاهرة (د.ت).
- الباهي (حسّان): اللغة والمنطق؛ بحث في المفارقات، دار الأمان، الرباط، المركز الثقافي العربيّ، الدار البيضاء، 2000.
- بن حمزة (مصطفى): نظريّة العامل في النحو العربيّ، دراسة تأصيلية وتركيبيّة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 2004.
- بن حمّودة (رفيق): الوصفيّة مفهومها ونظامها في النظريّات اللسانيّة، دار محمّد علي الحاميّ، منشورات كلّية الاداب بسوسة، صفاقس–سوسة، 2004.
- بن عاشور (محمد الطاهر): التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
- بن غربيّة (عبد الجبار):
  - مدخل إلى النحو العرفانيّ، دار مسكلياني، تونس، 2010.
  - "الواو بين العطف والتعليق" ضمن ندوة:المعنى وتشكّله، منشورات كلّية الآداب بمنّوبة، تونس، 2002.
- التهانويّ (محمد علي): كشاف اصطلاحات الفنون، دار صادر، بيروت، (د.ت).
- الجاحظ (أبو عثمان عمرو):
  - الحيوان، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت،1424 هـ .
  - البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ .

- الجرجانيّ (الشريف): كتاب التعريفات، دار الكتب العلميّة، منشورات محمد علي بيضون– دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000.
- الجرجانيّ (عبد القاهر):
• دلائل الإعجاز، تحقيق محمد التنجي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1995.
• العوامل، ضمن كتاب متون في اللغة العربيّة، دار ابن حزم، بيروت، 2005.
- الجوهري (أبو العبّاس): الصحاح، دار العلم للملايين، تحق أحمد عبد الغفور، ط4، بيروت، 1990.
- حاج صالح (عبد الرحمان): المدرسة الخليليّة الجديدة والبحوث اللسانيّة الحاليّة في الوطن العربيّ، ضمن كتاب بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج1، الجزائر، 2007.
- حاطوم (أحمد): كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، بيروت، 1992.
- الحديد (محمود عبد الله جفال): مذكرات في أدوات الربط والوصل في اللغة العربيّة، الجامعة العربيّة المفتوحة، 2004.
- الدريني (فتحي): المناهج الأصوليّة في الاجتهاد بالرأي في التشريع الاسلامي، ط2، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، 1995.
- الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو, تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1979.
- الزركشي (بدر الدين محمد): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، بيروت، 1957.

- زكريّا (ميشال):
- الألسنية التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة، الجملة البسيطة، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 1986.
- الألسنية التوليديّة والتحويليّة وقواعد اللغة العربيّة، النظريّة الألسنية، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
- الزمخشريّ (أبو القاسم):
- ساس البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
- المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993.
- الزنّاد، (الأزهر): نظريّات لسانيّة عرفنيّة، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، دار محمد علي للنشر، منشورات الاختلاف، تونس، 2010.
- سامبسون (جيفري): المدارس اللغوية: التطور والصراع، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
- السرخسيّ (أبو بكر): الأصول، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1993.
- السكّاكي (أبو يعقوب): مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداوى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.
- سيبويه (أبو بشر): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1992.
- الشحود (علي بن نايف): الخلاصة في علوم البلاغة، (كتاب إلكتروني)، موقع المكتبة الشاملة، *http://shamela.ws/rep.php/book/876*

- شروح التلخيص (د.ت): نشر أدب الحوزة، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- الشريف (محمد صلاح الدين): الشرط والإنشاء النحويّ للكون، منشورات كلّية الآداب بمنوبة، تونس، 1993.
- الشكيري (محمّد): دروس في التركيب؛ بين النظريّة التوليديّة التحويليّة والنحو المعجمي الوظيفيّ، (تبيقات على العربيّة)، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2005.
- شمس الدين (أحمد بن سليمان)، أسرار النحو، تح أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، بيروت، 2002.
- الطوسي (نصير الدين): شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف، ط3، (د.ت).
- عاشور (المنصف): ظاهرة الاسم في التفكير النحويّ؛ بحث في مقولة الاسميّة بين التمام والنقصان، منشورات كليّة الآداب بمنوبة، تونس، 1999.
- عبد الواحد (عبد الحميد): الكلمة في اللسانيّات الحديثة، قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، 2007.
- العطار (حسن بن محمد): حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- العلوي (شفيقة): "العامل بين النظريّة الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي"، مجلة حوليات التراث، العدد7، الجزائر، 2007.
- الفارابي (أبو نصر محمد):
• كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، ط2، بيروت، 1990.
• كتاب في المنطق، دار الثقافة، بيروت، 1974.

– الفراهيدي (الخليل بن أحمد): معجم العين، تحقيق مهدى المخزومي وابراهيم السامرئي، مؤسّسة دار الهجرة، طهران، 1409هـ.

– الفهري الفاسي (عبد القادر):

• البناء الموازي؛ نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1990.

• المعجم العربيّ، نماذج تحليليّة جديدة، دار توبقال، ط2، الدار البيضاء، 1999.

• اللسانيّات واللغة العربيّة؛ نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط4، الكتاب الأوّل، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2000.

• اللسانيّات واللغة العربيّة؛ نماذج تركيبيّة ودلاليّة، الكتاب الثاني، دار توبقال للنشر، ط4، الدار البيضاء، 2000.

– الفيروزابادي (محمد بن يعقوب): القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، الرسالة، ط7,، بيروت, 2003.

– قريرة (توفيق): "نظريّة الإعراب العربيّة والتعامل مع بعض الثقافات المجاورة"، حوليّات الجامعة التونسيّة، العدد51، تونس، 2006، ص ص 85–124.

– القزويني (جلال الدين): الإيضاح في علوم البلاغة، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2000.

ـــ القفطيّ (جمال الدين): إنباه الرواة عن أنباه النحاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، 1982.

– اللحياني (سرور): خصائص الرأس الفعليّ وظواهر من انتظام المعجم، منشورات كلّية الآداب والفنون والإنسانيّات، منوبة، 2010.

– المجدوب (عزّ الدين): المنوال النحويّ العربيّ، قراءة لسانيّة جديدة، دار محمد علي الحاميّ، كليّة الآداب بسوسة، سوسة/صفاقس، 1998.

– المبخوت، (شكري):

● عمل النَّفْي وخصائصه الدَّلاليَّة في العربية، رسالة دكتورا دولة مرقونة، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، 2001.

● إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، 2006.

– المبرّد (أبو العبّاس محمد) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

– المراديّ (الحسن بن قاسم):

● الجنيّ الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، 1992.

● توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008.

– مرسلي، (محمد):

• دور المنطق العربيّ في تطوير المنطق المعاصر، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2004.

• دروس في المنطق الاستدلاليّ الرمزيّ، دار توبقال، الدار البيضاء، 1989.

– المسدّي (عبد السلام): العربيّة والإعراب، مركز النشر الجامعيّ، تونس، 2003.

- الوعر (مازن):

• نحو نظريّة لسانيّة عربيّة حديثة لتحليل التراكيب الأساسيّة في اللغة العربيّة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987.

• قضايا أساسيّة في علم اللسانيّات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1988.

ب – المراجع الأجنبية:

- Ben Gharbiya (Abdejjabbar): La Sémantique De Coordination, Thèse de doctorat présentée à Blaise Pascal Clermont II, janvier, 1996.

- Bogny yapo (Joseph): Le modèle chomskyen de la description linguistique: des principes et paramètres au programme minimaliste, in. *Séminaire sur la Grammaire Générative/* Equipe de Recherche Théories & Modèles linguistiques, août 2007.

- Chomsky (Noam): Some concepts and consequences of the theory of Government and binding, MIT, Massachusetts, 1982.

- Chomsky (Noam): « On Formalization and Formal Linguistics », in. Natural Language & Linguistic Theory, Vol. 8, No. 1 (Feb., 1990), pp. 143-147 Published by: Springer, 1990.

- Chomsky (Noam) :Syntactic Structures, La Haye, 1957 ; trd. fr. Structures syntaxiques, Paris, Le Seuil, 1969.

- Chomsky (Noam): la nouvelle syntaxe, trd Alain Rouvret, seuil, paris, 1987.

- Chomsky (Noam): Théorie du gouvernement et du liage, seuil, Paris, 1991.

- Chomsky (Noam): «On Binding», Linguistic inquiry, 11, 1, 1980, p1-46.

- Chomsky (Noam): Aspects de la théorie syntaxique, Paris, Seuil, 1971

- Chomsky (Noam): Lectures on Goverment and Binding, Foris publications, Dordrecht, 1981.

- Chomsky (Noam): Studies in semantics in generative grammar, Mounton publishers, The Hague, Paris NY, 1972.

- Chomsky (Noam): Barriers, MIT, NewYork, 1986.

- Encyclopédie Philosophique: *les notions philosophiques*: PUF, 2ème éd., Paris, 1998.

- Internationnal Encyclopedia of linguistics Vol 2, NewYork, Oxford, Oxford University Press, 1992.

- Katz (Jerrold) & Postal (Paul) :An integrated theory of linguistic descriptions, Cambridge, Mass., MIT Press, 1964.

- Katz (Jerrold) & Fodor (Jerry): The structure of a semantic Theory, Langague, N 39, 1963.

- Lightfoot (David): "Government: the long and short of it." In. *Journal of Linguistics* 28.1, 1992.

- REBUSCHI (Georges): La grammaire générative du milieu des années 70 au milieu des années 90: du modèle standard étendu aux débuts du programme minimaliste , In: Geschichte der Sprachwissenschaften, Histoire de des sciences du langage / S. Auroux, K. Kœrner, H.-J. Niederehe & K. Versteegh (eds) -- Berlin: W. de Gruyter, 2006, vol. III, section XXXIII, article 246, p. 2084-2110, [texte rédigé en 1996].

- Rouveret (Alain): Présentation et commentaire, La nouvelle syntaxe, in la nouelle syntaxe, trd Alain Rouvret, seuil, paris, 1987.
- Rouveret (Alain) & Schlenker (Philippe): La grammaire générative entre comparatisme et cognition, in: Langages, 32e année, n° 129. 1998.

محتوى الكتاب

الدار التونسية للكتاب

بلقاسم المرزوقي

الكوليزي مدرج – د – الطابق الأول مكتب 130

43 – 45 شارع الحبيب بورقيبة – تونس

الهاتف / الفاكس: 33 98 33 71

البريد الالكتروني:mtl.edition@yahoo.fr